جامعة الشهيد حمة لخضر - الوادي
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

الدبلوماسية الجزائرية و بناء السلم في الساحل الإفريقي
(دراسة حالة مالي)

مذكرة مقدمة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص السياسة العامة

من إعـــداد الطـــالبين :

- رزاق بعرة الأخضر

- العـــايش عـــواطف

لجنة المناقشة :

الاسم واللقب :	الرتبة العلمية :	الصفة :
د. جراية الصادق	أستاذ محاضر أ	رئيساً
د. دحه سليم	أستاذ محاضر أ	مشرفا
أ. لويشي هشام	أستاذ مساعد أ	مناقشاً

السنة الجامعية : ٢٠٢٠ ــ ٢٠٢١

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

بسم الله الرحمان الرحيم

أحمد الله عز و جل على منه و عونه لأتمام هذا البحث ، وأهديه :

الى **"روح والدي"** سيدي بده طيب الله ثراه واسكنه الجنة .

الى **"روح والدتي"** ، مدرسة الحب التي تخرجت منها اسال الله ان يسكنها الجنة.

الى **"زوجتي الغالية"** ، ورفيقة دربي ، اسال الله ان يمد في عمرها ويحفظها من كل بلاء .

الى **"أبنائي و بناتي"** الغوالي اسال الله ان يبارك لي فيهم
و يجعل ايامهم مباركه

الى اخوتي الأفاضل و أخواتي الفضليات

الي زميلتي في البحث : العايش عواطف التي قدمت من وقتها الكثير لاتمام هذا العمل.

الى كل اطارات شركاتي

الى كل الأصدقاء

الى كل هؤلاء نهدي هذا العمل المتواضع.

الطالب رزاق بعرة الأخضر

الإهداء

بسم الله الرحمان الرحيم

لك الحمد ربي على عظيم فضلك و كثير عطائك اهدي ثمرة العمل هذا الى :

كل نفس عظيمة تواقة الى الحكمة و المعرفة .

الى الذي أحمل إسمه بكل فخر و إعتزاز ، الى من رباني على الفضيلة و كان لي ذرع الأمان أحتمي به من مكائد الزمان أبي الغالي

" العايش حمزة "

الى أعز ما لدي في هذا الوجود الى التي أخرجتني الى النور بكل صوره الى أستاذة البيت و خارجه ، أمي الحنونه **" تليلي فاطمة "**

الى أفراد أسرتي سندي في هذه الدنيا " إخوتي و اخواتي " الأعزاء و " زوجة أبي "

حفظهم الله و أنار دربهم

الى من جمعتني بهم احلى ايام صديقاتي **" سارة ، فتيحة ، سعاد ، حكيمة ، سليمة "**

الى من شاركوني في إنجاز هذا العمل الى من سررت بالتعرف عليهم

" رزاق بعرة الأخضر" و **"عدانة وريدة "** وفقهم الله .

الى زميلاتي و زملائي طلبة سنة ثانية ماستر علوم سياسية

"دفعة ٢٠٢١" أتمنى لهم التوفيق و السداد .

الطالبة العايش عواطف

شكر و تقدير

الحمدلله الذي أنعم علينا بنعمة الإسلام و نعمة العلم ، و الصلاة و السلام

على خير خلق الله محمد بن عبد الله صلوات الله و سلامه عليه

و على اله وصحبه أجمعين .

يقول المصطفى محمد صلى الله عليه وسلم : من لم يشكر الناس لم يشكر الله .

و نحن نضع اللمسات الأخيرة بهذا البحث لا يسعنا إلا أن نحمد الله و نشكره الشكر الجزيل على توفيقه لنا لاتمام هذا العمل .

عرفانا منا بالجميل نتوجه بالشكرو التقديرالى أهل الفضل و العطاء و نخص بالذكر الدكتور

المشرف : دحـــه ســـــليم .

الذي أشرف على إنجاز و إتمام هذه المذكرة و تحمل عبئ هذا العمل

بكل ما لديه من نصائح و إرشادات ، نسأل الله ان يوفقه و يرزقه الصحة و العافية .

نتقدم بالشكر لأعضاء لجنة المناقشة

لا يسعنا في هذا المقام إلا أن نشكر جزيل الشكر كل اساتذة قسم العلوم السياسة و

كل من جمعنا بهم المشوار الدراسي ، خاصة الزملاء و الزميلات المتخرجين

" دفعة ٢٠٢١"

بجامعة الشهيد حمه لخضر .

مقدمـــــة

مـقدمـــة :

برزت بعد نهاية الحرب الباردة تهديدات أمنية من طبيعة مغايرة تتجاوز الدولة القومية عرفت بالتهديدات الأمنية اللاعائلية في ظل تصاعد نشاط الجماعات الإرهابية في بعض دول العالم ، فضلا عن تحديات وتهديدات مشتركة تفرض نفسها على دول منطقة الساحل الأفريقي عامة ، و مالي خاصة ، و هو ما فرض على دول المنطقة و الجزائر ضرورة العمل في إطار وطني وإقليمي ، لإيجاد آليات ، وميكانيزمات ، و استراتيجيات مشتركة ، لمواجهة هذه التهديدات واحتوائها ، وعيا منها بشمولية الأمن في المنطقة ، و درجة خطورة و تعقد التهديدات الأمنية فيها ، لأن الإدراك المشترك للتهديد من طرف أطراف الإقليم و شعورهم بصعوبة التحرك الانفرادي لمواجهة هذه التهديدات يولد لديهم الإحساس و الشعور بالانتماء لإقليم أمني واحد.

و إدراكا منها– أي دول الساحل الأفريقي – و على رأسها الجزائر بالمسؤولية المشتركة لكل دول المنطقة لمواجهة هذه التهديدات الأمنية الناجمة عن نشاط الحركات الإرهابية ، التي اندمجت مع بعض الاثنيات مما انعكس على استقرار هذه الدول و الذي استدعى ضرورة تعزيز سبل العمل الجماعي ، و التنسيق الإقليمي في إطار التنظيمات الجهوية والإقليمية التي كانت قائمة من خلال إعادة تأهيلها وتكييفها مؤسساتيا وقانونيا ، و العمل على خلق آليات و مؤسسات جديدة تعمل على تطبيق سياسات واستراتيجيات أمنية مشتركة ، لمواجهة إفرازات التحولات في مفهوم الأمن بعد نهاية الحرب الباردة من جهة ، السعي لبناء السلم من جهة أخرى ، كون وحدة التهديدات تدفع بقوة نحو الشراكة الأمنية الإقليمية ، ومن ثم بناء السلم بالمنطقة. من خلال هذه الدراسة البحثية سنحاول الوقوف على مضامين مقاربة الدبلوماسية الجزائرية في منطقة الساحل الأفريقي بشكل عام ، و مالي بشكل خاص . لذلك قمنا بطرح الإشكـالية التالية :

- **ماهي مساهمة الدبلوماسية الجزائرية في بناء السلم في الساحل الإفريقي ؟ و في مالي على وجه الخصوص ؟**

و انطلاقا من هذه المشكلة البحثية استخلصنا عدة تساؤلات فرعية نسردها كالتالي :

- ماهي الدبلوماسية ؟ و ما هي أهم محددات الدبلوماسية الجزائرية و علاقتها بدول الساحل الإفريقي ؟
- ماهي الأزمة المالية وتداعياتها على دول الإقليم ؟ وماهو دور الدبلوماسية الجزائرية في احتواء هاته أزمة ؟

الفروض العلمية للدراسة :

إن التركيبة الأمنية لموضوع البحث تقودنا نحو طرح عدة فروض هي كالتالي :

- إن الدافع الأساسي للجزائر في هذا النزاع المعقد هو دافع للمصلحة الوطنية باعتبار أن أي تأثير سلبي كان أو ايجابي يعود على أمنها القومي ، فكلما كان هناك توافق بين الأطراف المالية الداخلية كلما سهل الدور الدبلوماسي الجزائري لحل الأزمة.
- كلما زاد التنوع الاثني و القبلي كلما زاد من خلق عدم استقرار سياسي و أمني بالمنطقة و بدوره إلى منطقة الجوار ألا و هي الجزائر .

أهـداف الـدراسة :

هناك عدة أهداف يمكن تحقيقها من خلال هذا البحث و هي :

- معرفة التطورات الأمنية الحاصلة بالساحل الإفريقي و انعكاساتها على الأمن القومي الجزائري .
- التعريف بمختلف الأدوار التي تقوم بها الجزائر لضمان استقرار و أمن منطقة الساحل الإفريقي .
- إبراز المكانة السياسية الجزائرية و دورها الأساسي الذي تلعبه في حل النزاع المالي .

أسبـاب اختيـار موضوع الـدراسة :

- الأسبـاب الـذاتية :

- اعتبار أن الدولة التي ينتمي إليها القائمان على هذا البحث من دول الميدان و هو ما يجعلها تؤثر و تتأثر بالمشاكل في منطقة الساحل الإفريقي .
- فضول الطالبان للبحث عن دور الدبلوماسية الجزائرية في الأزمة المالية في ظل التغيرات المستمرة لها و عدم استقرارها .
- كون الطالبان في منطقة قريبة من مسرح الأحداث ما يدفع إلى محاولة المعرفة لأكثر الحيثيات و الوقائع لقضايا منطقة الساحل الإفريقي.

- الأسبـاب الـموضوعية :

- كون المنطقة محل الدراسة تمثل امتدادا للجنوب الجزائري ما يجعل هذه الأخيرة تتأثر بكل التطورات الحاصلة في منطقة الساحل الإفريقي .
- رغبة القائمين على البحث في تقديم أعمال مرجعية في ميدان الدراسات الأمنية .
- محاولة فهم الظاهرة الأمنية بمنطقة مالي .
- توضيح دافع الاهتمام الاستراتيجي الجزائري بالمنطقة و خاصة مالي .

الـدراسات الســابقة :

هناك العديد من الدراسات التي تناولت موضوع الدبلوماسية الجزائرية و دورها في حل الأزمات خاصة منطقة الساحل الإفريقي و بالضبط النزاع المالي و نذكر منها :

– الدكتورة وهيبة دالع : السياسة الخارجية الجزائرية تجاه منطقة الساحل الإفريقي ، كلية العلوم السياسية ، كتاب صدر عن دار الخلدونية ٢٠١٨ ، جامعة الجزائر ٣ ، من خلاله

قدم لنا نظرة معمقة حول السياسة الخارجية الجزائرية خاصة اتجاه منطقة الساحل الافريقي بالكثير من التفصيل و اسس لدينا قاعدة فكرية انتهجناها في دراستنا .

– د / ناصر بوعلام : دور الجزائر الإقليمي بين المعيارية و مقتضيات البيئة الجيو– أمنية في منطقة الساحل ، كلية العلوم السياسية ، جامعة الجزائر٣ ، مجلة مدارات سياسية ، المجلد ٠١ ، العدد ٤ ، مارس ٢٠١٨، مقال علمي يبرز دور الجزائر الاقليمي و الذي ساعدنا في فهم بعض المقاربات المعتمدة من طرف الدبلوماسية الجزائرية للخروج من ازمات الساحل الافريقي و منطقة مالي خصوصا .

– د / غضبان سمية : مساهمة الدبلوماسية الجزائرية في تسوية النزاعات الإفريقية – تحدي نحو تحقيق السلم و الأمن في إفريقيا ، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية و السياسية ، العدد ١١ ، سبتمبر ٢٠١٨ ، مقال علمي سلط الضوء عن مساهمة الدبلوماسية الجزائرية في تسوية النزاعات الافريقية على مر الازمات و المراحل من خلال تقديمها للحلول و الاقتراحات و الاراء للتسوية ما جعلنا نفهم طبيعة الفكر الدبلوماسي الجزائري .

– أ / نصر الدين بال : المقاربة الجزائرية لبناء السلم في منطقة الساحل الإفريقي : مالي أنموذجا ، المجلة الجزائرية للأمن و التنمية ، العدد ١٠ ، جانفي ٢٠١٧، و هي دراسة شاملة اسقطت الضوء على عديد المفاهيم ومنها اشكالية المقاربة الجزائرية و مفهوم بناء السلم بالخصوص على مستوى الساحل الافريقي و تحديدا منطقة مالي .

– أ /علي عشوي : سياسة الجزائر في منطقة الساحل الإفريقي ، مذكرة ماجستير ، كلية العلوم السياسية ١٩٩٧ ، جامعة الجزائر، و التي تناولت مبادئ الدبلوماسية الجزائرية المنتهجة اتجاه منطقة الساحل الافريقي حيث ساعدتنا على فهم المنظور السياسي الدبلوماسي الجزائري .

المنـــاهج المعتمدة في الـــدراسة :

و بالحديث عن المناهج المعتمدة محل الدراسة فقد تمت دراسة هذا الموضوع من خلال الاعتماد على مجموعة منها :

- المنهج التاريخي : من خلال الوقوف على محطات الدبلوماسية الجزائرية و مبادئ سياستها الخارجية قديما و حديثا و كذا مراحل الأزمة في مالي .
- المنهج الوصفي : واعتمدنا عليه في الدراسة لأنه يوفر بيانات مفصلة عن الواقع الفعلي للقضية ، كما يقدم في الوقت نفسه تفسيرا واقعيا للعوامل المرتبطة بها ، و يساعد على قدر معقول من التنبؤ المستقبلي للظاهرة عن طريق الملاحظة .
- المنهج المسحي : الذي يساعدنا في تحديد منطقة الساحل الإفريقي من خلال التهديدات الأمنية التي تواجهها .
- منهج دراسة حالة : عند التركيز على دولة مالي كدراسة حالة .
- أما المقاربة المعتمدة : فهي مقاربة سياسية دبلوماسية تعتمد على القوة الناعمة لليدريش لبناء السلم لأنها الأصلح و هي شاملة لبناء السلم تتضمن فسح المجال للفاعلين سواء كانوا رسميين أم غير رسميين في مستويات متعددة من أسفل إلى أعلى ، ووفقا لليدريش تنخرط القيادات العليا الممثلة في القيادات العسكرية و السياسية و الدينية في مفاوضات تركز على النتيجة النهائية .

خـطة الـــدراسة :

تماشيا مع الإشكالية المطروحة و التساؤلات و الفرضيات المدرجة في إطارها ، لاحتواء الموضوع ارتأينا تقسيم الدراسة إلى (٠٢) فصلين هما كالتالي :

- الفصل الأول : و هو الإطار النظري للدراسة و المقسم إلى (٠٣) ثلاث مباحث : حيث نتطرق فيها أولا إلى أصل الدبلوماسية و ماهيتها بالتركيز على تعريفها و أهميتها ثم الذهاب إلى أنواعها و وظائفها ، و كذا علاقتها بمصطلحات مشابهة لها . يليها المبحث الثاني بالحديث عن المقاربات و النظريات المفسرة للدبلوماسية من خلال ذكر مفاهيم عن الأمن الإنساني – الدولة الفاشلة – الوحدة الاثنية و المقاربة اللبرالية ، وننهي الفصل بالتطرق لماهية بناء السلم من خلال تعريفه و مقارباته و مستويات العملية و كذا الإجراءات و الآليات المعتمدة عليها .

- الفصل الثاني : هو عن المقاربة الجزائرية لبناء السلم في مالي و قسمناه بدوره إلى ثلاث مباحث (٠٣) : بداية بالحديث عن الدبلوماسية الجزائرية (التأصيل و المحددات) بذكر مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية ثم أسسها في إفريقيا ، يليها المنظور الأمني الجزائري و الإفريقي و نختم المبحث بطرح قضية الطوارق ، أما المبحث الثاني فيخص منطقة الساحل الإفريقي الجيوسياسية ، من خلال رؤية العقيدة الأمنية الجزائرية ، ثم الإشكالية فوق دولتيه لازمة الطوارق ، بعدها أزمة مالي و التخوف من كيان دولة فاشلة مجاورة ، و أخيرا نسلط الضوء على الجهود الجزائرية في تسوية النزاع المالي ، من خلال الوساطة الجزائرية الناجحة في خضم التحديات ، ثم ذكر مقاربات الجزائر في علاقاتها بدول الساحل الإفريقي ، و أخيرا الوساطة الجزائرية و هندسة بناء السلم في مالي .

صعوبـات الـدراسة :

على الرغم من أهمية الموضوع إلا انه لا توجد دراسات كثيرة تركز على دراسته و تحليله ، كذلك قلة المصادر و المراجع حول موضوع دراسة هذه الأزمة ، فلم نجد سوى بعض المصادروالمقالات لأننا كما نعرف فالجزائر هي ذات طابع إعلامي و تاريخي وهذا الموضوع له تداعيات كثيرة ومستمرة .

الفصـــل الأول

الإطار النظري و المفاهيمي للدبلوماسية

و بناء السلم

الفصل الأول : الإطار النظري و المفاهيمي للدبلوماسية و بناء السلم .

المبحث الأول : مفهوم الدبلوماسية :

المطلب الأول : أصل كلمة دبلوماسية ومفهومها :

١ – أصل كلمة دبلوماسية :

الدبلوماسية كلمة يونانية الأصل ، مشتقة من كلمة دبلوما « diploma »[١] و التي كانت تعني الوثيقة الصادرة عن أصحاب السلطة والرؤساء السياسيين للمدن و تمنح حاملها امتيازات معينة .

ثم استخدمها الرومان فيما بعد للإشارة إلى الوثيقة المطوية ، حيث كانت الوثائق الرسمية لديهم تنسخ على ألواح معدنية تطوى بشكل خاص[٢] ، و تعطي الامتيازات لمن يحملها مثل جوازات السفر[٣].

ثم أصبحت والى غاية نهاية القرن ١٧ تشير إلى الأوراق و الوثائق الرسمية و كيفية حفظها من كتاب متخصصين أطلق عليهم اسم دبلوماسي ، و عليه فالدبلوماسية أصبحت العمل الذي يعالج المحفوظات.

لم يتم استخدام لفظ دبلوماسية للإشارة إلى المعنى المتعارف عليه اليوم إلا في نهاية القرن ١٨، و تحديدا عام ١٧٩٦ ، حيث أصبحت تستعمل للدلالة على ممثلي الدول الأجنبية

---

[١] سهيل حسن الفتلاوي : الدبلوماسية بين النظرية و التطبيق، دار الثقافة ،الأردن ، ط١ ٢٠٦ ، ص ٩٠ .

[٢] هشام محمود الاقدامي :علم التفاوض الدولي ،السوسة شباب الجامعة ،مصر،٢٠١١ ، ص ١١ .

[٣] علي حسين الشامي:الدبلوماسية،دار الثقافة للنشر و التوزيع،الأردن ،٢٠٠٩ ، ص ٣١ .

الذين يحملون كتب اعتماد من دولهم ، كما استعملت أثناء الثورة الفرنسية بمعنى التفاوض[1].
و قد استعملت كلمة ديبلوماسية في معنيين :

أ) معنى الشهادة الرسمية .

ب) معنى طباع المبعوث أو السفير ، وكان يعني الرجل المنافق .

٢ – تعريف الدبلوماسية :

تعددت التعاريف التي تناولت الدبلوماسية حيث [2]:

* تستخدم الدبلوماسية للدلالة على مجموعة الهيئات التي تتولى إدارة الشؤون الخارجية للدولة

* تستخدم كذلك كمرادف للسياسة الخارجية لدولة ما أو مجموعة من الدول اتجاه دولة .

* تستخدم للدلالة على نمط السلوك ، فيطلق كلمة دبلوماسي كمرادف للباقة و الكياسة التي يتحلى بها الإنسان في علاقته الاجتماعية .

* تطلق كذلك على النشاطات التي يقوم بها أشخاص معينون تكلفهم حكوماتهم للقيام بمهمة خارج بلادهم سواء بصورة دائمة أو مؤقتة .

* كما تعرف على أنها : "فن تحسين العلاقات الدولية بين أشخاص القانون الدولي عن طريق ممثلين شرعيين لهم المهارة في استخدام طرق التسوية السلمية" .

---

[1] ناصر كامل محمد:الدبلوماسية المعاصرة و إستراتيجية إدارة المفاوضات،دار المسيرة للنشر و التوزيع ،ط١ ٢٠٠٤ ، الأردن ، ص ٢٠ .

[2] قبايلي باهي : دور الدبلوماسية الجزائرية في حل النزاعات الإقليمية/الصحراء الغربية أنموذجا،مذكرة ماستر في العلوم السياسية ٢٠١٨/٢٠١٧ ، ص ص ٦-٧ .

من أجمل تعاريف الدبلوماسية هو أنها :"فن الحصول على الممكن بدلاً من انتظار المستحيل"[1].

تتنوع وجهات نظر فقهاء القانون الدولي في تعريف الدبلوماسية ، فمنهم من عرفها بشكل محدد ومنهم من عرفها بشكل أكثر تعميماً.

فيرى البعض أن الدبلوماسية هي أداة رئيسية تستخدمها الدولة لتحقيق أهداف السياسة الخارجية و التأثير على الدول و الجماعات الخارجية بهدف استمالتها و كسب تأييدها، و منهم من عرفها بعلم وفن المفاوضات ، فهي علم لكونها تستند على قواعد و قوانين و أصول[2]، هي فن لأنها مهنة دقيقة تحتاج إلى مهارات خاصة و يرى آخرون أنها رعاية المصالح الوطنية في السلم و الحرب و ممارسة للقانون الدولي العام.

و يعرفها الدكتور " سموحي" فوق العادة بأنها[3]:

"مجموعة القواعد والأعراف الدولية و الإجراءات و المراسيم و الشكليات التي تهتم بتنظيم العلاقات بين أشخاص القانون الدولي أي الدول والمنظمات والممثلين الدبلوماسيين ، مع بيان مدى حقوقهم و واجباتهم وشروط ممارستهم مهامهم الرسمية ، الأصول التي يترتب على إتباعها تطبيق أحكام القانون الدولي و مبادئه و التوفيق بين مصالح الدول المتباينة كما هي ، فن إجراء المفاوضات السياسية في المؤتمرات و الاجتماعات الدولية و عقد الاتفاقيات والمعاهدات.

[1] محمد خلف : الدبلوماسية : النظرية و الممارسة ، دار زهران للنشر و التوزيع، ط ١ ٢٠١٣ ، الأردن ، ص ٧٥ .

[2] هاني الرضا : العلاقات الدبلوماسية و القنصلية ، تاريخها ، قوانينها، أصولها ، دار المنهل اللبناني، ط ١ ، بيروت .

[3] د / محمود عبد ربه العجرمي : كتاب الدبلوماسية (النظرية و الممارسة)،٢٠١١ ، ص ٠٩ .

– أهم تعريف متفق عليه لكلمة دبلوماسية:

* هي علم و فن[1] تمثيل الدول و المفاوضات و قد تعني الدبلوماسية مجموعة من الأشخاص القائمين بالوظيفة الدبلوماسية سواء منهم من عمل في وزارة الخارجية أو في الخارج .

علم : لأنها تقتضي في من يمارسها معرفة تامة بالعلاقات القانونية و السياسية القائمة بين البلدين أو مختلف الدول .

فن : لأن أغلب اهتمامها يتوجه نحو الإقناع و المفاوضات بشكل حازم و ماهر.

٣ – أهمية الدبلوماسية في العلاقات الدولية[2]:

التوفيق بين المصالح المتعارضة و وجهات النظر المتباينة – تسيير حل المشكلات و تسوية الخلافات – إشاعة الود و التفاهم بين الدول – تدعيم السلم و تجنب الحرب – مراقبة مجريات الأمور و حماية مصالح الدول – تمثيل مصالح البلاد لدى الحكومات و الدول الأجنبية – العمل على عدم انتهاك مصالح و حقوق و هيبة الوطن في الخارج – إدارة الشؤون الدولية و متابعة المفاوضات السياسية – حماية رعايا الدولة في الخارج – توطيد العلاقات الاقتصادية و الثقافية و العلمية بين الدول.

[1] محمد خلف ، مرجع سابق ، ص ٧٦.

[2] زايد عبد الله عبيد مصباح : الدبلوماسية ، دار الجيل ، ط ٢ ، ٢٠٠١ ، ص ص ٣٠ – ٣١ .

المطلب الثاني : أنواع الدبلوماسية :

أكدت العديد من الأدبيات الدبلوماسية و السياسية التي تناولت مواضيع الأمن القومي و المصالح الحيوية للدول ، بأن هناك جهود جهات ثلاث يفترض أن تتكامل لتحقيق هذه المصالح أو المحافظة عليها وهي: الدبلوماسية ، العمل الاستخباري ، القوة العسكرية .

و إن ما زاد من أهمية الدبلوماسية كأداة للسياسة الخارجية تنوع أنماطها[1] و تعدد صورها وأشكالها ، فهي لم تعد ذلك النمط التقليدي المتمثل بشخصية السفير أو بنشاط البعثة الدبلوماسية و إنما توسعت و أخذت صور و أشكال و أنماط مختلفة .

١ – الدبلوماسية الثنائية أو التقليدية[2]:

هي أقدم صور العمل الدبلوماسي، يقصد بها تنظيم العلاقات بين دولتين على أساس مفاوضات ثنائية بينهما. الدبلوماسية الثنائية تغطي العلاقات بين زوج من الدول في جميع مجالات العلاقات الدولية تتمثل مهامها في المحاور الرئيسية التالية:

• بناء العلاقات السياسية • التعاون والبعد الأمني • الثقافة والإعلام والتعليم • الدبلوماسية العامة • التعاون والتنسيق والتواصل بين وزارات الخارجية خصوصاً في مجال الإصلاحات الداخلية • الدبلوماسية الاقتصادية • الشؤون القنصلية • دبلوماسية القمة الثنائية بين رؤساء الدول والحكومات .

تمارس الدبلوماسية الثنائية الأطراف (رغم تعددها في بعض الأحيان) ، أي ما بين الدولة الموفدة والدولة المضيفة عبر بعثات دبلوماسية تقليدية ، أو عبر سفارات معتمدة في

---

[1] سهيل حسين الفتلاوي ، مرجع سابق ، ص ص ٣٠ – ٣٢ .

[2] رحوال زينب : دور الدبلوماسية الجزائرية في حل الازمة في الساحل الافريقي / نموذج مالي ، رسالة ماستر في العلوم السياسية ، جامعة مستغانم ، ٢٠١٦ / ٢٠١٧ ، ص ص ١٤ – ١٧ .

الخارج ، و التي نظمت مهامها ، روعيت حصاناتها و امتيازاتها بما يتماشى مع حسن تأديتها لمهامها على أفضل وجه من خلال اتفاقية" فينا" للعلاقات الدبلوماسية لعام ١٩٦١م.

على الرغم من أن هذه الصورة من الدبلوماسية ما زالت هي الأسلوب الجاري في العمل الدبلوماسي ، إلا أن عدة عوامل قد جعلتها تتراجع ومنها[١] :

أ) زيادة عدد الدول في العالم مما يجعل الاتصال الثنائي عسيراً ، في حين أن الاتصال عن طريق منظمة دولية إقليمية مثلاً يكون أيسر.

ب) ازدياد تشابك المصالح بين الدول مما يجعل أي اتصال ثنائي لا جدوى منه.

ج) انضمام الدول إلى تكتلات سياسية و عسكرية و تنظيمات إقليمية مما يوفر إطاراً جماعياً للاتصالات الدبلوماسية داخل هذه التكتلات و التنظيمات كما أن أي اتصال ثنائي تقوم به دولة عضو في تكتل أو تنظيم لا بد وأن يعكس التزامها باتجاهات ومواقف هذا التكتل أو التنظيم ، في كثير من هذه الحالات تكون الاتصالات الثنائية مجرد تمهيد لاتصالات جماعية أو تكون هي ذاتها رغم مظهرها الثنائي إلا أنها جماعية في حقيقتها.

و على الرغم مما سبق فإن الدبلوماسية الثنائية تحتفظ بأهميتها في حالتين:

الأولى : في حالة الاتصال الثنائي بين الدولتين الكبيرتين- الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا – فيما يتعلق بالأمور التي تحتكرها هاتان الدولتان ، كالمفاوضات المتعلقة بالأسلحة الإستراتيجية ونشرها.

والثانية : هي الاتصال الثنائي بين دولة كبرى وأخرى صغرى وهو ما يسمى بالدبلوماسية غير المتكافئة أو الاستعمارية ، هذا الاتصال يتضمن علاقة تبعية كانت أبعادها واضحة في عصر الاستعمار التقليدي ، أما اليوم فهي تتستر وراء الاستغلال السياسي للدولة التابعة.

[١] سهيل حسن الفتلاوي ، مرجع سابق ، ص ٩٥ .

٢ – دبلوماسية المنظمات الدولية[١]:

تمتاز غالباً بطابع الديمومة و الاستمرارية عبر بعثات الدول الدائمة لدى المنظمات الدولية و هي تخضع لقواعد ثابتة مستمدة من القانون الأساسي للمنظمة و اللوائح الداخلية لهيأتها العامة و تقاليد العمل فيها. و هي تمارس داخل إطار ثابت في مقر المنظمة الدولية بمعاونة الأمانة العامة الدائمة . أحياناً تكون ذات طابع مؤقت عبر دعوة إحدى المنظمات الدولية لمؤتمر لبحث قضايا دولية محددة .

تمتاز دبلوماسية المنظمات الدولية بعلاقاتها الواسعة مع أشخاص دوليين آخرين مثل علاقاتها ببعضها البعض أو علاقاتها مع دول أعضاء وغير أعضاء فيها، وكذلك مع حركات تحرير وطنية (عضوية مراقب) و أخيراً مع منظمات دولية خاصة (وضع استشاري) . و تتم ممارسة المنظمة الدولية لعلاقاتها الخارجية بواسطة مجموعة من موظفيها، يسمون بالموظفين الدوليين ، و يتمتعون بوضعية خاصة بهم ، منصوص عليها في دستور المنظمة ، أو بروتوكول ملحق بالاتفاقية الإنشائية أو من خلال اتفاقية المقر. وهذه الأخيرة الهدف منها تنظيم العلاقات ما بين المنظمة والدولة المقيمة على أرضها.

من الظواهر المعروفة في دبلوماسية المنظمات الدولية ظاهرة التصويت التكتلي[٢](و هي تقابل التصويت الحزبي في البرلمانات الوطنية) ، فالجمعية العامة للأمم المتحدة تنقسم عادة إلى كتل سياسية تقوم الدول الكبرى بدور بالغ الأهمية في قيادتها .

وفي الواقع أن أحد أسس دبلوماسية المنظمات الدولية[٣] قائم على أن الدولة التي ليس لها مصالح عالمية توكل الدولة الكبرى التي لها مصالح عالمية مباشرة في مقابل امتيازات ومساعدات تحصل عليها من الدولة الكبرى ، كما أن هناك ما يسمى بالوزن الأدبي لصوت

---

[١] د/محمود عبد ربه العجرمي ، مرجع سابق ، ص ١٣ .

[٢] د/ محمود عبد ربه العجرمي ، مرجع سابق ، ص ٠٦ .

[٣] هشام محمود الاقدامي ، مرجع سابق ، ص ١٥ .

الدولة الكبرى، ومصدره الإشعاع الثقافي و الدبلوماسي والإعلامي للدولة الكبرى الذي يؤثر على الدولة الصغرى و يجعلها تستجيب لرغبات الدولة الكبرى حتى دون أن تطلب منها ذلك و يظهر دور الكتل السياسية بوضوح في الحالات التي يتبع فيها التنظيم الدولي قاعدة الأغلبية الخاصة كأعضاء الثلثين ، يترتب على ذلك أن أية كتلة يصل عدد أعضائها إلى الثلث تستطيع أن تحول دون صدور القرار بالتصويت ضده ، وحتى تستطيع المنظمة الدولية أن تصدر القرار فقد تجرى مفاوضات بين هذه الكتل للوصول إلى حل يحقق الأغلبية المطلوبة.

٣ – دبلوماسية المؤتمرات الدولية[١]:

هناك ظاهرة جديدة تتسم بها الدبلوماسية الحديثة وهي كثرة المؤتمرات ، حتى أنها تكاد تتكرر خلال الشهر الواحد للتشاور في مشكلة أو لاتخاذ موقف مشترك إزاء قضية ما.

و تمتاز هذه الدبلوماسية بأنها مؤقتة و دائمة في نفس الوقت ، لأنها تتم عبر وفود لدول و أشخاص دولية أخرى . كما أنها تعقد في زمان و مكان محددين لبحث قضية ما أو مجموعة من القضايا الدولية المختلفة . كمثال افتتاح الجمعية العمومية للأمم المتحدة أو مؤتمرات القمة أو وزراء خارجية الدولة أو مؤتمرات دولية عامة ...إلخ . و يتم انعقادها بناء على دعوة الدولة أو المنظمات الدولية.

سواء كانت هذه المؤتمرات سياسية أو اقتصادية أو عسكرية...إلخ ، فإن العمل فيها يخضع لأسلوب يختلف جذرياً عن الدبلوماسية الثنائية التقليدية ، فإذا كانت الاتصالات التي تجرى بين أعضاء المؤتمر قد تكون ثنائية وسرية أحياناً فإن كثيراً من المؤتمرات الدبلوماسية تجرى علانية لإشراك الرأي العام فيها، وللتأثير عليه رغبة في الاستفادة من ذلك في توجيه

[١] إعداد ماركريت انطوسيان : ورقة بحثية عن الدبلوماسية وفق القانون الدولي : بين النظرية و التطبيق ، مارس ٢٠١٣ ، البرنامج التدريبي لخريجي الجامعات في مجلس النواب اللبناني ، ص ٥٠ .

سياسات الدول، كما أن العمل في المؤتمر يكون جماعي يخضع للتصويت و نتائجه علنية ، وهكذا فإنه إلى جانب الدراية الفنية بما يجري في المؤتمر يكون مطلوباً من الدبلوماسي المشترك فيه أن يكون ذا قدرة على الخطابة ، حاضر البديهة ، قادراً على الإقناع ، إذ أنه لا يخاطب المؤتمرين وحدهم، لأن صوته في الغالب سيصل إلى الرأي العام ، كما أن عمله قد يقتضي منه الإدلاء بالأحاديث الصحفية و الإذاعية و التلفزيونية ، وكلها قدرات لا تطلب إلا نادراً في الدبلوماسية الثنائية.

٤ – البعثات الدبلوماسية الخاصة[١]:

تمتاز هذه البعثات بأنها متعددة الأطراف ومؤقتة في نفس الوقت ، أي غير دائمة وتمارس عبر بعثات خاصة مكونة من وفود أو أشخاص تسافر للخارج لتقوم بمهمة محددة ، تفاوضية أو تمثيلية ، في بلد أو أكثر، ثم تعود لبلدها.

و عرفت لجنة القانون الدولي التابعة للأمم المتحدة البعثة الخاصة في اتفاقية البعثات الخاصة ، حيث ورد في المادة الأولى الفقرة (١) مكونة من إحدى عشرة فقرة والمحددة لمضمون العبارات و المصطلحات الواردة ذكرها في (الاتفاقية) على النحو الآتي :"يقصد بتعبير البعثة الخاصة، بعثة مؤقتة تمثل الدولة ، و توفدها دولة إلى دولة أخرى بموافقة هذه الأخيرة لتعالج قضايا خاصة أو لتؤدي لديها مهمة محدودة". وفقا لهذا التعريف، لا تعتبر بعثة خاصة في مفهوم الاتفاقية إلا تلك التي تتوفر بها الصفات التالية[٢]:

١– الصفة المؤقتة والمحددة .

٢– الصفة التمثيلية.

٣– أن يكون إيفادها برضاء الدولة الموفدة لديها ، أي على اتفاق سابق بين الدولتين.

---

[١] د/محمود عبد ربه العجرمي ، مرجع سابق ، ص ص ٤٣ – ٤٤ .

[٢] علي يوسف الشكري : الدبلوماسية في عالم متغير ، ايتراك للنشر و التوزيع ، القاهرة ، ٢٠٠٨ ، ص ص ١٢ – ١٥ .

وقد ازدادت أهمية هذا النوع من البعثات ، نظراً لتزايد العلاقات الدولية واتساع مجالاتها وكثرة تعقيداتها ، والهدف منها تنمية العلاقات الودية بين الأمم مهما اختلفت أنظمتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

و من أجل تأمين الأداء الفعال لمهام هذه البعثات أي منحها حصانات و امتيازات ، صدرت عن الأمم المتحدة اتفاقية دولية عامة سميت (باتفاقية البعثات الخاصة) و ذلك عام ١٩٦٩ م.

٥ – دبلوماسية القمة أو الدبلوماسية المباشرة [١]:

يقصد بها المؤتمرات التي يعقدها رؤساء الدول فيما بينهم لمناقشة بعض القضايا الدولية أو العلاقات بين الدول المشتركة في لقاء القمة ، وهي تعكس مدى التطور في أهمية العلاقات فيما بين الدول واهتمام حكومات دول العالم للبعد الدولي.

جاءت فكرة لقاءات القمة كوسيلة لوضع حلول جذرية أو اتفاقيات هامة بين الدول، حيث أن لقاء زعماء الدول بما لديهم من صلاحيات واسعة سيساعد على توفير الوقت والجهد وسرعة الوصول إلى قرارات هامة. فمعظم الاتفاقيات الدولية الهامة التي تم الوصول إليها بعد الحرب العالمية الثانية مثلا والتي كان لها أثر على مجرى العلاقات الدولية ، كانت وليدة لقاءات قمة بين الدول ، حتى أن بعض المنظمات الدولية قد جعلت العضوية في بعض هيئاتها العامة مقصورة على رؤساء الدول أو الحكومات مثل مجلس رؤساء الدول والحكومات لمنظمة الوحدة الإفريقية.

[١] رحوال زينب ، مرجع سابق ، ص ص ١٩ – ٢٠ .

ومما يؤخذ على دبلوماسية القمة[1]:

أ) أنها لا تأتي غالباً بالنتيجة المرجوة منها لأن جانب الدعاية والإعلان يطغى على الحلول المدروسة.

ب) أنها تؤدي كثيراً إلى تعقيد العمل الدبلوماسي العادي بما تنتهي إليه من إصدار لبيانات مشتركة أو إبرام لاتفاقيات لم تدرس بعناية ويقع عبء تنفيذها في النهاية على الدبلوماسية التقليدية.

ج) أنها إذا أخفقت فإن إخفاقها سيكون نهائياً، ذلك بخلاف الوضع إذا تمت الاتصالات على مستوى الوزراء أو السفراء أو ما دونهم من رجال السلك الدبلوماسي ، فإخفاق هؤلاء يمكن استئناف الاتصالات بعده على مستوى أعلى.

وإذا كان في هذه الانتقادات كثير من الصحة فإن فيها أيضاً بعض المبالغة و لتصحيح ذلك فإننا نرى :

أ) أن دبلوماسية القمة يجب أن تسبقها الدبلوماسية التقليدية بجهود الإعداد بحيث تكون خاتمة العمل الدبلوماسي وليست بداية له وبعد انتهاء مؤتمر القمة يبدأ العمل الدبلوماسي التقليدي في ممارسة دور التنفيذ.

ب) أن دبلوماسية القمة تساعد ولا شك بما تنشئه من رباط شخصي بين ملوك الدول ورؤساءها على حل مشاكل كثيرة ربما كان يصعب حلها عن طريق السفراء.

ج) أنها تتماشى مع الطبيعة الجديدة للعلاقات الدولية التي تقتضي سرعة اتخاذ القرار السياسي.

[1] رحوال زينب ، مرجع سابق ، ص ص ١٨ – ١٩ .

ويعرف "د. محمود خلف"[1] في كتابه الدبلوماسية النظرية والممارسة الدبلوماسية المباشرة بأنها "تلك الاتصالات واللقاءات التي تتم بين رؤساء الحكومات أو وزراء الخارجية أو زعماء حركات التحرير الوطنية أو الأمناء العامين للمنظمات الدولية".

وعليه لا يدخل بالاعتبار الرحلة الخاصة أو الوجود ذو الصفة الشخصية لواحد من هذه الشخصيات الكبرى في دولة أجنبية. لذلك تم طرح الحاجة الماسة لمراجعة وتحديد القواعد المتعلقة بالحصانات و الامتيازات التي تتعلق بهذه الشخصيات الكبرى ، نظرا لما تسودها أحكام عرفية تقليدية يبرز بها الوضع المختلف لرؤساء الدول عن رؤساء الحكومات عن وزراء الخارجية . فبينما نجد أن أصحاب المرتبة الأولى يتمتعون بحصانة مطلقة بما فيها رحلاتهم الخاصة ، فأصحاب المرتبتين الآخرين يتمتعون بهذه الحصانات أثناء وجودهم في الدول الأجنبية فقط إن كانت زياراتهم رسمية وتم الإخطار بها مسبقاً.

٦ – دبلوماسية المناسبات أو الدبلوماسية الخاصة بأمر معين[2]:

هي تلك النشاطات الخارجية الرسمية التي تجرى باسم أو نيابة عن دولة ما. وليس شرطا أن تكون مهمتها مرتبطة بالمصالح العامة للدولة، بل ممكن أن تنحصر مهامها في إطار فني متخصص ، كأمثلة دلالية على ذلك نشير إلى الاتصالات بين أجهزة إدارية لعدة دول ، أو بعثات الاستقصاء و الدراسة و الإعلام التي يقوم بها مبعوثون فنيون بدون صفة تمثيلية ، سواء للدول أو للمنظمات الدولية.

وعليه فالقانون الدبلوماسي لم يعرها إلا اهتماماً ضئيلاً جداً، وبالرغم من ذلك فإنه من الطبيعي بأن يحظى موظفو دولة ما أو منظمة دولية – في لجان عمل في دولة أخرى – باهتمام و مجاملة خاصة من قبل سلطات الدولة المستقبلة، آخذين بالاعتبار احترام أسرار

[1] محمد خلف ، مرجع سابق ، ص ٢٥ .

[2] زايد عبد الله عبيد مصباح ، مرجع سابق ، ص ١٩ .

وثائقهم وتسهيل مهمتهم واتصالاتهم بزملائهم ومواطني الدولة المستقبلة أو حتى رعايا دول أخرى.

٧ – دبلوماسية الأزمات[١]:

يقصد بهذا النوع من الدبلوماسية النشاط الدبلوماسي الذي يوجه لحل أزمة دولية طارئة ، و تمثل العمل الدبلوماسي الدؤوب الذي تقوم به الدول الكبرى تجاه أزمة دولية من حيث الإدارة والمعالجة و هي تتحدد بحسب طبيعة العلاقة بين هذه القوى سواء من حيث الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها أو من حيث السمات التي تتميز بها .

إدارة الأزمات الدولية أصبحت إدارة هامة في العلاقات الدبلوماسية المعاصرة . ذلك أن المجتمع الدولي المعاصر معرض باستمرار لأزمات سياسية مختلفة نتيجة للاختلافات العقائدية ، و السياسية ، و الاقتصادية بين الدول و لعدم مقدرة أو رغبة الدول في استخدام القوة العسكرية لوضع حد للأزمات ، لذا جاءت دبلوماسية الأزمات كبديل للحرب وكمخرج للتوتر بين الدول.

جرت العادة أن يمنح المبعوث الدبلوماسي[٢] الذي سيتولى حل الأزمات الدولية صلاحيات واسعة تمكنه من التحرك الدبلوماسي السريع ، أن يراعي في اختياره خبرته في حل المشاكل الدولية وقدرته على فهم أبعاد المشكلة أو الأزمة المعينة.

قد ساهم في بروز دبلوماسية الأزمات عدم قدرة الأمم المتحدة على مواجهة العديد من الأزمات ، فعديد التجارب منذ إنشاء المنظمة الدولية تبرهن أنها كادت تفقد فاعليتها كوسيط نزيه في حل الأزمات الدولية و الدليل على ذلك قضايا فلسطين و العراق و أفغانستان.

---

[١] رحوال زينب ، مرجع سابق ، ص ٥٣ .

[٢] علي يوسف الشكري ، مرجع سابق ، ص ٢٤ .

٨ – دبلوماسية التحالفات[١]:

و تعني النشاط الدبلوماسي الذي يكرس لإنشاء تحالفات عسكرية أو تكتلات عسكرية. ولقد ظهر هذا النمط من الدبلوماسية نتيجة لزيادة توجه الدول نحو التحالفات والتكتلات. حيث فرضت الطبيعة الفوضوية و صراع القوة في المجتمع الدولي المعاصر أهمية التحالفات العسكرية. كما أن التكتلات السياسية أصبحت أداة لزيادة النفوذ السياسي للمجموعات الدولية والدول القوية في المجتمع الدولي . لأن للتحالفات العسكرية والتكتلات السياسية أهمية لأمن الدولة و نفوذها فقد حظيت باهتمام خاص في المجال الدبلوماسي يفوق الاهتمامات الأخرى.

ودبلوماسية التحالفات ليست حديثة فهي تضرب بجذورها في أقدم العصور وذلك نتيجة لشعور الجماعات السياسية بعدم قدرة كل واحدة منها منفردة على إشباع حاجاتها أو تحقيق أهدافها،على أن الشئ الجديد في هذه الدبلوماسية هو التوسع في الأهداف التي ترمي إليها.

إن نظرة العديد من الباحثين إلى دبلوماسية التحالفات تعتبرها ذات تأثيرات على العلاقات الدولية وذلك لعدة أسباب أهمها[٢]:

أ) انه إذا كانت التحالفات الدولية تقوم أصلا لتحقيق التوازن و الاستقرار في علاقات المجتمع الدولي ، إلا أن تلك التحالفات تعتبر في نفس الوقت مصدرا مهما من مصادر الصراع و الحرب ، فالتحالفات تقود إلى قيام تحالفات مضادة ، و هي بدلا من أن تعمق الشعور بالأمن فهي تضعفه ، كما أنها تضاعف من حدة الاستقطاب الدولي بكل ما يصاحبه من أخطار و توترات دولية .

[١] قبايلي باهي ، مرجع سابق ، ص ٣٦ .

[٢] هاني الرضا ، مرجع سابق ، ص ٤٣ .

ب) إن بعض التحالفات الدولية تخدم كأداة مهمة في تحقيق الاندماج أو التكامل الدولي في قطاعات وظيفية معينة أو في بعض المناطق الجغرافية ، وهي بذلك قد تهيئ فرصا للتعاون في العديد من المجالات. وقد يرتكز هذا التعاون على أخذ هيكلة مؤسسة معينة ، وهو ما يعني في النهاية التبديل التدريجي في معالم النظام الدولي القائم في اتجاهات أكثر ايجابية.

ج) أما عن الآثار القومية للتحالفات الدولية ، فان هذه الأخيرة قد تكون من عوامل الاستنزاف الشديد للطاقات و الموارد القومية ، وقد تنتهي ببعض أطرافها إلى التبعية و حرمانهم من المبادرة في اتخاذ القرارات التي يستطيعون عن طريقها أن يحموا مصالحهم.

٩ – الدبلوماسية الاقتصادية[١]:

يقصد بها النشاطات الدبلوماسية التي تستخدم العامل الاقتصادي في التعامل السياسي. وعادة ما يتم ذلك من قبل الدول المتقدمة أو الغنية في مقابل الدول النامية ، قد برزت هذه الدبلوماسية في أعقاب الحرب العالمية الثانية ، حيث تم إنشاء العديد من المنظمات الدولية ذات الطابع الاقتصادي التي تشكل إطاراً للنظام المالي الدولي وللنشاطات التجارية للدول الحديثة، و من أهمها صندوق النقد الدولي (IMF) و الاتفاق العام للتعريفات و التجارة(ITO) و منظمة التعاون و التطور الاقتصادي (OECD) و غيرها.

و يعتقد البعض أن الأسلحة الاقتصادية لهذا النوع من الدبلوماسية أصبحت متفوقة بمقياس الفاعلية في الممارسات الدبلوماسية بين الدول. ويؤكد "جوزيف ناي"[٢] هذا المعنى بقوله: "إنه ليس للقوة أهمية كبيرة في العلاقات بين الدول غير النووية وغير المتقدمة، وإنما ظهرت أنماط جديدة من العلاقات التي تتميز بالمقدرة العالية على التأثير المتبادل بغير وسيلة القوة" وحتى بالنسبة للقوى العظمى ، فقد تضاءل مفعول التهديد باستخدام القوة و

[١] رحوال زينب ، مرجع سابق ، ٥٤ .

[٢] بشكيط خالد : دور المقاربة الأمنية الإنسانية في تحقيق الأمن في الساحل الإفريقي ، رسالة ماجستير في العلوم السياسية ، جامعة الجزائر ٠٣ ، ٢٠١٠ / ٢٠١١ ، ص ٨٣ .

تدهورت فاعلية الأدوات الإستراتيجية للقوة التي سبق للدبلوماسية الدولية أن ركزت و اعتمدت عليها، فالتهديد الذي تحس به الدول لاستقلالها اخذ ينتقل من دائرة الأمن إلى دائرة التبعية الاقتصادية.

تستخدم الدبلوماسية الاقتصادية مجموعة من الأدوات لتحقيق فاعليتها و تتمثل في الأشكال التالية[1]:

أ) التركيز على سياسات الرسوم والضرائب الجمركية سواء كإجراءات وقائية مانعة أو كتطبيق لبدأ المعاملة بالمثل . و قد تأخذ الدولة بمبدأ الرسوم التفضيلية فتميز في المعاملة الضريبية لصالح بعض الدول بحكم الروابط المصلحية أو السياسية التي تربطها معها.

ب) تقديم المنح و القروض لبعض الدول الخارجية بتسهيلات ائتمانية خاصة أو بمعدلات فائدة تقل عن سعر السوق.

ج) تطبيق السياسات والتدابير الاقتصادية التي تشجع على التبادل التجاري في قطاعات استيراد وتصدير السلع و الخدمات كالأخذ بنظام الحصص ، أو تقديم إعانات للمصدرين أو التسعير غير الاقتصادي لإنتاج القطاع العام في الدولة أو تقييد المنتجين بالالتزام بمواصفات فنية معينة في الإنتاج و غير ذلك.

د) فرض قيود على التحويلات الخارجية ، أو فرض ضرائب عالية على الاستثمارات الأجنبية ، أو تقديم بعض الإغراءات والحوافز لها عن طريق إعفائها من تلك الضرائب بصورة كلية أو جزئية لفترة معينة من الوقت، تختلف طولا أو قصرا بحسب الاحتياجات التي تحددها الدولة لنفسها من وراء اجتذاب رؤوس الأموال والخبرات الأجنبية.

هـ) تعديل التحكم في انتقال رأس المال أو حركة التجارة سواء بالتقييد أو بالإطلاق مما يترتب عليه بالتالي التعديل في هيكل العلاقات الاقتصادية الخارجية للدولة ، وقد تكون

[1] هاني الرضا ، مرجع سابق ، ص ٤٤ .

التعديلات شاملة بحيث تضم كل القطاعات التي يمتد إليها التعامل الاقتصادي مع الخارج ، كما قد تكون قاصرة على قطاعات معينة.

١٠ – الدبلوماسية الشعبية أو دبلوماسية الإعلام[١]:

كانت الدبلوماسية التقليدية تقوم أساساً على التعامل بين الحكومات ، أما اليوم فنتيجة لانتشار التعليم والثورة الهائلة في وسائل الاتصال فإن الدول تحاول أن تكون لها علاقات مباشرة مع الشعوب ، و يسمى هذا الأسلوب باسم الدبلوماسية الشعبية أو دبلوماسية الإعلام.

والسؤال الذي يثار هنا هو: هل هذا الأسلوب ضمن مهام الممثل الدبلوماسي المعتمد لدى دولة ما ؟ في الواقع أن الإجابة على هذا السؤال تختلف باختلاف الدول المعتمد لديها هذا الممثل الدبلوماسي ، فبعضها يقبله بل و يحبذه ، و بعضها الآخر يعتبره تدخلاً سافراً في شؤونها الداخلية ، لذلك فإن كثيراً من الدول تتجه تخلصاً من الحرج إلى أن تجعل هذا الأسلوب من اختصاص منظمات غير رسمية كالتنظيمات السياسية و النقابية و الاتحادات الطلابية ، المبعوثون إلى الخارج بشتى أشكالهم و ألوان ثقافاتهم كرجال العلم و الدين ، بذلك تستطيع السفارة التراجع أمام تصرف مجموعة من المبعوثين التابعين لدولتها مثلاً إذا أثار أزمة ما. ولا شك أن هذا يفرض على الدبلوماسي المعتمد لدى دولة ما أن ينسق عمله مع ممثل هذه التنظيمات.

لقد كانت إدارة العلاقات الدولية خلال عصر الدبلوماسية القديمة توكل إلى صفوة من الرجال المختارين التي تتفاوض وتقرر سياسات بلادها وعلاقاتها ، الأمر الذي تغير في ظل نظم الحكم الديمقراطي ، حيث أصبح الرأي العام ذا تأثير بالغ على صناعة السياسة ومنفذها من خلال وسائل الإعلام والأحزاب و الاجتماعات الشعبية و البرلمانات و المظاهرات و

[١] رحوال زينب ، مرجع سابق ، ص ٥٧ .

صناديق الاقتراع . و هكذا أصبحت الدبلوماسية ذات طابع ديمقراطي و برز نفوذ و تأثير الأجهزة الشعبية و التمثيلية على العلاقات الخارجية و إدارتها.

إن الدبلوماسية الحديثة اتسع نطاقها و أصبحت تعمل في نطاق العلانية و متابعة وسائل الإعلام ، كذلك تحت تأثير المؤسسات الديمقراطية و يقظة الرأي العام . و يجب أن تعطى دور فعال ، و مساهمة واسعة من أجل مساهمة القوى الجماهيرية و منظماتها في ممارسة الدبلوماسية الشعبية بما يعزز دور القنوات الرسمية على صعيد إدارة العلاقات الخارجية و الاستفادة من علاقات المنظمات غير الحكومية والجمعيات الأكاديمية في تطوير الممارسة الدبلوماسية و تشجيع السفراء وأعضاء السلك الدبلوماسي على خلق علاقة إيجابية مع وسائل الإعلام.

أما الدبلوماسية الشعبية غير المباشرة فتستخدم بشكل أساسي الإذاعات المسموعة والمرئية الفضائية منها بشكل خاص حيث أن هذه الأخيرة تقوم بنقل وجهة نظرها حول القضايا المختلفة و تحاول التأثير في الشعوب التي يصل إليها بثها وأحيانا يكون هذا البث بلغة الفئة المتلقية .

١١ – الدبلوماسية الثقافية[١]:

تظهر الدبلوماسية الثقافية في العالم الدبلوماسي كأداة جديدة لخلق علاقات دبلوماسية أفضل لأن تغير أفكار الناس مرتبط بنشر ثقافة بلدانها . تعتبر الدبلوماسية الثقافية نمطا جديدا و متطورا من أنماط الدبلوماسية الدولية ، يقصد بها تلك الجهود الدبلوماسية التي ترمي إلى إحداث تغيير في التصورات التي تحتفظ بها الدول عن غيرها و ما يرتبط بذلك من تغير في أنماط سلوكها تجاه الدول الأخرى ، إيجاد تأييد شعبي لثقافة معينة يساعد على خلق استجابات ايجابية لسياسة الدولة خارج حدودها أي في الدول الأخرى بما يسمح بإقامة

[١] رحوال زينب ، مرجع سابق ، ص ٥٨ .

علاقات مستقرة ورابط ودية بين الشعوب ، خلق المناخ لكل نظام سياسي لان يتفهم و يدرك مخاوف و أماني و تطلعات و مصالح النظم السياسية الأخرى.

من أبرز المساهمات في الدبلوماسية الثقافية تلك الجهود الحثيثة التي تبذلها "منظمة التربية و الثقافة و العلوم"[1] التابعة للأمم المتحدة ، و من أهداف هذه المنظمة :

أ) الإسهام في تحقيق السلم و الأمن الدوليين عن طريق تنشيط التعاون بين الدول في المسائل الثقافية و العلمية ، باعتبار أن ذلك يضاعف من الاحترام العالمي لمبادئ العدالة و حقوق الإنسان و حكم القانون .

ب) العمل على تدعيم و نشر الثقافة و العلوم عن طريق تيسير الحصول على التعليم و الثقافة ، و تنشيط الدراسات العلمية و توحيد جهود العلماء و الفنانين و المعلمين و تحطيم الحواجز التي تحول دون انتقال الأفكار بحرية .

ج) تقديم المساعدات الفنية للدول في ميادين التربية و الثقافة و العلوم ، و هي تتلقى لهذا الغرض اعتمادات من برنامج الأمم المتحدة للتنمية ، لمعاونتها في تنفيذ برامج المعونة.

لتنفيذ هذه الأهداف الإنسانية و الثقافية ، تقوم اليونسكو بالعمل على إقامة حملات ثقافية بين الشعوب و تشجيعها على التعاون بغض النظر عن جنسيتها و عقائدها ، و نبذ التمييز العنصري و الاجتماعي و التوتر الدولي ، و تشجيع التفاهم الثقافي بين الشرق و الغرب ، و المحافظة على التراث الإنساني ، كذلك تقوم اليونسكو بالعمل على رفع مستوى العلوم الطبيعية لما لها من أثر مباشر في رفع المستوى الاقتصادي و الاجتماعي و الثقافي في العالم ، يشتمل هذا البرنامج على البحث عن الموارد الطبيعية ، تنسيق البحث العلمي على المستويات القومية و الدولية....الخ.

---

[1] اليونسكو هي منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة. وتتمثل رسالتها في إرساء السلام من خلال التعاون الدولي في مجال التربية والعلوم والثقافة .إذ تساهم برامج اليونسكو في تحقيق أهداف التنمية المستدامة المحددة .

أما الأهداف التي تتوخى الدبلوماسية الثقافية تحقيقها فهي[1]:

أ) تكثيف الجهود الدولية و تجميعها في اتجاه إقامة شبكة واسعة من علاقات التعاون في مختلف المجالات العلمية و الثقافية و التكنولوجية ، عدا انه من خلال مثل هذه الشبكات المتخصصة يمكن تزويد الدول بمختلف المعلومات والحقائق التي تحتاج إليها في دعم عملية التنمية ، بمختلف أبعادها الإنسانية و الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية.

ب) تصميم سياسات ثقافية جديدة تمكنها من التعبير عن القيم الأساسية التي تدين بها كل المجتمعات الإنسانية الكائنة في العالم . ومن هذه القيم : الإيمان بحقوق الإنسان ، نبذ العدوان و الحرب و تعميق الاعتقاد في مزايا التعاون الدولي ، احترام سلطة المنظمات الدولية ، مبادئ القانون الدولي و أحكامه ....الخ.

١٢ – دبلوماسية علم النفس[2]:

تقتضي دبلوماسية علم النفس على تفهم العقد النفسية في شخصية العدو المفاوض قبل الجلوس على طاولة المفاوضات ، والدراية الكافية بعوامل الضعف والقوة في أوراق الطرف المفاوض ، و التي من خلالها يستطيع المفاوض أن يعبث بهذه الأوراق و يحاول خلطها من جديد لكي يتمكن بالأخير من التحكم بمسارات التفاوض اندفاعاً و تقدماً.

كذلك فالقرارات السياسية التي تتخذها العديد من الدول المتقدمة بالنسبة للعلاقات الدولية تتم بعد دراسة متأنية للحالة النفسية لمواطني الدولة المراد بها هذه القرارات بحيث تحدد إذا كانت هذه القرارات سوف تؤدي إلى الهدف المطلوب منها أم لا.

وعلم النفس السياسي،شديد التفاعل مع السياسة لفهم النظريات النفسية وكيفية تطويرها، ومد السياسة بالتفسيرات التي تجعل القادة يتفهمون الظواهر السياسية سواء في أوقات الحرب

---

[1] قبايلي باهي ، مرجع سابق ، ص ٢٨ .

[2] رحوال زينب ، مرجع سابق ، ص ٦٢ .

أو السلم ، لذلك فإن لهذا العلم دوراً بارزاً في تزويد صناع القرار بالمعلومات الخاصة باتجاهات الرأي العام ، وكذلك تزويد المفاوض[1] بما يملكه للتأثير في الآخر.

وعندما تهاجم دولة ما دولة أخرى وتريد التأثير سلباً في استقرارها تقوم بدراسة طبيعة النظام ومدى رفض الشعب أو قبوله ودراسة الأسلوب الأمثل للمواجهة خصوصاً عن طريق اللعب على " الوتر النفسي" الذي يجعل هؤلاء المواطنين يستجيبون لهاته " الحرب النفسية " داخل هذه الدولة بما تؤدي إلى نتائج قد رسمت في سيناريوهات هذه الحرب قبل الانتقال إلى المراحل الأخرى من الصراع .

١٣ – الدبلوماسية الوقائية[2]:

تعني الدبلوماسية الوقائية مجموعة من التدابير التي تتخذها الدبلوماسية لتوقي ظهور توتر خطير أو نزاع منذر بالحرب أو تلافي دخول دولتين في حرب وتوقي استخدام دولة نووية سلاحها باعتماد خيار التفاوض و كل ما من شأنه إنهاء النزاعات و تكريس الاستقرار.

تعرف أيضا بأنها تلك النشاطات التي تقوم بها هيئة الأمم المتحدة لمنع تفجر بعض الصراعات أو السعي لاحتوائها وتسويتها حال تطورها إلى نزاع مسلح، أو دفعها بعيدا عن دائرة التوتر والخطر و ذلك بإبقائها ضمن إطارها المحدد والعمل على الحيلولة دون وقوعها في دوامة صراع القوى الكبرى ، بتوفير حلول تحول دون تصاعد تلك الصراعات أو تدويلها.

و قد ارتبط ظهور هذه الدبلوماسية بالأمين العام الأسبق للأمم المتحدة (١٩٥٣-١٩٦١) "داغ همرشلد"[3] حيث قاد التحرك الدبلوماسي لهذه المنظمة الدولية عام ١٩٥٦ م في أزمة السويس مما أدى إلى تدخلها بوضع بعض التدابير العسكرية الجماعية المحدودة لفض

---

[1] ناصر كامل محمد ، مرجع سابق ، ص ٣٣ .

[2] محمد احمد عبد الغفار : فض النزاعات في الفكر و الممارسة الغربية ، ج١ ، دار هومة للطباعة و النشر ، بوزريعة ٢٠٠٣ ، ص ٢٧٧ .

[3] جوزيف.ب.لاش(داغ همرشلد): الدبلوماسية ، الدار القومية ، ط١، القاهرة .

الاشتباك بين الأطراف المتحاربة و وضع ترتيبات وقف إطلاق النار تمهيدا لتسوية الأزمة بصورة نهائية.

و يرى "همرشلد" انه لكي تستطيع الأمم المتحدة أن تنجز هذه المهمة الأساسية في صون السلم الدولي ، فانه يجب عليها من خلال أجهزتها المختصة أن تبلور نمطا من السياسات التي تكون قابلة للتطبيق الفعال في مثل تلك الأحوال ، بشرط أن تكون هذه السياسات متوازية ، و ألا تخدم مصالح طرف دولي على حساب طرف آخر، وان يكون واضحا للجميع هدفها الأول و الأخير لمنع تدويل الصراعات المحدودة و التصميم على ربطها بصراعات أخرى اكبر و اعقد منها.

و يمضي "همرشلد" في تحليله إلى القول : بأن الأهمية الخاصة للدبلوماسية الوقائية أو المانعة ، تتمثل في المواقف التي ينفجر فيها الصراع كنتيجة لوجود نوع من فراغ القوى في المناطق غير المنحازة التي تقع بين الكتل الدولية الكبرى. فبواسطة الأمم المتحدة ، يمكن تفويت الفرصة على القوى الكبرى في أن تحاول إثارة النزاعات بوسائلها الخاصة، التي لابد أن تقود إلى سلسة من ردود الفعل المضادة في النهاية للسلم و الاستقرار الدوليين . و يمكن أن يتم ذلك من جانب المنظمة العالمية على أساس مؤقت، أي حتى يتسنى ملئ ذلك الفراغ بالوسائل الطبيعية ، من خلال الاتفاقات أو المبادرات التي تأتي من اتجاه الدول المعنية نفسها.

و يعتقد الدكتور "إسماعيل صبري مقلد"[1] : أن الدبلوماسية الوقائية وان كانت بالفعل قد أكدت نفسها في ممارسات المنظمة العالمية في قطاع حفظ السلام منذ منتصف الخمسينيات، بعد فترة من العجز النسبي بسبب مناورات الدول الكبرى وسوء استغلالها لسلطة الفيتو في مجلس الأمن ، إلا أن نجاح الأمم المتحدة في هذا الميدان يعتبر نجاحا جزئياً.

[1] إسماعيل صبري مقلد : السياسة الخارجية الأصول النظرية و التطبيقات العملية ، المكتبة الأكاديمية ، ٢٠١٣ ، الجيزة ، ص ١٤ .

فالدبلوماسية الوقائية بمثابة تطبيق عملي محدود لنظام الأمن الجماعي بمفهومه الشامل، وهي في حقيقة الأمر ليست سوى تنفيذ تدابير دولية ، تتفاوت في مدى شمولها بحسب الظروف ، ذلك فقط في النزاعات المحدودة التي يكون أطرافها غير منحازين للقوى الكبرى أو للتكتلات الدولية التي تدور في فلكها .

١٤ – دبلوماسية القرن الواحد و العشرين[١] :

ظهرت ما بعد فترة الحرب الباردة بتراجع الفعل الدبلوماسي ، وتقدم القوة العسكرية كأداة لحسم الكثير من النزاعات، أو الأزمات ، من جانب الولايات المتحدة التي دفعت بالأداة الدبلوماسية إلى الخلف ، ليرتفع ذراع القوة العسكرية .

و إذا كان هناك دور يعول على الدبلوماسية بهدف تعزيز فرص التعاون الاقتصادي فان ذلك لم يأت إلا بعد أن استنفذت القوة العسكرية كل مبررات استعمالها أو أنها وصلت إلى الهدف المركزي الذي استخدمت من أجله، ولا سيما حماية المصالح الحيوية ، المحافظة على الوضع الذي أفرزته الحرب ، حيث كان للدبلوماسية التي قادتها الأمم المتحدة وبعض الأطراف الدولية دورا في اختفاء ((الشرعية))[٢]. حيث نشأت بعد طوي الحرب الباردة صفحاتها ، أساليب جديدة لمعالجة القضايا الدولية بحسب رؤية تلك القوى المهيمنة على الوضع الدولي، منها[٣]:

– انتشار أسلحة الدمار الشامل – تطبيق اتفاقية التجارة وإزاحة الحواجز الجمركية في إطار العولمة – انتشار ظاهرة الإرهاب الدولي – تجارة المخدرات وتفشي تجارة الجنس وغسل الأموال – النزاعات العرقية والدينية – قضايا البيئة والانفجار السكاني والاحتباس الحراري

---

[١] د/عبد الهادي بوطالب: مسار الدبلوماسية العالمية و دبلوماسية القرن العشرين،عرض محمد عيادي ، دار الثقافة، الدار البيضاء ، ص ١٢٥ .

[٢] د/ محمود عبد ربه العجرمي ، مرجع سابق ، ص ١٥.

[٣] عطا محمد صالح زهرة ، مرجع سابق ، ص ٢٥ .

والتلوث – المحافظة على استمرار اقتصاد السوق – الديمقراطية وحقوق الإنسان ، وحقوق الأقليات.

و هذه القضايا إضافة إلى تلك التي تصدرت قائمة الأجندة الدولية ، لا يمكن حلها أو إرساء الأسس الواقعية للتعاون الدولي لها إلا من خلال تكاتف جهود كل الدول صغيرها و كبيرها، وخصوصا مثل قضايا الهجرة غير الشرعية ، البيئة ، لأمراض الأخرى العابرة للحدود مثل جنون البقر أو الإيدزو الحمى القلاعية.

ومن هنا تبرز الدبلوماسية من بين الركائز الأساسية بين أدوات العمل الجماعي الأخرى ، الأمر الذي يتطلب تحديث وإصلاح نظامها القائم حاليا وجعلها تتماشى أو تتناسب مع ما يطرح من مشكلات و قضايا يشهدها العالم الجديد ، وإدارة و معالجة التحديات التي تواجه طبيعة العلاقات الدولية في ظل العولمة المفروضة قسرا . التي في ظلها تأثر العمل الدبلوماسي بثورة المعلومات الهائلة ، فقد ألغت ابتكارات تكنولوجيا الاتصال المتطورة الحدود بين الدول و أغنتها عن آليات الدبلوماسية التقليدية بظهور أجهزة اخترقت الحدود الزمانية و المكانية بحيث لم تعد المعلومة حصرا على تقارير السفراء ورؤساء البعثات الدبلوماسية وآلياتهم التقليدية . و باتت الدبلوماسية العصرية هي هذا الاتصال ، إذ لا دبلوماسية فاعلة بغير أساليب التواصل التكنولوجي في تلقي المعلومات وإرسالها بشكل أسهل وأشمل وأسرع.و قد وفرت التكنولوجيا المتقدمة للدبلوماسية الوقت وأعفت السفراء من الحضور إلى بلدانهم لتقديم المعلومات بشكل دوري ، وبات متيسرا عقد الاجتماع مع المسؤولين من مكاتبهم على غرار الشركات المتعددة الجنسيات العملاقة التي تعقد مجالسها الإدارية عبر الأقمار الاصطناعية في جلسة مفتوحة بالصوت و الصورة ، هو الأمر الذي لم يعد معه أمام الدبلوماسية في العالم العربي و الإسلامي مفر من إعادة النظر في بنياتها و آلياتها وفق مستجدات التقدم التكنولوجي في ميدان الاتصال و التواصل .

و باتساع و تنوع مجال العلاقات الدولية في القرن الحادي و العشرين[1] زاد تنوع الدبلوماسية و تعددت أشكالها و صورها ، بذلك انضافت إلى وزارة الخارجية و بعثاتها الدبلوماسية أجهزة دبلوماسية جديدة منها ما هو رسمي علني ومنها ما يعمل في الخفاء ، و كلاهما يدخل في إطار الدبلوماسية الموازية[2]. فأما الرسمي منها فمنه ما هو محفوظ لرؤساء الدول من خلال نظام القمة التي تتخذ فيها القرارات بخصوص القضايا السياسية الكبرى ، منه ما يصطلح عليه بدبلوماسية المنظمات العالمية و الجهوية التي تضع السياسات في بعض القطاعات و تتابع تنفيذها ، لا يبقى لوزراء الخارجية إلا تطبيق توجيهاتها.

أما الدبلوماسية السرية الموازية فقد عهد بها إلى أجهزة المخابرات التي أصبحت من أهم الوسائل التي يعتمد عليها رؤساء الدول في تصريفهم للشؤون الخارجية ، هي تشكل منافسا قويا للجهاز التقليدي (وزارة الخارجية) بل مراقبا له عن بعد و مقيما لعمله و مصححا لمعلوماته و تعطي عن أدائه تقارير سرية لرئيس الدولة مباشرة.

من الأجهزة المباشرة للدبلوماسية الموازية الفعاليات التي تدخل في ربط علاقات متخصصة بين الدول بحكم وظيفتها ونوعية تخصصها من قبيل البعثات البرلمانية و الغرف التجارية و المقاولات و الملتقيات الثقافية و العلمية وفعاليات المجتمع المدني و المنظمات غير الحكومية.

وكلها فعاليات ذات دور مؤثر في القرار السياسي و لها مكانتها في خضم التنافس الذي لا يزال يشكل أهم الثوابت للعلاقات الدولية، فضلا عن دبلوماسية وسائل الإعلام التي تسبق البعثات الدبلوماسية في إيصال الخبر و التعليق عليه و تحليله و تقييمه بخبرة قد تفوق خبرة بعض الدبلوماسيين.

---

[1] د/عبد الهادي بوطالب، مرجع سابق ، ص ٢٥ .

[2] علاء هادي الحطاب : أطروحة الدبلوماسية الموازية – البارادبلوماسي ، الحوار المتمدن،العدد:٦٠٧٨،٠٩/١٢/٢٠١٨ ، محور السياسة و العلاقات الدولية.

نظرا لتنوع حقول عمل الدبلوماسية العالمية فقد تنوعت أشكال الدبلوماسيات الوطنية فظهرت الدبلوماسية الاقتصادية و التنموية و الإعلامية و الرياضية و غيرها من الحقول التي تلتقي عليها العلاقات الخارجية و تقرب بين الشعوب . غير أن الدبلوماسية الاقتصادية و التكنولوجية تتزعمان الدبلوماسية العالمية خاصة في ظل سيادة نظام العولمة[1]، إذ لم تعد أغلبية المفاوضات ذات طابع سياسي وتخلت الدبلوماسية السياسية عن دورها لفائدة الدبلوماسية الاقتصادية و التقنية . هاتان الدبلوماسيتان دعمتا بأخريين مهمتين هما الدبلوماسية الوقائية و الافتراضية كشكلين جديدين من أشكال الدبلوماسية المعاصرة . في هذا السياق بدت دبلوماسية العالم الثالث على وجه الخصوص عاجزة عن التحكم في قواعد اللعبة التي تدور أشواطها في المحافل الدولية ، و لم تستطع الحفاظ على الانتصارات التي حققتها في الستينات ، نظرا لعدم مسايرتها لتطور الأحداث و التقدم التكنولوجي و بالتالي ضعف جهازها الدبلوماسي ، الأمر الذي استغله الغرب لصالحه و بنى عليه إستراتيجية جديدة لفرض نفوذه السياسي و الاقتصادي على العالم الثالث.

في الواقع ، و مثلما يرى عدد كبير من المختصين ، فان عملية إصلاح و تحديث النظام الدبلوماسي القائم حاليا في العالم العربي و الإسلامي تفرض نفسها في خضم التطورات الجديدة ، تتطلب تغييرا مفاهيميا يأخذ بعين الاعتبار عناصر القوة في ثقافة و تقاليد إدارة العلاقات الخارجية[2]. وضمن هذا الإطار فان الحاجة تقتضي تحديث الممارسة الدبلوماسية وأدواتها بما يتناغم و يستجيب لعالم أضحى مخترقا من كل جهاته ، وتتحكم به أدوات جديدة . من هنا، فان على دبلوماسي المستقبل أن يتوفر على معرفة دولية ودراية واسعتين ومهارات تفوق نظرته التقليدية ، من حيث الإلمام بمجال السياسة . وإدارة المواد البشرية و المادية ، أين الحاجة إلى رؤية واضحة لطبيعة التفاعل بين السياسة و الثقافة والأمن القومي و القضايا الاقتصادية و التكنولوجية.

---

[1] د/عبد الهادي بوطالب ، مرجع سابق ، ص ٢٦ .

[2] علي حسين الشامي ، مرجع سابق ، ص ٣٥ .

في دراسة أمريكية انصبت جهودها في توضيح ملامح وسمات دبلوماسية المستقبل ، التي جاءت من خلال تقرير هيئة استشارية أعده مركز متخصص و قريب من مراكز تخطيط السياسة الخارجية و الأمن القومي الأمريكي وردت أهم النقاط الأساسية التي يجب أن تأخذ بعين الاعتبار تحديد سمات دبلوماسية المستقبل[1]:

– تقنية المعلومات – قوة عاملة بحسب الحاجة – قنوات سالكة بالجهاز التشريعي – الدبلوماسية الشعبية – تخطيط القوى العاملة بالبعثات – الدبلوماسية التجارية – لامركزية السلطات – التنسيق المحكم بين الوكالات .

المطلب الثالث : وظائف الدبلوماسية و أدوارها :

يمكن تلخيص وظائف الدبلوماسية إلى (٠٣) ثلاثة[2] وهي : (جمع المعلومات ، و تقديم صورة إيجابية ، وتطبيق السياسة) : حيث تجمع السفارة معلومات حول تفكير القيادة السياسية المحلية، و عن حالة الاقتصاد المحلي ، و طبيعة المعارضة السياسية . و هذه الأمور كلها مهمة لأنها تساعد على التنبؤ بالمشكلات الداخلية واستباق التغيرات في السياسة الخارجية ، فيعدّ الممثلون الدبلوماسيون بمنزلة عيون الدولة وآذانها في الخارج ، إذ أن رسائلهم و تقاريرهم تعدّ جزءاً من الموارد الأوليّة التي تبنى عليها السياسة الخارجية كما تهدف الدبلوماسية إلى توفير صورة مستجدّة عن الدولة و تتيح الاتصالات الحديثة تكوين أفكار و اتخاذ مواقف حول العالم ، تتمتع الدول بأنظمة علاقات عامة واسعة ، تهدف إلى جعل أعمالها وسياساتها محط تأييد دولي . و تزوّد السفارات الأجنبية وسائل الإعلام المحلية بتفسيرات رسمية ، تحاول تجنب الدعاية السلبية أو التخلص منها.

---

[1] آر.بي.بارسستون : الدبلوماسية المعاصرة، سلسلة المعهد العربي للشؤون الدولية و الدبلوماسية ، ط١ ، ص ٢٠ .

[2] عبد الفتاح شبانة: الدبلوماسية (القواعد الاساسية،الممارسة العملية،المشكلات الفعلية) ط١ ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، ٢٠٠٢ ، ص ٠٩ .

كما يدير الدبلوماسيون برنامج الدولة في الخارج ، إذ يتفاوضون في مسألة الحقوق العسكرية ويسهلون الاستثمار الأجنبي والتجارة و يشرفون على توزيع المساعدات الاقتصادية و يوفرون المعلومات والمساعدات اللازمة .

إلا أنه مع مرور الزمن قلت أهمية السفراء الرسميين على ما كانت عليه في السابق ، فحين كان السفر والتواصل بدائيين ، كان السفراء يتمتعون بالسلطة و الأهلية لتطبيق السياسة الخارجية كاملاً ، إلا أن اليوم يتواصل رؤساء الهرم السياسي وأصحاب السياسات الرفيعة المستوى فيما بينهم عن طريق الهاتف "دبلوماسية القمة"، أو من الممكن إرسال مبعوثين خاصين "دبلوماسية المكوك"[1]، وتعتبر من أهم الطرق الدبلوماسية خصوصاً بعدما جعل "هنري كيسنجر/Henry Kissinger"[2] وزير و مهندس السياسة الخارجية الأمريكي منها فناً راقياً في تقييد القوة و تحقيق المصالح عن طريق الدبلوماسية السلمية.

ملخّص القول بأن الدبلوماسية مفهوم متعدد الجوانب و الاستخدامات ، و أنها مرتبطة بالأهداف ، لم تعد تقتصر على العلاقات الثنائية بين الدول ، بل امتدت لتشمل اتصالات الدول بالمنظمات الدولية و الإقليمية و غيرها من المؤسسات و الوحدات السياسية في المجتمع الدولي، بالتالي فإن الدبلوماسية أصبحت عملية سياسية مستمرة توظّفها الدولة بشكل رسمي في تنفيذ سياستها الخارجية و في إدارتها لعلاقاتها مع غيرها من الدول و الأشخاص الدولية الأخرى.

[1] دبلوماسية المكوك : دبلوماسية المكوك هي طريقة يمكن أن تكون وصف موجز لكيفية التوسط و التفاوض .

[2] هنري كيسنجر: الدبلوماسية من الحرب الباردة حتى يومنا هذا ، تر: مالك فاضل البديري ، ٢٠١٧/١١/٣٠ .

البعثة الدبلوماسية[1]:

تتطلب عملية التمثيل و التفاوض[2] التي تجرى بين الدول وما يترتب عليها من أعمال فرعية اضطلاع عدد من الأشخاص بمهام محددة ، لذا جرت العادة بين الدول أن توفد كل منها مجموعة من الأشخاص للقيام بتلك المهام . و عادة يرأس المجموعة الموفدة شخص مسؤول يعتبر الممثل الأصيل لدولته لدى الدولة الموفد لديها و يقوم بإدارة المجموعة و توزيع العمل بين أعضائها.

تشكل المجموعة بما فيها الرئيس ما يسمى أو يعرف "بالبعثة الدبلوماسية/ Diplomatic Mission"[3] و ليس هناك حجم محدد من الأفراد للبعثة الدبلوماسية و إنما يعتمد على المصالح التي تربط الدولة الموفدة للبعثة بالدولة الموفدة إليها.

تتحدد ، مرتبة البعثة الدبلوماسية حسب الأهمية التي تعلقها الدولة على العلاقات الدبلوماسية التي تتبادلها مع الدولة الأخرى أو حسب مبدأ المعاملة بالمثل.

إلا أنه من الملاحظ أن معظم البعثات الدبلوماسية تكون على مستوى "السفارة" و التي يرأسها ممثل دبلوماسي برتبة سفير. و يأتي بعد السفارة من حيث الأهمية التمثيلية "المفوضية" ويرأسها ممثل دبلوماسي برتبة "مبعوث فوق العادة" أو "وزير مفوض" كما قد يرأس البعثة الدبلوماسية "قائم بالأعمال".

تقوم البعثة الدبلوماسية بعدد من المهام التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بصناعة القرار السياسي الخارجي وبتنفيذ السياسة الخارجية للدولة.

---

[1] د/ سعيد أبو عباه : الدبلوماسية تاريخها مؤسساتها أنواعها قوانينها ، دار الشيماء للنشر و التوزيع ، ٢٠٠٩ ، ص ١٢٠ .

[2] ناصر كامل محمد : مرجع سابق ، ص ٢٢ .

[3] د/ محمود عبد ربه عجرمي ، مرجع سابق ، ص ص ٤٣ – ٤٤ .

أولى هذه المهام تمثيل الدولة الموفدة للبعثة لدى الدولة المعتمدة لديها. ويتولى رئيس البعثة ذاته مهمة التمثيل حيث يقوم بحضور الحفلات و الاستقبالات الرسمية التي تقيمها الدولة المعتمد لديها وتدعى"السلك الدبلوماسي الأجنبي"[1].

كما يقوم رئيس البعثة الدبلوماسية بزيارات المجاملة التي جرى العرف على القيام بها في المناسبات المختلفة . و قيام رئيس البعثة بهذه المهمة له معنى خاص في العلاقات الدبلوماسية إذ أن حضوره و مشاركته يترجم الود والاحترام في حين أن غيابه قد يفسر على أنه موقف سلبي من قبل حكومته و هذا قد يؤثر على العلاقات بين الدولتين.

و بالإضافة إلى تلك المهمة تقوم البعثة بمهمة رئيسية أخرى هي التفاوض[2] مع حكومة الدولة الموفدة إليها. و تتطرق المفاوضات إلى كل ما يهم الدولة الموفدة. و يتم التفاوض عادة بين رئيس البعثة و وزير خارجية الدولة الموفدة إليها. لذا تعمل البعثة الدبلوماسية كقناة للاتصال الدائم بين الدولة الموفدة للبعثة و الدولة الموفدة إليها.

كما تقوم البعثة الدبلوماسية بمتابعة كافة ما يحدث في الدولة الموفدة إليها وإبلاغ حكومتها أولاً بأول بكل ما يهمها من الأحداث و التطورات . وعادة يستعين رئيس البعثة لمعرفة الأحداث في الدولة المعتمد لديها وتفسيرها بفريق من الملحقين السياسيين والتجاريين والعسكريين وعدد من الخبراء المختصين.

وتقوم البعثة الدبلوماسية كذلك بمتابعة تنفيذ الدولة الموفدة إليها لالتزاماتها تجاه الدولة الموفدة لها والتدخل لدى وزير خارجية الدولة الموفدة إليها البعثة كلما حصل إخلال بتلك الالتزامات. وما يلزم الإشارة إليه في هذا المجال هو أنه ليس لرئيس البعثة الدبلوماسية أو لأي من أعضاء البعثة حق التدخل مباشرة لدى السلطات المحلية و إنما يتم التدخل عن طريق وزارة الخارجية.

---

[1] د/ سعيد أبو عباه : الدبلوماسية (تاريخها،مؤسساتها،أنواعها، قوانينها)، دار الشيماء للنشر و التوزيع،٢٠٠٩، ص ١٣٣ .

[2] حسن قادري: الدبلوماسية و التفاوض، ط ١ ، منشورات خير جليس ٢٠٠٧ ، الجزائر ، ص ٠٩ .

و تعمل البعثة الدبلوماسية كذلك على تحسين العلاقات السياسية و الاقتصادية و الثقافية بين الدولة الموفدة لها والدولة الموفدة إليها[1].

أخيراً تقوم البعثة الدبلوماسية بأعمال إدارية ذات صلة برعايا الدولة الموفدة للبعثة مثل حمايتهم وتسجيل المواليد والوفيات وعمل عقود الزواج و التأشير على جوازات السفر. و عادة تقوم القنصليات التابعة للسفارة بهذه المهام حيث أن معظم هذه الأعمال ليست ذات طابع سياسي كما أن ممارستها لا تؤثر على طبيعة العلاقات بين الدول.

المطلب الرابع : مصطلحات مشابهة للدبلوماسية :

توجد العديد من المصطلحات التي يمكن أن تخلط مع مفهوم العلاقات الدبلوماسية :

١- السياسة الخارجية[2]:

قد يحدث بعض التداخل بن المفهومين لدرجة أن البعض يعتبرهما شيء واحد . إلا أن الدبلوماسية ليست فقط أداة تنفيذ السياسة الخارجية ، بل أيضا تسهم في تحضيرها و إعدادها و تحقيق أهدافها. بينما السياسة الخارجية يعرفها البعض بأنها المنهج الذي تتبعه الدولة في علاقتها مع أعضاء المجموعة الدولية.

إن الدبلوماسية لا تضع أسس السياسية الخارجية وإنما تنفذها وتحاول إيجاد الوسائل والسبل الكفيلة بتنفيذها . فالسياسية الخارجية لأي دولة من دول العالم هي التي تحدّد النقاط الرئيسية وتضع الخطط و الإستراتيجيات التي تقرر الدولة إتباعها مع محيطها الخارجي على أساس المصالح المشتركة و على ضوء الظروف الدولية القائمة .

---

[1] علي يوسف الشكري ، مرجع سابق ، ص ٦٣ .

[2] عطا محمد صالح زهرة: النظرية الدبلوماسية ، دار مجدلاوي للنشر و التوزيع ٢٠٠٣ ، الأردن ، ص ص ١٩ – ٢٠ .

و وزارة الخارجية جزء من السلطة التنفيذية في الدول و هي التي تقوم بوضع سياسات الدول بتعاملها مع الدول الأخرى و الدبلوماسية هي التي تنفذ السياسة الخارجية و الأوام الصادرة عن وزارة الخارجية.

٢- العلاقات الدولية[١]:

تمثل العلاقات الدولية عملية تفاعل متعددة الأوجه بين دولتين أو أكثر، لكي تدير الدول علاقاتها الخارجية فلا بد من وجود جهاز متخصص لكي يمثلها ويعبر عن وجهة نظرها ، لذا تلجأ الدول إلى الدبلوماسية بمعناها الوظيفي لتحقيق هذه الغاية.

فالدبلوماسية ليست العامل الوحيد المؤثر في العلاقات الدولية ، فهناك عوامل أخرى مثل قوة الدول .

للدبلوماسية دور هام في العلاقات الدولية حيث بواسطتها تتم إقامة العلاقات السياسية مابين الدول و توطيدها كما تقوم على التوفيق بين المصالح المتضاربة للدول وحل الخلافات التي قد تعترض هذه العلاقات ، عن طريقها تستطيع الدولة أن يكون لها دور بارز في الساحة الدولية .

و عن العلاقات بين الفاعلين في الساحة الدولية فيمكن اعتبارها علاقات دبلوماسية و إن لم يترتب عليها إقامة بعثات دائمة .

إن مادة الدبلوماسية بتاريخها القديم يمكن أن يعبّر عنها بتسمية التاريخ الدبلوماسي أو العلاقات الدبلوماسية ، فالعلاقة بين الدبلوماسية وعلم العلاقات الدولية هي علاقة عضوية لا يمكن فصلها.

[١] قبايلي باهي ، مرجع سابق ، ص ٤٣ .

٣- القانون الدبلوماسي[١]:

هو فرع من فروع القانون الدولي العام الذي يضم القواعد القانونية التي تهتم بتنظيم العلاقات السلمية بين أشخاص القانون الدولي العام.

و يعرف "براديه فوديريه"[٢] القانون الدبلوماسي بأنه أحد الفروع الرئيسية في القانون الدولي العام الذي يهتم في المقام الأول بأن ينظم العلاقات السلمية بين الدول بين بعضها البعض ، حيث يشمل كل العلاقات الخارجية التي تتعلق بهذه الدول بشكل أو بآخر.

[١] د/ محمود عبد ربه العجرمي ، مرجع سابق ، ص ٥٢ .

[٢] د/ اخميس حنان : مقال علمي ، تاريخ الدبلوماسية ، دراسات دولية ، مركز الشرق العربي ، ٢٠٠٤/١٢/٠٨ .

المبحث الثاني : المقاربات و النظريات المفسرة للدبلوماسية :

المطلب الأول : الأمن الإنساني:

في تسعينيات القرن الماضي ظهرت مجموعة من المتغيرات التي دفعت الباحثين للتركيز على مفهوم جديد للأمن هو الأمن الإنساني[١]. و يمكن تقسيم هذه المتغيرات إلى مجموعتين:

أ) المجموعة الأولى تشمل اتساع مجال التهديدات الأمنية وظهور أنواع جديدة من التهديدات، فمع نهاية الحرب الباردة وظهور العولمة وما نتج عنها من تغير في حياة الأفراد والمجتمعات لم يعد التهديد قاصراً على الجانب العسكري بل ظهرت أنواع أخرى من التهديدات منها التغيرات المناخية والإرهاب والأزمات الاقتصادية والصراعات الإثنية.

ب) تشمل المجموعة الثانية تعدد الفواعل الدولية، فلم تعد الدولة هي الفاعل والغاية الوحيدة للأمن، و لكن ظهر فاعلون جدد سواء على المستوى الداخلي أو الدولي باتوا يهتمون بالقضية الأمنية. وانقسم الفاعلون إلى تيارين : تيار يعمل على خصخصة الأمن[٢] و أخر يعمل على أنسنة الأمن[٣] . و من بين هؤلاء الفواعل الجمعيات المحلية ومراكز الأبحاث التي تهتم بالدراسات الأمنية. هذا على المستوى الداخلي أما على المستوى الخارجي فنجد المؤسسات الدولية سواء الحكومية أو غير الحكومية . كل هؤلاء الفواعل عملوا على تغيير مفهوم وغاية الأمن وركزوا على أمن الفرد باعتباره أولوية تؤدي لأمن الدولة . ومع ذلك لم يغفلوا الدور الأساسي للدولة سواء كانت فاعل أو معني بالحماية.

---

[١] نشأت هلالي:الأمن الجماعي،مجلة مفاهيم الأسس العلمية للمعرفة،المركز الدولي للدراسات الإستراتيجية،ع٩ ،السنة الأولى، سبتمبر ٢٠٠٥، ص ص ٧ – ١٥ .

[٢] د/ رضوى عمار: خصخصة الأمن ، المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية ، القاهرة، ٢٠١٥/٠٦/٢٣ .

[٣] بشكيط خالد ، مرجع سابق ، ص ٥٠ .

في ظل هذا السياق ظهر مفهوم الأمن الإنساني . و الذي ظهر لأول مرة في تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية عام ١٩٩٤ ، لكن هذا لا يعني أن هذه كانت المرة الأولى التي يتم فيها التركيز على هذا المفهوم حيث أولى عدد من العلماء اهتماما لأمن البشر قبل ذلك منهم " أولمان وبوزان وغيرهم"[١]، لكن سياق الحرب الباردة و التركيز على القوة العسكرية و السياسية لم يتركا مساحة كافية للتركيز على هذا المجال.

وعلى الرغم من مرور زمن طويل على نشأة المفهوم إلا أنَّ العلماء لم يتفقوا على تعريف موحد للأمن الإنساني ، و لكن هناك مساعي لتحديد مجاله.

وفي هذا الإطار هناك وجهتا نظر:

* وجهة النظر الأولى هي وجهة نظر ضيقة تركز على التهديدات التي تهدد أمن الأفراد وتكون ذات طبيعة عنيفة مثل انتهاكات حقوق الإنسان.

* أما وجهة النظر الثانية فهي توسع من نطاق التهديدات التي يتعرض لها الأمن الإنساني، فتركز على التهديدات التقليدية إلى جانب التهديدات البيئية و التنموية.

و قد تبنى تقرير التنمية البشرية للأمم المتحدة عام ١٩٩٤ هذا الاتجاه كما قدم تعريفاً للأمن الإنساني يتمثل في[٢]:" تحرير البشر من التهديدات الشاملة، واسعة النطاق ، و التي تمتد لفترات طويلة وتعرض حياتهم للخطر".

المطلب الثاني : الدولة الفاشلة:

يُعْتَبَرْ مفهوم الدولة الفاشلة كظاهرة قديمة الوجود[١] ، فهي صفة تلازم الدول التي تعجز عن القيام بوظائفها عامة ، أمّا مصطلح الدولة الفاشلة ؛ فقد بدأت الأدبيّات السياسية تتناوله

---

[١] بشكيط خالد ، مرجع سابق ، ص ص ٢٤ – ٢٥ .

[٢] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي : تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٤،٠١/٠١/١٩٩٤،مركز دراسات الوحدة العربية، ط١،مجلدات ٠١ .

في أوائل التسعينيات من القرن العشرين وتحديداً عند بداية انهيار الحكومة الصومالية[٢]، الأمر الذي دعى الباحثين و المفكرين للبحث في ماهيّة فشل الدولة و محدداتها بل وتبعاتها ، التي تفاقمت مخلّفة من ورائها كوارث إنسانية .

إن معظم التعاريف تتمحور حول قدرة الحكومة على القيام بواجباتها السيادية على ما تملك بأكمل وجه ، وأنه كلما ضعفت و تفككت و كانت على وشك انهيار حكومي ، كلما باتت الدولة أقرب إلى الفشل.

وفي هذا السياق ، تبلورت مقاربة كمية رقمية تحت مسمى "مقياس الدول الفاشلة/Fragile States Index "[٣]، و الذي يصدر عنه قائمة بترتيب الدول ، حسب درجة إخفاقها، وفقاً لمؤشرات اقتصادية ، اجتماعية ، سياسية و أمنية ، بحيث أصبح هذا المقياس السنوي يحظى باهتمام وسائل الإعلام العالمية ، و دوائر صنع القرار في الدول الكبرى ، بما يعيد تشكيل الخطاب السياسي ، توجهات السياسات الدولية بشكل عام فضلاً عن اتجاهات تأثيره في السياسات الدولية.

* متى يمكن القول عن الدولة أنها دولة فاشلة ؟

منذ عام ٢٠٠٥ بدأ صندوق السلام (Fund For Peace) ، بالاشتراك مع مجلة السياسة الخارجية (Foreign Policy) ، في إصدار تقارير سنوية حول الدول الفاشلة ، و قد حددت منظمة (FFP/ Fund For Peace) خصائص رئيسية للدولة الفاشلة تمثلت بـ[٤]:

---

[١] - Rotberg .I.Rotberg,"the new nature on nation state failure,the Washington quarterly,summer;٢٠٠٢;p ٨٥

[٢] يعتبر الكاتب الكندي "مايل اقناتيف " المروج الأول لهذا المصطلح من خلال كتابه : شرف المحارب و الحرب الشريفة .

[٣] خلال العشر سنوات الماضية، دأبت مجلة فورين بوليسي الأمريكية على إعداد مقياس لمدى سوء أوضاع دول العالم المختلفة ، أسمته مقياس الدول الفاشلةFailed State ، وفيه يُقاس مدى انهيار الدول .

[٤] نعوم تشومسكي: الدول الفاشلة، تر: سامي الكعكي ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ٢٠٠٧ ، ص ١٢ .

– فقدان سيطرة الدولة على أراضيها أو جزء منها ، أو فقدان احتكار الاستخدام المشروع للقوة والسلطة داخل أراضيها.

– تآكل السلطة الشرعية ، لدرجة العجز عن اتخاذ قرارات موحدة.

– عدم القدرة على توفير الخدمات العامة.

– عدم القدرة على التفاعل مع الدول الأخرى كعضو كامل العضوية في المجتمع الدولي.

كما وضع صندوق السلام (Fund For Peace) مجموعة من المعايير وفق آلية علمية[١] تستخدم برامج معقدة ومتطورة تقوم بمسح عشرات الآلاف من المصادر الإخبارية لجمع المعلومات وتحليلها، ومن ثم تأطيرها ضمن ١٢ مؤشراً فرعياً وهم (الضغط الديموغرافي، اللاجئين والنازحين، انتشار الظلم، حق السفر والتنقل، الناتج الاقتصادي المتفاوت، الانحدار الاقتصادي، شرعية الحكم، الخدمات العامة، جهاز الأمن، الفصائل والطوائف المختلفة، التدخل الخارجي) ، تتراوح قيمة كل منها بين (٠ – ١٠) ، كلما حازت الدولة على علامات أعلى كلما تصدرت قائمة تصنيف الدول الفاشلة .

نهايةً من الممكن القول أنه ليس هناك إجماع حقيقي حول تعريف""الدولة الفاشلة"[٢]، فمنهم من وضَّحَهُ بشرعية الحكم، ومنهم من حدده بقدر احتكار السلطة بيد الدولة وحدها على ما تملك ومنهم من أوعزه بقدرة الدولة على توفير السلع السياسية للمواطنين ، فلكل دولة فاشلة طريقتها في الفشل.

[١] صندوق السلام (Fund For Peace) .

[٢] نعوم تشومسكي ، مرجع سابق ، ص ٦٦ .

المطلب الثالث : الوحدة الاثنية :

يعتبر مفهوم الإثنية[1] من أكثر المفاهيم إثارة للجدل و النقاش بين المفكرين نظرا لاتساع مجال دراسة هذه المفهوم لاسيما بعد تصاعد المد الإثني القومي و الهوياتي منذ مطلع التسعينيات ، فالبعض يرى أنّ هذا المفهوم يستخدم لوصف أقلية أو جماعة فرعية معينة أو قبيلة...، بينما يرى البعض الآخر أنّ هذا المفهوم يختلف عن المفاهيم الأخرى

ولابدّ من الدقة العلمية في استعماله.

- مفهوم الإثنية :

تعني من الناحية اللغوية الوثني أو البربري غير المتمدن ، و كان هذا المصطلح يستخدم في الحضارة الإغريقية للدلالة على الشعوب التّي لم تتبنى نظام دولة المدينة .

أمّا من الناحية الاصطلاحية فإنّ لفظ الإثنية كحالة يعتبر من الألفاظ المستحدثة نسبيا، إذ لم يستخدم هذا المصطلح إلا بعد الخمسينيات من هذا القرن على يد الأنثروبولوجيين وعلماء الاجتماع ، بحيث يتعلق هذا المفهوم بظواهر اجتماعية وسياسية معاصرة لدراسة المشاكل التّي تعاني منها الدولة في ظل التعدد والنزاع الإثنوهوياتي[2]، وقد تتخطى حدود الدولة لتصبح مسائل يهتم بها المجتمع الدولي ، كالمشكلة الكردية و الأرمينية ، و الكشميرية...الخ ، يشير العديد من المفكرين على أنّ مفهوم الإثنية يقصد به "مجموعة من الأفراد الذين يقيمون في حيز جغرافي معين و يشتركون في عدة خصائص مثل : اللّغة ، العادات ، الدين و العرق...."، و هذا ما يتفق معه المفكر اللبناني "برهان غليون"[3] في حديثه عن الهوية الإثنية ، حيث يعرفها على أنها : "جماعة من السكان الفرعية أو الصغيرة

---

[1] احمد وهبان : الصراعات العرقية و استقرار العالم المعاصر ، كلية العلوم السياسية ، الإسكندرية ، ٢٠٠٧ ، ص ٢١ .

[2] حمدي عبد الرحمن حسن : الصراعات العرقية و السياسية في إفريقيا "الأسباب و الأنماط و آفاق المستقبل"، مجلة قراءات افريقية، العدد الأول، أكتوبر ٢٠٠٤، ص ٥ .

[3] برهان غليون : الاثنية و القبلية و مستقبل الشعوب البدائية ، دار الطليعة للنشر و الطباعة ، بيروت ، ٢٠١٢/٠٤/٢٣ ، ص ٥١ .

نسبيا تعيش في مجتمع أكبر، أنّ هذه الجماعة تربط بين أفرادها، أو توحد بينهم روابط العرق كالثقافة و الدين و اللّغة...."

و بالتالي فالمفكر "برهان غليون" أراد أن يبين لنا أنّ الإثنية هي عبارة عن مجموعة من الأفراد تشترك في بعض الخصائص ، إلاّ أن تعريفه خال من الدقة العلمية عندما حاول إخضاع الجماعة الإثنية للمعيار العددي عندما اعتبرها جماعة من السكان صغيرة نسبيا تعيش في مجتمع أكبر، وبهذا تصبح الأقلية هي نفسها الإثنية.

في حين يرى "جون ستاك "[1] على أنّ الإثنية هي :"عبارة عن مجموعة من الأفراد الذين يشتركون في عدة خصائص مشتركة كالعرق ، القرابة ، الدين ، اللّغة ، العادات ، الإقليم..." لكنه يعتبر أنّ الإثنية في الكثير من دول العالم برزت نتيجة تصاعد المد الإثني القومي في فترة التسعينات إثر تفكك الاتحاد السوفياتي بسبب الحروب الانفصالية.

أمّا " أنطوني سميث" يعتبر أنّ الإثنية هي المعبر الأساسي عن الهوية ، حيث تستند إلى عناصر رئيسية و هي : الاسم ، التاريخ ، الثقافة ، الإقليم ، التضامن بين الأفراد[2] .

و من خلال هذه التعريفات سالفة الذّكر يمكن استخلاص عدة نقاط رئيسية تشكل الوعاء الحقيقي لمفهوم الإثنية ، وتتمثل هذه النقاط فيما يلي[3] :

– أنّ مفهوم الإثنية يشير إلى هوية اجتماعية ، حيث تشكل الإثنية الطريق الذي من خلاله ينظر الأفراد إلى أنفسهم و إلى الآخرين .

---

[1] عبده مختار : دار فور من ازمة دولة الى صراع القوى العظمى ، مركز الجزيرة للدراسات ، الدوحه ، ٢٠٠٩ ، ص ٢٠ .

[2] John stack and louis herbon , the ethnic entanglement and intervention in zorld politics , praeger : green zood , ١٩٩٩ , p p ١ – ١٥ .

[3] محمد مهدي : قراءة في كتاب : محمد غرايبية : التعددية الاثنية ، إدارة الصراعات و استراتيجيات التسوية ، المرك العلمي للدراسات السياسية ، الأردن ، ٢٠٠٢ ، ص ٠١ .

– لكل جماعة إثنية معينة ممارسات ثقافية وخصائص ثقافية تريد الحفاظ عليها.
– وجود إثنية معينة لا ينفي وجود تمايزات واضحة داخل الجماعات الفرعية المكونة للإثنية.

المطلب الرابع : المقاربة الليبرالية :

على خلاف المقاربة الإثنية التّي غلب عليها النزعة التشاؤمية برزت المقاربة الليبرالية التّي تدعو إلى التعاون ، واعتبرت أنّ سبب النزاعات الإثنية يعود إلى ما يلي[1] :
– غياب منطق حقوق الإنسان والتنمية الاقتصادية.
– عدم وجود تقسيم عادل للثروة بين الجماعات الإثنية داخل الدولة .
– انغلاق الدول التي تشهد نزاعات إثنية عن العالم الخارجي وعدم السماح للمؤسسات الدولية بمساعدتها في حفظ السلام[2] ، مثل طرد الرئيس السوداني عمر البشير للمنظمات الإنسانية الدولية في دارفور وجنوب السودان بعد اتهامها بالتجسس والقيام بالتنصير[3] .

ويعتمد التحليل الليبرالي الجديد على مجموعة من المفاهيم في بناء فرضياته ، مثل: القوة و المصلحة القومية و الأمن بالإضافة إلى مفهوم الاعتماد المتبادل .

– الأمـن : (Security) :

ينظر الليبراليون إلى مفهوم الأمن من تصور آخر مخالف للتصور الواقعي ، حيث يستبدلون مفهوم الأمن القومي عند الواقعيين بمفهوم الأمن الجماعي .

---

[1] سمية بلعيد : اثر النزاعات الاثنية على الديمقراطية في القارة الإفريقية – دراسة حالة – الكونغو الديمقراطية ، رسالة ماجستير في العلوم السياسية ، جامعة قسنطينة ، ٢٠١٠ ، ص ١٤ .
[2] د / ناهض بوحماد : النزاعات الاثنية و العرقية في افريقيا و استراتيجيات المواجهة ، مجلة دراسات افريقية ، العدد ٠٢ ، افريل ٢٠١٧ ، جامعة تونس ، ص ٢١ .
[3] سمية بلعيد ، مرجع سابق ، ص ٣٥ .

فالليبراليون يرون أن هذا الأخير يتحقق من خلال إنشاء منظمات ومؤسسات دولية وإقليمية تعمل على ضمان وتحقيق الأمن والسلم بطريقة تعاونية وتبادلية بين الدول ، بالتالي وجود فاعلين غير الدولة .

وهذا التصور الليبرالي يقوم على أساس تشكيل تحالف موسع يضم أغلب الفاعلين في النظام الدولي بقصد مواجهة أي فاعل آخر، والفاعلين هنا قد تكون دول ، منظمات أو مؤسسات دولية و إقليمية.

كما أن المأزق الأمني عند الليبراليين[1] هو انعدام وجود اتصال و نقص المعلومات بين الأطراف و الفاعلين مما يؤدي إلى أزمة ثقة و تخوف بين الدول مما يؤدي إلى ظهور حالة اللاأمن بالنسبة للدول و حتى بالنسبة للقوى الكبرى ، بالتالي فإن الاتصال بين الدول عن طريق هذه المؤسسات و المنظمات شيء ضروري ومهم و مركزي لتحقيق الأمن بالنسبة للدول.

– القوة الناعمة (Soft power) :

قدم الليبراليون تصورا آخر لمفهوم القوة بعكس تصور الواقعيين التي يقوم مفهوم القوة لديهم على أساس العوامل المادية ،" فجوزيف ناي (Joseph Nye)"[2] يرى بأن للقوة شقين : الشق الصلب والشق الناعم.

* فهو يرى أن كل من القوة العسكرية والاقتصادية مثالان للقوة الصلبة و يمكن استعمالها للإقناع (جزرة) أو للتهديد (بالعصا).

---

[1] سلطان الرفاعي : السلام الديمقراطي – المنظور اللبرالي – البنيوي ، الحوار المتمدن ، العدد ١٦٦١ ، ٠٢ / ٠٩ / ٢٠٠٦

[2] جوزيف .س . ناي : القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية ، تر : د / محمد توفيق البجيرمي ، ٢٠١٥/٠٤/١٢ .

* كما يرى أن هناك طريقة غير مباشرة لممارسة القوة ، إذ بإمكان دولة ما أن تنال النتائج التي تريدها و ذلك لأن الدول الأخرى تريد أن تتبعها، تعجب بقيمها ، تتشبه بمثلها ، تطمح للوصول إلى مستوى رخائها. و بالتالي هذا النوع من القوة تجعل من الآخرين أن يريدوا ما تريد، و هي القوة الناعمة (Soft power) ، والتي تعرف على أنها: « قدرة بلد ما على إيجاد وضع تستطيع فيه بلدان أخرى أن تطور أفضلياتها أو أن تعرف مصالحها بطريقة متناغمة مع أفضليات وصالح ذلك البلد»، وهي تنشأ من موارد ذلك البلد مثل الجاذبية الثقافية أو الإيديولوجية وكذلك قواعد ومؤسسات النظم الدولية.

و يشير "جوزيف ناي"إلى أن القوة الناعمة ليست ضدا للقوة الصلبة بالضرورة، فالفاتيكان لم تفقد قوتها الناعمة عندما فقدت قوتها الصلبة في إيطاليا[1].

بالإضافة إلى أنه يحث الدول على اللجوء في تعاملاتها وخاصة القوى الكبرى (الولايات المتحدة الأمريكية/USA) إلى التقليص من استعمال القوة الصلبة و تعويضها باستعمال القوة الناعمة أي المجال الثقافي و الاقتصادي للانتشار في النظام الدولي ، حيث أنها تحقق السلم و الأمن و هي أقل تكلفة من استعمال القوة الصلبة (Hard Power) أي القوة العسكرية.

[1] جويف . س . ناي ، مرجع سابق ، ص ٥٥ .

المبحث الثالث : مفهوم بناء السلم :

المطلب الأول : تعريف بناء السلم :

ظهر مصطلح بناء السلم لأول مرة على يد عالم الاجتماع النرويجي "يوهان جالتونج"[١] في منتصف السبعينات من القرن الماضي في دراسته المعنونة : " ثلاثة اقترابات للسلام[٢] : حفظ السلام ، صنع السلام، بناء السلام"بحيث عرفه :"بأنه يتأسس على بنى وهياكل تزيل و تحول أسباب وأنماط الصراع في القطاعات المجتمعية كافة، بما فيها الهياكل العسكرية ، و الاقتصادية و السياسية و يوفر في الوقت نفسه خيارات بديلة عن الحرب في المواقف والسياقات التي يكون فيها الصراع أمرا واردا"[٣] .

* كما يعرف جون بول ليديرش بناء السلم بأنه :"عملية شاملة تتضمن مجموعة كاملة من العمليات و الاقترابات والمراحل لتحويل الصراع باتجاه علاقات علمية ومستدامة "[٤] .

* وعرفه الأمين السابق للأمم المتحدة "بطرس بطرس غالي"عند تجسيده للتحول من مفهوم حفظ السلام إلى بناء السلام من خلال وثيقته " أجندة السلام"[٥] بأنه:"يشمل مهام أكثر اتساعا من قبيل نزع أسلحة الأطراف المتحاربة ، تقديم الدعم الفني و التدريب ، الاستشارات

---

[١] يوهان جالتونج ك من مواليد ١٩٣٠ ، سوسيلوجي و عالم رياضيات نرويجي و احد أهم مؤسسي حقل دراسات السلام و النزاع ، اصدر مجلة أبحاث السلام سنة ١٩٦٤ و كان له الفضل في تطوير العديد من المفاهيم المتعلقة بحقل النزاع و السلام

[٢] Wendy lambourne ; poste – conflict peacebuilding:Metting humen needs for justice and reconciliation ; peace,conflict qnd development;issue four,april ٢٠٠٤ . p ٠٤

[٣] رانيا حسين خفاجة : بناء السلام ، تطور الاتجاهات و المنظورات الغربية ، ملحق السياسة الدولية ، العدد ٢٠٦ ، أكتوبر ٢٠١٦، المجلد ٠٣ ، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية ، القاهرة ، ص ٠٥ .

[٤] رانيا حسين خفاجة ، نفس المرجع ، ص ٠٧ .

[٥] Agenda for peace ; report of the secretary general of ١٧ june ١٩٩٢ ; UN doc . Q/٤٧/٢٧٧– S/٢٤١١١ .

للمسؤولين الأمنيين ، حماية حقوق الإنسان ، المشاركة في تشكيل وتقوية المؤسسات الحكومية " في حين عمليات حفظ السلام تنطوي على "مراقبة و ملاحظة سلوك الأطراف المتحاربة دون الحق في استخدام القوة خارج الدفاع عن النفس" أما عمليات فرض السلام فهي:"التي يسمح فيها باستخدام القوة لتحقيق أغراض محددة "[1].

بالتالي فهناك محورين أساسيين في مراحل بناء السلام بالنسبة لمدرسة السلام للأمم المتحدة وتتمثل في الدبلوماسية الوقائية ومرحلة ثانية تتمثل في صنع السلام، ثم حفظ السلام كمرتكز مهم وصعب لإنهاء الصراع قبل أخر مرحلة تتمثل في عملية بناء السلام وفرضها[2].

ويتضح من هذا التعريف أن الأمين العام للأمم المتحدة كان يقصد بناء السلام في المجتمعات التي شهدت حروباً أهلية.

إذا فمنظومة بناء السلام ترتبط بمجموعة من المفاهيم الأخرى ، مثل : الدبلوماسية الوقائية وصنع السلام و حفظ السلام و فرض السلام[3] :

أ) الدبلوماسية الوقائية : هي:"مجموعة الإجراءات السلمية التي تهدف منذ البداية لمنع نشوب النزاعات والصراعات داخل الدولة ، و منع تصاعد حدة الخلافات القائمة وتحولها إلى صراعات مسلحة أو حرب أهلية ، وكذلك العمل على منع انتشار الصراعات في حال تصاعدها"[4]

---

[1] داليا رشدي : أبعاد و متطلبات إعادة بناء الدولة بعد الصراعات ، ملحق السياسة الدولية ، العدد ٢٠٦ ، أكتوبر ٢٠١٦ ، المجلد ٥١ ، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية ، القاهرة .

[2] امحند برقوق : الاساليب الجديدة في حل النزاعات الدولية ، محاضرات القيت على طلبة الماجستير في العلوم السياسية ، جامعة الجزائر ، ٢٠٠٧ .

[3] بطرس بطرس غالي : الدبلوماسية الوقائية ، صنع السلام و بناء السلام في السياسة الدولية ، العدد ١١٠ ، اكتوبر ١٩٩٢ ، ص ١١ .

[4] محمد احمد عبد الغفار ، مرجع سابق ، ص ٢٧٧ .

ب) صنع السلام[١] : هو:"الجهود والعمليات التي تتضمن أي عمل يهدف إلى دفع الأطراف المتصارعة (المتحاربة) للتوصل إلى اتفاق سلام". و تتضمن عملية صنع السلام مرحلتين أساسيتين هما :

• تتم المرحلة الأولى عقب تعثر الدبلوماسية الوقائية و قبل تدخل قوات حفظ السلام من خلال تفعيل الجهود السلمية لإيقاف الصراع أو تحييده.

• أما المرحلة الثانية ؛ فتبدأ عقب تدخل قوات حفظ السلام ، بغرض التوصل إلى تسوية سلمية مستدامة

ج) حفظ السلام[٢] : هو أكثر المفاهيم شيوعاً في الاستخدام وهى تعبر عن "التدابير المؤقتة التي يمتلك مجلس الأمن اتخاذها دون أن يحسم الخلاف بين الأطراف المتنازعة أو يخل بحقوق المتنازعين أو يؤثر على مطالبهم وذلك على النحو الذي أقرته المادة "٤٠" من ميثاق الأمم المتحدة"

د) فرض السلام[٣] : هو"التطرق لاستخدام القوة المسلحة أو التهديد باستخدامها لإرغام الأطراف المعنية بأهمية الامتثال للقرارات و العقوبات المفروضة من اجل الحفاظ أو استعادة النظام والأمن والسلم في الدولة مرة أخرى.

[١] بطرس بطرس غالي ، مرجع سابق ، ص ١١ .

[٢] بطرس بطرس غالي ، مرجع سابق ، ص ص ٢٩ – ٣٠ .

[٣] بشكيط خالد ، مرجع سابق ، ص ص ٥١ – ٥٣ .

المطلب الثاني : مقاربات بناء السلم :

لقد انتقلت الأطر التحليلية لبناء السلم من اقترابات معنية بإدارة الصراع إلى أخرى معنية بحل الصراع ، وأخيرا اقترابات أكثر شمولا تتعلق بتحويل الصراع .

* ففيما يتعلق بالاقترابات التقليدية في إدارة الصراع فهي تهدف إلى الحد من العنف وتوقفه في المدى القصير من خلال تحديد و تعريف ممثلين أساسيين لأطراف الصراع ، ثم التفاوض أو الوساطة للوصول إلى اتفاقيات للسلام .

و تقتصر الأطراف المشاركة في هذه الاقترابات[1] على الفاعلين الأساسيين من حكومات و منظمات متعددة الأطراف و التي تدعم جهود التفاوض أو تقوم بدور الوساطة.

* أما اقترابات حل الصراع فتهدف إلى التعامل مع الأسباب الكامنة للصراع ، إصلاح النسيج الاجتماعي للمجتمعات المتأثرة بالصراع ، في هذا الإطار يزداد عدد الفاعلين ليضم الأكاديميين و الخبراء و المنظمات غير الحكومية الوطنية و الدولية ، الذين يعملون على تحسين العلاقات بين الأطراف.

* أما مقاربة"ليدريش"[2] لبناء السلم ، فهي مقاربة شاملة تتضمن فسح المجال للفاعلين سواء كانوا رسميين أم غير رسميين في مستويات متعددة من أسفل إلى أعلى ، ووفقا "لليدريش" تنخرط القيادات العليا الممثلة في القيادات العسكرية والسياسية والدينية في مفاوضات تركز على النتيجة النهائية كالتوصل إلى وقف للعنف، بينما تنخرط القيادات المحلية في المستوى الأوسط في مسارات تركز على التوصل لحل الصراع من خلال ورش مشتركة لحل المشكلات وتدريب المتنازعين أما المستوى الثالث و الأخير فيمثل الغالبية من الفئات المتأثرة

[1] خولة محي الدين: دور الأمم المتحدة في بناء السلام ،مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية – المجلد – ٢٧ العدد الثالث (٢٠١١).ص٤٩١.

[2] محمد احمد عبد الغفار، مرجع سابق ، ص٢٢.

بالصراع ، و يلعب فيها المجتمع المدني دورا نشيطا من خلال جملة من البرامج[١] ، تطورت اقترابات أخرى لبناء السلم من خلال التركيز على الأبعاد الأمنية و حفظ السلم إلى الصورة الأوسع التي تعكس الطبيعة المعقدة للصراع .

المطلب الثالث : مستويات عملية بناء السلم:

تهدف ثقافة السلم داخل الدولة إلى أن يتمتع كافة المواطنين بحقوق المواطنة في إطار حقوق الإنسان المكفولة للجميع من خلال عدم التمييز بينهم بسبب اختلاف العقيدة أو العرق أو النوع، ومن خلال الحفاظ على تنفيذ سياسات وبرامج التنمية المستدامة بهدف تحقيق تقدم ايجابي ملموس فيما يتعلق برفع مستوى المعيشة لكل الفئات بشكل متوازن ، هو ما يؤدي إلى أن تسود حالة من السلم الاجتماعي يساعد على استقرار و تقدم الدولة.

وفي هذا الإطار تقوم عملية بناء السلم الداخلي على قسمين هما:

أ) بناء السلم الداخلي عبر الجهود الوطنية[٢] :

يتطلب هذا الأمر وصول الدولة إلى مستوى مناسب من التنمية الاجتماعية و الاقتصادية والسياسية والحفاظ على حقوق الإنسان والعمل على اختفاء كل أنواع التمييز بين المواطنين ، و توجيه المصادر إلى التنمية الشاملة بدلا من التوسع في القدرات العسكرية.

ومن هنا تكون الدولة مهيأة لبناء السلم و إنهاء النزاعات . ولم يكن هذا الأمر مختص فقط بالجهود المحلية بل من الممكن أن يساهم فيه المجتمع الدولي ممثلاً في مؤسسات الأمم المتحدة المختلفة التي تعمل في المجالات الاقتصادية و الإنسانية و السياسية و الاجتماعية و الثقافية . هذا إلى جانب دور المنظمات الإقليمية.

---

[١] رانيا حسين خفاجة ، مرجع سابق ، ص ١٥ .

[٢] جاء هذا التمييز من غاريث ايفانز وزير خارجية استراليا الاسبق في كتابه: cooperating of peace;the global agenda for the ١٩٩٠'s and beyond;st;leonard;NSW;australia;allen and anwin;١٩٩٣;p ٩ –١٥ .

ب) بناء السلم داخل الدولة بالدعم الدولي :

حيث تقوم الأمم المتحدة بدور رئيسي في بناء السلم[١] و دعمه في المناطق المهيأة للاضطرابات الوطنية و انهيار النظم السياسية سواء كان ذلك من خلال مساندة الجهود الوطنية بتقديم المساعدات والمنح الاقتصادية أو المساعدات الإنسانية ، التدخل من أجل تحقيق العدالة الإنسانية ، و مراقبة إجراء الانتخابات لضمان تحقيق الديمقراطية ، ذلك في مرحلة ما قبل الصراعات بهدف الوصول إلى دولة مستقرة قائمة على المؤسسات ، وبالتالي تستطيع هذه الدولة أن تلعب دوراً في تحقيق السلم سواء الإقليمي أو العالمي و تجنب الصراع أو الصدام[٢].

المطلب الرابع : الإجراءات والآليات لعملية بناء السلم:

وتتم عملية بناء السلم عبر العديد من الإجراءات والآليات وفقاً لما جاء في الأمم المتحدة وكذلك الفاعلين المحليين أي أن العملية لم تكن مقتصرة فقط على العامل الدولي وان كان العامل الدولي هنا متمثل في منظمة الأمم المتحدة والوكالات وأجهزتها المتخصصة في دعم هذه العملية ومساعدة الأطراف المحليين في تحقيق هذا الأمر حيث أن الأمم المتحدة تهدف من خلال بلورة هذا المفهوم إلى مساعدة الدولة المعنية على استعادة قدرة مؤسساتها في حفظ النظام العام و إرساء الأمن ، و تعزيز حكم القانون و احترام حقوق الإنسان ، ودعم المؤسسات الشرعية في الدولة ، تعزيز الاستقرار الاجتماعي من خلال العمل على عودة

---

[١] انشأت لجنة بناء السلام من قبل مجلس الامن و الجمعية العامة في القرارين : مجلس الامن : ١٦٤٥(٢٠٠٥) ، الجمعية العامة A/RES/٦٠/١٨٠ .

[٢] مارتن غريفيش و تيري اوكالاهان : المفاهيم الاساسية في العلاقات الدولية ، تر : نشر مركز الخليج للابحاث ، الامارات العربية ، ٢٠٠٨ ، ص ١٠٥ .

اللاجئين و النازحين عقب انتهاء الحرب الأهلية وإعادة توطينهم ، كذلك إرساء الأسس اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة وتحقيق النمو الاقتصادي[١].

وبالتالي تتضمن الأمم المتحدة تطوير أجهزتها لتطبيق مفهوم بناء السلم مثل لجنة بناء السلم والتي أنشئت من قبل مجلس الأمن والجمعية العامة بشكل مشترك لكن بقرارين منفصلين هما قرار مجلس الأمن (S/RES/١٦٤٥/٢٠٠٥) وقرار الجمعية العامة (A/RES/٦٠/١٨٠/٢٠٠٥) .

وهذه اللجنة تختص بتقديم توصيات بصفتها جهازا ذو طبيعة استشارية والتي تقوم بتقديم اقتراح استراتيجيات متكاملة لبناء السلم عقب انتهاء الحرب الأهلية و الصراع الداخلي ، و المساعدة على ضمان تمويل يمكن الاعتماد عليه في المدى الطويل والمتوسط ، فضلاً عن تطوير أفضل الممارسات للموضوعات التي تتطلب مشاورات مكثفة و تعاوناً بين الأطراف السياسية و الأمنية و الإنسانية والتنموية.

وتشمل إجراءات بناء السلم[٢]:

أ) إجراءات أمنية تشمل:

– نزع السلاح – إعادة الإدماج – إدارة مشكلة الألغام – إصلاح المنظومة الدفاعية – إصلاح قوات الشرطة.

ب) إجراءات قضائية تتضمن:

– إصلاح النظام القضائي – تدعيم القانون – تحقيق المصالحة الوطنية.

ج) إجراءات سياسية تشمل:

---

[١] د / جمال منصر : مقال علمي : بناء السلم في مرحلة ما بعد النزاعات : المضامين و النطاقات ، دفاتر السياسة و القانون ، العدد ١٣ ، جوان ٢٠١٥ ، جامعة ٠٨ ماي٤٥ قالمة ، ص ٣٨١ .

[٢] د / جمال منصر ، مرجع سابق ، ص ص ٣٨٢ – ٣٨٤ .

– دعم عملية التحول الديمقراطي– تطوير أنظمة المعلومات والإعلام.

د) إجراءات إنسانية تشمل:

– توفير مساعدات الإغاثة الإنسانية – إعادة تدامج وتوطين اللاجئين – إعادة إعمار البنية الأساسية – دعم النمو الاقتصادي.

الفصل الثاني

المقاربة الجزائرية لبناء السلم في الساحل الأفريقي (أزمة مالي)

الفصل الثاني : المقاربة الجزائرية لبناء السلم في الساحل الإفريقي (أزمة مالي) :

تكتسب مالي أهمية كبيرة بالنسبة للجزائر لما لها من تأثير كبير على أمنها القومي ، خاصة مع تنامي التهديدات الأمنية الداخلية لهذا البلد الذي يشهد ثراء وتنوع طائفي[١] ، زاده ظهور و انتشار الجماعات الإرهابية وتحالفها مع أثنية الطوارق مطالبة هذه الأخيرة بتنظيم حكم ذاتي محلي، مع تزايد تنافس القوى الدولية على ثروات منطقة الساحل الإفريقي استنادا لتعارض المصالح فيما بينها ، الأمر الذي انتهى بالتدخل الفرنسي في شمال مالي ، وما أحدثه من فوضى أمنية في ظل المطالب الانفصالية وانتشار ونشاط الجماعات الإرهابية ، كل هذا ألزم على الجزائر ضرورة السرعة في معالجة الأزمة هناك ، ومحاولة تقريب وجهات نظر فرقاء الأزمة المالية[٢] .

المبحث الأول : الدبلوماسية الجزائرية التأصيل و المحددات :

المطلب الأول : مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية :

تبنّت الجزائر، منذ استقلالها ١٩٦٢ م ، سياسةً خارجيةً قائمةً على عدة مبادئ رسّختها الثورة الجزائرية ، وقد حافظت الجزائر على هذه المبادئ برغم التطورات التي حصلت في النظام الدولي ، ولعلَ أخطرها ما يعرفه المحيط الجيوسياسي للجزائر، سواء المغاربي ، أو الساحلي الصحراوي ، إلا أنّ الجزائر لا تزال تصرّ على إدارة كلّ هذه التحوّلات و الأزمات بمبادئ الثورة الجزائرية[٣] .

---

[١] برهان غليون : المسألة الطائفية و مشكلة الاقليات ، دار الطليعة للنشر و الطباعة ، ١٩٧٩ ، بيروت ، ص ٣٠ .

[٢] حمدي عبد الرحمان حسن : دراسات في النظم الافريقية ، كلية العلوم ، ٢٠٠٢ ، القاهرة ، ص ٩٥ .

[٣] محمد السيد سليم : تحليل السياسة الخارجية ، ط ٢ ، مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٩٨ ، مصر ، ص ٢٠٩ .

و تتلخص مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية[1] في : (دعم حقّ الشعوب في تقرير مصيرها ، عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ، التسوية السلمية للنزاعات) ، وقد تبلورت في إطار برنامج طرابلس في جوان ١٩٦٢ المقترح غداة الاستقلال من طرف المجلس الوطني للثورة ، الذي كرّس التزام الدولة الجزائرية في سياستها الخارجية بمهمّة الكفاح ضدّ الإمبريالية ، ومساندة حركات التحرير في العالم .

وساهمت الثورة الجزائرية في إصدار القرار الأممي رقم ١٥١٤ ، المتعلّق بحقّ الشعوب في تقرير المصير والاستقلال ، وذلك في ١٤ ديسمبر ١٩٦٠ . كما تضمن – بعد ذلك – دستور ١٩٧٦ ، ثمّ دستور ١٩٨٦ ، مبدأي عدم الانحياز وعدم المشاركة في أيّ تدخلٍ عسكريٍّ خارج الحدود الجزائرية[2] ، ظلّت هذه المبادئ توجّه السياسة الخارجية الجزائرية طيلة عقودٍ بعد الاستقلال .

وبفضل مَن مثّلوا الدبلوماسية الجزائرية[3] وقتها ، خاصّة في عهد الرئيس بومدين ، صارت الجزائر أحد أقطاب العالم الثالث بفعل خطابها الثوري ، ما دفع الزعيم الإفريقي الثائر «أميلكار كابرال» إلى التصريح بأنه «إذا كانت مكّة قبلة المسلمين ، والفاتيكان قبلة المسيحيّين ، فإنّ الجزائر تبقى قبلة الثوار والأحرار»، لقد كان هذا– فعلاً– زمن العصر الذهبي للسياسية الخارجية الجزائرية.

غير أنّ السياسة الخارجية الجزائرية في بداية الثمانينيات بدأت تتراجع ، لتصل إلى حد الانكفاء على الذات مع نهاية الثمانينيات ، بسبب نهاية الحرب الباردة والحرب الأهلية التي

---

[1] عامر رخيلة : الحركة الوطنية و التأسيس للدبلوماسية الجزائرية ١٨٣٠–١٩٦٢ ، ط ٢ ، دار هومة ، ٢٠٠٧ ، الجزائر ، ص ص ٨٨ – ٨٩ .

[2] د / غضبان سمية : مساهمة الدبلوماسية الجزائرية في تسوية النزاعات الافريقية – تحدي نحو تحقيق السلم و الامن في افريقيا – مجلة الاستاذ الباحث للدراسات القانونية و السياسية ، العدد ١١ سبتمبر ٢٠١٨ ، ص ١٦ .

[3] د / غضبان سمية ، مرجع سابق ، ص ٥١ .

عرفتها ، فقد طرأت تطورات ، على صعيد العلاقات الدولية ، ومنها انهيار النظام ثنائي القطبية ، ضيّقت من هامش مناورة الجزائر الخارجية.

وتقوقعت الجزائر على نفسها ، بانشغالها بأوضاعها الداخلية السياسية والأمنية ، لتزداد الأوضاع تعقيداً ، خاصّة ما تعلق بجوار الجزائر المضطرب ، مع تبعات الربيع العربي والساحل الإفريقي بأزماته المتعددة . والتزام الجزائر بشراكاتٍ إستراتيجية وأمنيةٍ مع القوى الكبرى[1]، دفعت البعض إلى الاعتقاد بأنّ الجزائر عليها أن تقوم بمراجعة مبادئ سياستها الخارجية التي لم تعد تناسب الأوضاع الدولية والإقليمية والمحلية التي تعيش الجزائر في خضمّها.

و تتحرك الدبلوماسية الأمنية الجزائرية في القضايا الأمنية في منطقة المغرب العربي و الساحل الإفريقي وفق المعايير القانونية والدبلوماسية التالية :

أ) عدم التدخل في شؤون الآخرين واحترام سيادة الدول : ويعتبر مبدأ عدم التدخل في شؤون الآخرين من ثوابت السياسة الخارجية الجزائرية[2] ، ولهذا حرصت الجزائر منذ الاستقلال على أن تكون وساطتها الدبلوماسية محكومة بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول و احترام الوحدة الترابية لدول الجوار هذا ما جعل الجزائر تواجه معادلة أمنية صعبة في كيفية التوفيق بين واجب التنسيق الأمني مع دول المنطقة والالتزام بعقيدة عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ، سواء كان ذلك على الصعيد السياسي أو العمل العسكري المباشر. وأمام هذا الوضع، وباعتبار الجزائر دولة محورية ليس أمامها إلا تفعيل الدبلوماسية الأمنية وذلك

---

[1] رؤوف بوسعدية : دور الدبلوماسية الجزائرية في حل النزاعات الاقليمية ، مجلة الباحث ، العدد ٠٩ ، جوان ٢٠١٦ ، ص ١٥٩ .

[2] بوحشية قوي : الإستراتيجية الجزائرية اتجاه التطورات الامنية في منطقة الساحل الافريقي ، مركز الجزيرة للدراسات ، ٢٠١٧/٥/٣ ، ص ٠٨ .

بتعزيز الاتفاقيات الإستراتيجية الثنائية والجماعية بشكل يقضي بشكل تدريجي على كل أنواع العمل الإرهابي المسلح[1] .

وتماشيا مع ذلك إعطاء أهمية التفعيل لآليات المراقبة التقنية الذكية للحدود ، وهو ما أخذت به قوات الجيش والدرك الجزائري ، ويجب أن يترافق ذلك مع سعي سامي جماعي حثيث يتمثل في تفعيل المنظمات المغاربية والإفريقية كالاتحاد الإفريقي ومجلس الأمن والسلم الإفريقي والاتحاد المغاربي دون إغفال الجانب الأمني المتعلق بتعزيز آليات عمل دول الميدان وتطوير منظومة إقليمية ترتبط بالأبحاث الأمنية في مجال الأدلة الجنائية .

ب) تفضل الجزائر دبلوماسية الفعل (Action deplomacy) على دبلوماسية التصريحات في حالات الاستقرار أو حالة التأزم في العلاقات مع الجوار: حيث تؤمن وتؤكد الجزائر على ضرورة التعاون والتنسيق الإقليمي ضمن المجموعة الإفريقية لمواجهة الأزمة في منطقة المغرب العربي بعيدا عن التدخل الأجنبي كحل وإستراتيجية أكثر كفاءة و أقوى فاعلية لهذا تعتمد الجزائر في تعاملها مع القوى الكبرى على توجه استراتيجي يعتمد على منظورين :

– يقوم المنظور الأول على الدفاع عن ريادتها المغاربية والإقليمية في مجال مكافحة الإرهاب وهذا ما جعلها تسعى لإجبار القوى الكبرى على قبول منهجها في مواجهة هذه الظاهرة .

– ويقوم المنظور الثاني على مبدأ رفض التدخل الأجنبي تحت أي مبرر في الشؤون الإفريقية والمغاربية لكنها لا تستبعد في الوقت نفسه ضرورة التعاون مع القوى الكبرى[2].

[1] احمد دردیش و کویحل فاروق : مكافحة الارهاب بوابة الدور الاقليمي للجزائر في دول الساحل ، الملتقى الدولي ، قسم العلوم السياسية بجامعة تبسة ، ٢٨ – ٢٩ افريل ٢٠١٤ ، ص ص ٩ – ١٤ .

[2] بوحشية قوي ، مرجع سابق ، ص ١٠ .

المطلب الثاني : أُسس السياسة الخارجية الجزائرية في إفريقيا :

إن أهمية البُعد الإفريقي للجزائر، على كافة الأصعدة السياسية والدبلوماسية و الاقتصادية و الاستراتيجية والأمنية ليست جديدة ، فالجزائر أدركت أهمية الدائرة الإفريقية لحركتها الجيوسياسية منذ الثورة ؛ حيث شكّلت القارّة قاعدة خلفية لها في سياق التضامن الثوري الذي ساد بين دولها ، حيث مارست الدول الإفريقية دَوْراً مهمّاً في إجبار فرنسا على الاعتراف باستقلال الجزائر.

و تجد السياسة الإفريقية للجزائر أساساتها في الجغرافيا والتاريخ ، فقد أدرك صنّاع القرار الجزائريون أهمية الدعم الإفريقي منذ مؤتمر باندونغ ١٩٥٥ ، وسنوات الستينيات والسبعينيات ، التي شكّلت العصر الذهبي للسياسة الخارجية الجزائرية[١] ، تميّزت بتكثيف حركتها في إفريقيا ، وتُرجمت هذه التصورات في النصوص الأساسية للدولة والحزب الجزائريين ، ومن خلال تحليل ميثاق طرابلس ، و دستور ١٩٦٣م، و دستور ١٩٧٦م .

فيمكن استخلاص عدّة أسس حكمت هذه العلاقات[٢] ، لخّصها «سليمان الشيخ» في :

أ) التضامن السياسي : في إطار كفاح الدول الإفريقية من أجل التحرّر، ومحاربة التمييز العنصري والإمبريالية.

ب) المتغيّر الأيديولوجي والسياسي كان المحدد الأساسي الذي دفع الجزائر للتركيز في إفريقيا في سياستها الخارجية ، فبرغم أنّ النصوص الأساسية وضعت إفريقيا في المرتبة الثالثة بعد المغرب العربي والعالم العربي ، لاعتبارات الدين واللغة . بيد أنّ الملاحظ أنّ الحركة الدبلوماسية الجزائرية كانت نشطة أكثر على الصعيد الإفريقي ، يمكن تفسير ذلك ؛

---

[١] جهاد الغرام : الدور الاقليمي للجزائر ، المحددات و الابعاد ، مجلة آفاق لعلم الاجتماع ، المجلد ٦ ، العدد ١ ، ٢٠١٦ ، ص ١٧٤ .

[٢] عمر سعدالله : القانون الدولي لحل النزاعات ، دار هومة ، ٢٠٠٨ ، الجزائر ، ص ٢٤ .

بأنّ الجزائر كانت مدركة لضيق مجال حركتها عربيا ومغاربيا بسبب هيمنة مصر (عبد الناصر) على الشؤون العربية ، فكما يلاحظ بهجت قرني : أنّ الفكر القومي كان مشرقيا أصلاً ؛ عبر الفكر الناصري و البعثي في سوريا والعراق ، فضلاً عن الصراعات العربية – العربية التي دفعت الجزائر نحو إفريقيا كمجال حركة جيوسياسي مفضّل.

ج) وظّفت الجزائر دَوْرها الريادي في القارة الإفريقية – في أحيانٍ كثيرة – لمطالب اقتصادية ؛ خاصّة باستكمال دول العالم الثالث لاستقلالها الاقتصادي واستغلال مواردها بنفسها ، وإعادة النظر في النظام الاقتصادي العالمي ، من هنا تأكّد للجزائر الدَوْر الدبلوماسي الإفريقي ، فقد طبقت قاعدة : «دولة – صوت».

تجلّى النشاط الدبلوماسي الكثيف للجزائر إفريقيّاً في الكثير من المسائل[1] ، فالجزائر كانت من بين الدول الإفريقية القليلة التي نفّذت القرار الوزاري لمنظمة الوحدة الإفريقية الصادر عام ١٩٦٥م ، القاضي بقطع العلاقات مع لندن عقب إعلان روديسيا الاستقلال من طرفٍ واحد ، كما كانت الجزائر مسرحاً للعديد من لقاءات منظمة الوحدة الإفريقية ، وكذلك المؤتمرات الإفريقية غير الحكومية ، مثل المهرجان الثقافي الإفريقي ١٩٦٩م ، كما أدت الجزائر دَوْراً نشطاً في لجنة التحرير بالمنظمة منذ نشأتها ، فضلاً عن أنها كانت المقر الرئيسي لعددٍ كبيرٍ من حركات التحرير[2].

[1] د / وهيبة دالع : السياسة الجزائرية تجاه منطقة الساحل الإفريقي ، دار الخلدونية ٢٠١٨ ، جامعة الجزائر ٣ ، ص ص ١٧٤ – ١٧٥ .

[2] بوريب خديجة : الدبلوماسية الأمنية الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي ، الواقع و الرهانات ، المجلة العربية للعلوم السياسية ، لبنان ، المجلد ٤١ / ٤٢ ، ٢٠١٤ .

المطلب الثالث : المنظور الأمني الجزائري و الإفريقي :

تشترك دول المغرب العربي وإفريقيا في كونها ساحة للتنافس الاستراتيجي العالمي خصوصا الأمريكي والأوربي ، وفي ظل غياب إستراتيجية أمنية موحدة صار كثير من الباحثين يرون أن الدول المغاربية تتحدث لغة إستراتيجية لا تفهمها الدول الإفريقية أو تتخوف من مقاصدها

فالدول المغاربية وخصوصا الجزائر ترفض إيواء القيادة العسكرية الأمريكية في إفريقيا (أفريكوم)[1] بل وتسعى لإقناع دول إفريقية بعدم إيوائها، وهو أمر تنظر إليه الدول الإفريقية بعين الريبة لأنها لا تملك لا المال ولا الثروات ولا الموقع ، وربما ولا حتى الاستقرار السياسي السائد الذي يجعلها ترفض مساعدات أمريكية ستجنيها لو هي استضافت الأفريكوم ،أضف إلى ذلك الرياء السياسي السائد مغاربيا فكل دولة تعتبر نفسها شريكا إستراتيجيا للولايات المتحدة . ويبدو أن الدول المغاربية الأكثر نشاطا على الساحة الإفريقية(ليبيا – الجزائر – المغرب) لا تعي ضرورة دفع تكلفة (الريادة) فالنفوذ يقاس أيضا بما يدفع نقدا (تعاون، مساعدات) ؛ وهنا مكمن الخلل في (الإستراتيجيات) المغاربية فهي تسعى لإخراج إفريقيا من دائرة النفوذ الأجنبي لكنها لا تريد تحمل تبعات ذلك سياسيا وماليا ؛ كما أنها تقيم علاقات وطيدة مع نفس القوى الأجنبية، فالحديث عن التضامن الإفريقي وعن المصير المشترك لا يسمن ولا يغني من جوع ، إذ أن ما يهم – على الأقل واقعيا – هي المصالح والمنافع المتبادلة .

إن الدبلوماسية الجزائرية وفق المنظور الأمني تربط أي تحرك بالمعايير القانونية الدبلوماسية التالية[2]:

---

[1] د / وهيبة دالع ، مرجع سابق ، ص ص ١٣٦ – ١٤٠ .

[2] د / صالح زياني : تحولات العقيدة الأمنية الجزائرية في ظل تنامي تهديدات العولمة ، مجلة المفكر ، العدد ٥ ، ص ص ٩٠ – ٩٥ .

أ) تُفضل الجزائر دبلوماسية الفعل (Action Diplomacy) على دبلوماسية التصريحات – كما ذكرنا سابقا – وهي تتحرك دائما وفق هذا الإطار العام في حالات الاستقرار أو حالة التأزم في العلاقات مع الجوار.

ب) ترى الجزائر أنّ في تعاطيها السياسي مع الفضاء الإفريقي كلفة (Cost) اقتصادية وسياسية يجب دفع فاتورتها، ضمانا لاستقرارها ، و قد أفلحت الجزائر في إدارة هذه العلاقات وتجنب أنواع التمزق ودعوات الانفصال ، وحافظت على كيانها الموحد ، بل إنها أجبرت القوى الكبرى على قبول منطقها في التصدي لما يعرف بظاهرة الإرهاب والجريمة المنظمة[١] .

ج) ترى الجزائر في جميع المشاكل المطروحة في إفريقيا أنّ التحرك الجماعي "ضمن المجموعة الإفريقية" هو الحل الأكثر كفاءة و الأقوى فاعلية[٢].

المطلب الرابع : قضية الطوارق :

كانت قضية الطوارق من أبرز محدّدات الحركة الدبلوماسية الجزائرية في إفريقيا فترة الأزمة ، فبعد انفجارها سنة ١٩٩٠ م ؛ أدركت الجزائر أنّ تطورات الوضع تنذر بتهديدٍ قوي للأمن القومي الجزائري.

حيث تربط دول الساحل والصحراء[٣] بالجزائر روابط تاريخية و اقتصادية و دينية وسياسية – أمنية ، فضلاً عن العلاقات الحضارية و الدينية ، ذلك بإتباع كثيرٍ من شعوب

---

[١] ا / نصر الدين بال : المقاربة الجزائرية لبناء السلم في منطقة الساحل الإفريقي : مالي أنموذجا ، المجلة الجزائرية للأمن و التنمية ، العدد ١٠ ، جانفي ٢٠١٧ .

[٢] د / وهيبة دالع : مرجع سابق ، ص ١٩٩ .

[٣] علي عشوي : سياسة الجزائر في منطقة الساحل الإفريقي ، مذكرة ماجستير ، كلية العلوم السياسية ١٩٩٧ ، جامعة الجزائر ، ص ١٩ .

الساحل المسلمة خاصّة وسط الصحراء للطرق التيجانية[1] و القادرية التي تحظى باحترامٍ كبير، و تجد أصولها في الجزائر عبر الزوايا ، ولا سيما الزاوية القادرية في «توات» ، وزاوية تيماسين التي يتوافد إليها الطلاب من دول الساحل لتلقّي تعاليم هذه الطرق .

و في العقود الأولى التي تبعت استقلال الجزائر كانت منطقة الساحل و الصحراء تُعتبر منطقة نفوذ سياسي و اقتصادي ، غير أنه بعد ذلك بات الاهتمام الجزائري بهذه المنطقة يأخذ أبعاداً أمنية أكثر فأكثر، ولا سيما عقب أحداث سبتمبر ٢٠٠١ م ، اندلاع «الحرب العالمية على الإرهاب الدولي»[2]، الذي وجد في هذه المنطقة ملاذاً لنشاطاته ، فضلاً عن تفاقم النزاع في مالي والنيجر بسبب المطالب الانفصالية للطوارق[3] ، الذي حتّم على الجزائر التحرك لإدارة النزاع ، ودرء أي احتمالاتٍ تعرّضها لتداعياته . و إدراك الجزائر لأهمية الدائرة (الساحلية – الصحراوية) لأمنها القومي فرض عليها القيام بدَوْر ريادي في المبادرات الأمنية الإفريقية ، سواء في مجلس السّلم والأمن في إفريقيا ، أو الاتفاقية الإفريقية لمكافحة الإرهاب ، لذلك أولت منطقة الجنوب اهتماماً شديداً ، بإعداد برنامج للتنمية فيه ، و تخصيص ٣٥ مليار دينار لتمويل المشاريع السياحية والري.

وبالتوازي مع ذلك ؛ قامت الجزائر بمساعي الوساطة بين حكومتَي النيجر و مالي و المتمردين الطوارق ، لتسوية النزاع ، إلا أنّ التدخّل الفرنسي والليبي القوي جعل الوساطة الجزائرية في موقفٍ ضعيف ، خصوصاً أنّ الأزمة الداخلية كانت في أوج اشتعالها ، ولذلك

---

[1] بشكيط خالد : الجزائر تراهن على التيجانية لمحاربة الإرهاب في إفريقيا : مقال علمي ، العربية ٢٠١٠/٠٤/١٦ ، ص ١٨١

[2] د / ناصر بوعلام : دور الجائر الاقليمي بين المعيارية و مقتضيات البيئة الجيو – امنية في منطقة الساحل ، كلية العلوم السياسية ، جامعة الجزائر٣ ، مجلة مدارات سياسية ، المجلد ٠١ ، العدد ٤ ، مارس ٢٠١٨ ن ص ٢٠٠ .

[3] حسين بوقارة : المسألة الاثنية في منطقة الساحل : الخلفيات و الابعاد ، ملتقى وطني ، النادي الوطني للجيش ١٥ / ١٠ / ٢٠١٢ ، ص ص ٦٠ – ٦١ .

؛ فإنّ حجم الدَوْر الذي قامت به الجزائر في قضية الطوارق ، التي تحمل دلالات تهديدٍ للأمن القومي الجزائري في عمقه الإفريقي ، كان ضعيفاً.

المبحث الثاني : منطقة الساحل الإفريقي الجيوسياسية :

عند محاولة فهم المقاربة الأمنية للتعاطي مع الفضاء الإفريقي و منطقة الساحل يجب إدراك المؤشرات التالية[1] :

المطلب الأول : العقيدة الأمنية الجزائرية :

تكتسي العقيدة الأمنية أهميتها من اعتبارها دليلا يوجه ويُقرِّر به القادة السياسة الأمنية للدولة ببعدها الداخلي والخارجي .

ومن هنا نشأت العلاقة بين العقيدة الأمنية والسياسة الخارجية[2] ، إذ يلاحظ تنامي تأثير العقيدة الأمنية باعتبارها تمثل المبادئ المنظمة التي تساعد رجال الدولة على تعريف المصالح الجيوسياسية لدولتهم وتحديد ما يحظى منها بالأولوية ، كما تساعد الدولة على التفاعل مع التهديدات والتحديات البارزة والكامنة التي تواجه أمنها على المستويات الزمنية (القريبة ، المتوسطة و البعيدة)[3].

ويمكن القول أن العقيدة الأمنية على العموم تمد الفاعلين الأمنيين في الدولة بإطار نظري متناسق يساعد على تحقيق أهداف الدولة في مجال أمنها القومي .

---

[1] د/ مصطفى صايج : الدبلوماسية الجزائرية في ظل التحولات الإقليمية و الدولية ، حوار وكالة الأنباء الجزائرية .

[2] منصف بكاي : دور الجزائر ما بعد الاستقلال في تحرير إفريقيا و مقومات دبلوماسيتها الإفريقية ، مجلة الدراسات الإفريقية ، المجلد ١ ، العدد ١ ، ٢٠١٧ ، ص ٠٨ .

[3] د/ مجاهدي ابراهيم : دور الدبلوماسية الجزائرية في تسوية النزاعات المسلحة الاقليمية (دراسة حالة النزاعات الافريقية نموذجا) ، كلية العلوم السياسية ، جامعة البليدة ، مجلة صوت القانون ، العدد ٠٨ ، ٢٠١٧ ، ص ٢٠٦ .

وتستمد العقيدة الأمنية الجزائرية في توجهها العام من المبادئ العامة المستمدة من ركائز عدم التدخل في شؤون الآخرين[١] ، هو ما لاحظناه في التحرك الجزائري حيال الأزمة الليبية التي أنتجت ثورة أدت إلى تغيير طبيعة النظام بدعم من حلف الناتو، هي الرؤية التي تجد لها ركائز قانونية و دستورية تحدد المهام الأساسية لأجهزة الأمن الجزائرية التي تنحصر مهامها في حماية وصون سيادة الدولة وحدودها.

و تتحرك الدبلوماسية الجزائرية في فضائها الجيوسياسي الإفريقي و هي تدرك أنها تعيش في ساحل من الأزمات الممتدة على حدود تتجاوز ٦٣٤٣ كلم ، وهذا الساحل الأزماتي ، يرتبط بعدد من المعضلات الأمنية أهمها ٥ معضلات كبرى[٢] تتمثل أساسا في:

- صعوبة بناء الدولة في هذه المنطقة .
- ضعف في الهوية وتنامي الصراعات الإثنية .
- البنى الاقتصادية الهشة وهو ما سيشكل تهديدات صلبة وليّنة يمكن تصديرها للجزائر.
- ضعف الأداء السياسي؛إذ سجلت عدة انقلابات في كل من مالي والنيجر.
- انتشار لجميع أشكال الجريمة وأنواع جديدة للعنف .

و هذه الأشكال الجديدة للعنف[٣] تؤكدها تقارير الأمم المتحدة التي تحصي ما نسبته من ٣٠% إلى ٤٠% من المخدرات الصلبة تمر عبر هذه المنطقة ، كما أنّها تشكل ثاني أكبر أسواق الأسلحة الخفيفة وتشير تقديرات تقرير مسح الأسلحة الخفيفة التابع لبرنامج المعهد

---

[١] عبد الكريم بوحميدة : دور الجزائر في مكافحة الهجرة غير القانونية في منطقة الساحل ، الملتقى الدولي : الدور الاقليمي للجزائر المحددات و الابعاد ، جامعة تبسة ، ٢٨ – ٢٩ افريل ٢٠١٤ ، ص ص ١٣ – ١٨ .

[٢] رحوال زينب ، مرجع سابق ، ص ص ٣٨ – ٤٥ .

[٣] روبيرت غيرتيد : لماذا يتمرد البشر ، تر : مركز الخليج للابحاث ، الامارات العربية المتحدة ، ٢٠٠٤ ، ص ص ١٥٢ – ١٥٨ .

الأعلى للدراسات الدولية بجنيف في تقرير سابق إلى أن هناك حوالي ١٠٠ مليون سلاح خفيف في القارة الإفريقية ، كما أن ٨٠% من الأسلحة الموجودة مصدرها بؤر الصراعات السائدة في إفريقيا الغربية والتي تنتقل إلى الجزائر عبر مالي والنيجر.

إن عين الجزائر الأولى تسهر على استقرارها وهي التي خاضت حرباً عويصة استنزافية ضد ما يسمى بالإرهاب ولمدة ١٠ سنوات "العُشرية السوداء"[١]، عينها الثانية تتوجه إلى التحرك الإفريقي ذو البنى السياسية و الاقتصادية الهشة و التي تشكل ما من شأنه نقل جميع أنواع الفشل الأزموي و الدولتي عبر الحدود مما يعني تهديد للأمن الجزائري[٢] .

المطلب الثاني : أزمة الطوارق (إشكالية فوق دولتية) :

اعتبرت منطقة انتشار الطوارق من البؤر ذات الجغرافيا السياسية البالغة الحساسية أمنيا[٣]، كما عدت أزمة الطوارق من أقدم وأعقد التحديات التي تواجه الأمن القومي الجزائري بل ويعتبر حضورها ضمن الشواغل الأمنية الجزائرية منذ زمن قديم مقارنة بمشكلات و تهديدات دوائر إستراتيجية أخرى .

وتعد أزمة الطوارق[٤] موروثا استعماريا ملغما يرجع تاريخه إلى استقلال كل من ليبيا١٩٥١، والنيجر١٩٦٠، ومالي١٩٦٠ ، وبوركينافاسو١٩٦٠ و الجزائر١٩٦٢ ، عندما وجدت القبائل الطوارقية المتمركزة في الصحراء الكبرى نفسها مشتتة بين هذه الدول ذات

---

[١] احمد شعير : اثر الارهاب الدولي على امن المغاربي ، دراسة حالة الجزائر ، مذكرة ماستر علوم سياسية ، ٢٠١٥/٢٠١٦ ، جامعة سعيدة ، رقم ١٠٧ .

[٢] احمد دردیش و کویحل فاروق : مكافحة الارهاب بوابة الدور الاقليمي للجائر في دول الساحل ، الملتقى الدولي : الدور الاقليمي للجزائر الحددات و الابعاد ، ص ص ٤ – ٨ .

[٣] ظرف شاكر : البعد الامني الجزائري في منطقة الساحل و الصحراء الافريقية ، رسالة ماجستير في العلوم السياسية ، جامعة باتنة ٢٠١٠ ، ص ٦٣

[٤] د/ وهيبة دالع ، مرجع سابق ، ص ص ٤٨ – ٦٢ .

السيادة و التي اتفقت على احترام مبدأ "عدم المساس بالحدود الموروثة عن الاستعمار" المنصوص عليه في ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية سنة ١٩٦٣.

ومعلوم أن التقسيمات الجغرافية للصحراء التي تمت بالاتفاق مع فرنسا ،التي كان أكبر جزء من الصحراء تابعا لها ولإسبانيا و إيطاليا، تم تقطيعها بشكل اعتباطي لم يراع الحدود الأنثروبولوجية (العرقية والدينية) للمجتمعات الإفريقية و القبائل الصحراوية[١] (الطوارق فيما يخص حالة الجزائر).

في ظل هذا الواقع ، انقسم الطوارق في رؤيتهم إلى موقفين :

أ) موقف رافض لواقعهم المقسم ويطالب بتكوين دولة طوارقية في الصحراء الكبرى .

ب) وموقف مؤيد للبقاء تحت سيادة الدول المستقلة شريطة التمتع بالحرية في التنقل والحكم والإدارة الذاتية ، حتى وإن كان أغلب الطوارق في الأصل لا يعترفون بفكرة الحدود ولا بتحديد مجال جغرافي لتنقلاتهم التي تتساير مع التقلبات المناخية.

ومنذ ذلك الوقت وعلاقات الطوارق مع الأنظمة المتعاقبة على الدول التي يتواجدون فيها يسودها التوتر سيما دولتي مالي و النيجر اللتان مارستا تهميشا و قمعا ضد سكان شمال كل منهما خلال عشرية الثمانينيات من القرن الماضي مما أجبر الطوارق على الهجرة إلى الجزائر و ليبيا وعلى حمل السلاح في وجه جيوش النيجر ومالي للمطالبة بحقوقهم[٢].

---

[١] د/ طيبي محمد بلهاشمي الامين – د/ صافو محمد : ازمة الطوارق و تداعياتها على الامن القومي للجزائر ، مجلة الدراسات الافريقية و حوض النيل ، المجلد ٢ ، العدد ٥ ، مارس ٢٠١٩.

[٢] السعيد ملاح : تأثير مشكل الطوارق على استقرار منطقة الساحل الإفريقي ، مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية ، العدد ٧ ، ٢٠٠٨ ، الجزائر ، ص ٢٨ .

نتيجة للموقف الأخير ، ظهرت مجموعة من حركات الأزواد[١] تسمي نفسها تحريرية تمردت على سلطة الحكومات المركزية لمالي و النيجر، وقادت خلافاتها معها وتحركاتها ضدها إلى تنامي موجات اللاجئين والمهاجرين السريين نحو الجزائر، فضلا عن التبعات الإنسانية و المشكلات الأمنية (تهريب ، تجارة مخدرات ، اعتداءات على مواطنين جزائريين وغيرها) التي أفرزها وجود هؤلاء اللاجئين والمهاجرين في صحراء الجزائر ومدنها الجنوبية واستخدامهم كمناطق انكفاء إستراتيجي و انسحاب في حال ملاحقات من طرف القوات النظامية النيجرية أو المالية[٢] .

ولا تستبعد بعض التقارير أن تكون العمليات المسلحة التي قاموا بها ضد بلدانهم الأصلية (وبتحديد ضد ثكنتين عسكريتين للجيش المالي في كيدال)[٣] انطلقت من الأراضي الجزائرية و بالتعاون مع أفراد قبائلهم الذين لم يغادروا مواطنهم في مطلع تسعينيات القرن الماضي حتى سنة ٢٠٠٦ .

و قد قادت هذه العمليات إلى توتر إقليمي بين البلد المستقبل (الجزائر) و البلدان الأصلية للاجئين (مالي و النيجر) كادت أن تؤدي إلى انفلات الوضع الأمني هناك و إلى فتح جبهة جنوبية للقتال بالنسبة للجزائر كانت في غنى عنها بحكم تكريسها لجهدها الأمني والعسكري في شمال البلاد الذي كان يعاني من الألفية المنقضية.

---

[١] وهيبة خبيزي : النشاط الدبلوماسي الجزائري على الصعيد الإفريقي ، مجلة الدراسات القانونية المقارنة ، المجلد ٦ ، العدد ١ ، ٢٠١٦ ، ص ص ٢٩١-٢٩٢ .

[٢] د/ ناصر بوعلام ، مرجع سابق ، ص ١٩٧ .

[٣] Ferdaous bouhel hardy : crises touaregues au niger et au mali ; ifri programme afrique subsaharienne ; janvier ٢٠٠٨; p ٠٥ .

و تبنت الجزائر رؤية تقوم على سياسة وقائية و ذلك بتوفير البديل الاقتصادي و الاجتماعي للطوارق الموجودين على أراضيها عبر جمعهم في قرى ومدن جنوبها وترقية معيشتهم ومحاولة إدماجهم في الحياة السياسية[١].

غير أن هذه السياسة الجزائرية لم تكف لدرء تهديد الحركات الأزوادية[٢] و الحد من نشاطهم المسلح ، لأن مالي و النيجر لم تقدما و بشكل مواز لما قامت به الجزائر، أي بديل لتعويض التغيرات التي طرأت على النمط المعيشي للطوارق بشكل يخدم استقرار المنطقة ، بل أعطت سياستهما تجاه سكان الشمال و الذي أدى إلى ضعف العدالة التوزيعية اقتصاديا وسياسيا فيهما و هو ما أقام الحجة للطوارق للثورة ضد حكومتيهما ؛ سيما و أن الطوارق لم يجدوا بديلا عنها أمام استمرار تدهور أحوالهم الاقتصادية وتجاهل مطالبهم من طرف حكومتي باماكو ونيامي.

وقد خاضت الجزائر من منطق ومبدأ حسن الجوار الوساطة الدبلوماسية لحل مشكلة الأزواد منذ ١٩٩١ بين الحركة الشعبية لتحرير الأزواد ، الجبهة العربية الإسلامية للأزواد لغرض وقف العمليات المسلحة[٣] .

كما قادت الجزائر دبلوماسية نشطة بين الطوارق و حكومتي مالي و النيجر محتضنة العديد من اللقاءات و عمليات الوساطة[٤] مثل (لقاء الجزائر العاصمة الأول من ٢٩ إلى ٣٠ ديسمبر/ ١٩٩١ ، لقاء الجزائر الثاني من ٢٢ إلى ٣٠ جانفي/ ١٩٩٤، لقاء الجزائر الثالث

---

[١] عبير شلغم : سياسات الدفاع الوطني بين الالتزامات السياسية و التهديدات الإقليمية ، مداخلة في كلية العلوم السياسية، ٢٠١٤ ، جامعة ورقلة، ص ص ١٥ – ١٦ .

[٢] احمد ايدابير: مالي ، التعدد الاثني و التحرري الأمني ، دراسة في كرونولوجيا النزاع من ٦٣ الى ٢٠١٢ ، مجلة آفاق علمية ، مجلد ٩ ، عدد ٢ ، ٢٠١٧ ص ٢٥١ .

[٣] جدو فؤاد : السياسة الخارجية الجزائرية و التحولات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي ، كلية العلوم السياسية ، جامعة خيضر ، مجلة المفكر ، العدد ١٣ .

[٤] بشكيط خالد ، مرجع سابق ص ص ١٧٧ – ١٨٠ .

من ١٥ إلى ٢٥ مارس/١٩٩٢ ، لقاء تمنراست من ١٦ إلى ٢٠ أبريل/ ١٩٩٤، لقاء الجزائر١٠ إلى ١٥ ماي/١٩٩٤ ، لقاء تمنراست من ٢٧ إلى ٣٠ يناير/١٩٩٤) وتوج اللقاء الأخير بالإعلان الرسمي عن انتهاء النزاع في شمال مالي ٢٦ مارس/١٩٩٦ ، نظمت الحكومة المالية على إثره بمنطقة تمبكتو حفل "شعلة السلام"[١] اجتمع فيه جميع الفرقاء وأُتلفت خلاله كل الأسلحة التي جمعت في هذا النزاع .

إلا أن عدم احترام الطرفين المالي و الطوارقي للاتفاقيات المبرمة بينهما كان يؤدي في كل مرة إلى الاضطراب مجددا ولتتدخل الجزائر على خط الوساطة بسرعة ؛ لوعيها بخطورة النزاع الطوارقي على أمنها القومي . وعلى إثر اشتداد الصراع سنة ٢٠٠٦ قادت الجزائر وساطة أشرف عليها الرئيس الجزائري السابق عبد العزيز بوتفليقة شخصيا كدليل على اهتمام الجزائر الكبير بالدائرة الإفريقية لأمنها القومي و بالتهديد الذي يشكله إقليم الأزواد بصفة خاصة . وقد أفضت هذه الوساطة إلى التوقيع على اتفاق سلام بالجزائر في جويلية/٢٠٠٦ تحت اسم " تحالف ٢٣ ماي من أجل التغيير"[٢] الذي كان أثر المقاربة الجزائرية لإحلال الأمن في المنطقة واضحاً فيه . و لتجسيد الاتفاق أنشئ مجلس جهوي مؤقت للتنسيق و المتابعة يتم اختيار أعضائه بطريقة متفق عليها ، يتولى شؤون التنمية ويشرف على الميزانية المحلية و جميع مظاهر الأمن في المنطقة .

و على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي ، نص الاتفاق على تنظيم منتدى كيدال حول التنمية خلال ثلاثة أشهر بعد توقيع الاتفاق يفضي إلى إنشاء صندوق خاص للاستثمار، مع تسريع مسار تحويل صلاحيات التسيير إلى الجماعات المحلية ، ومنح قروض لإقامة مشاريع تنموية ، و تحديد التبادل التجاري و تنسيقه بين مناطق دول الجوار، و وضع نظام

---

[١] دخيل عبد السلام : قراءة في الأبعاد السياسية للمقاربة الأمنية الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي ، أزمة الطوارق في شمال مالي أنموذجا ، جامعة ٢٠ اوت ٥٥ ، سكيكدة .

[٢] عبد العالي عبد القادر : السياسة الخارجية الجزائرية تجاه دول الجوار : بين مقتضيات الدور الإقليمي و التحديات الأمنية ، المجلة الجزائرية للأمن و التنمية ، عدد ٧ ، ٢٠١٧ ، ص ٢٠ .

صحي يلائم طبيعة الأهالي الرحل والقضاء على عزلة المنطقة عبر تطوير شبكة الطرقات الرئيسية بين "كيدال" وداخل البلاد ، و بين داخل البلاد و المناطق الجزائرية[1] .

بيد أن تطبيق البنود السابقة شهد خلافات أخرى بين الطرفين تطلبت الدخول في مفاوضات جديدة برعاية الوسيط الجزائري انتهت بالتوقيع في ٢٠ فيفري/٢٠٠٧ بالجزائر على بروتوكول إضافي يضم ثلاث وثائق[2]:

* الأولى تخص الإجراءات التطبيقية العالقة في اتفاق جويلية/٢٠٠٦ .

* الثانية عبارة عن جدول زمني حدد آجال تسليم ٣٠٠٠ من عناصر التحالف لسلاحهم .

* أمّا الوثيقة الثالثة فتضبط شروط منتدى المانحين لتنمية منطقة شمال مالي (كيدال، تمبكتو وغاو) وطريقة تنظيم هذا المنتدى الذي عقد في ٢٣ و٢٤ مارس/٢٠٠٨.

ولم يؤد هذا الاتفاق إلى نتيجة ، فاشتد الاقتتال مجددا بين الطرفين في نفس شهر مارس/٢٠٠٨ ، فقامت الجزائر مرة أخرى بجمع الفرقاء في اجتماعات تفاوضية بالجزائر العاصمة دامت أربعة أيام (من ٢٤ إلى ٢٧ جويلية/٢٠٠٨) وتُوجت بتوقيع اتفاق لوقف القتال بين الطرفين وتثبيته ، إلى جانب التشديد على ضرورة السعي لإطلاق المساجين الموجودين عند كل طرف وإيجاد حلول لمسألة العائلات المشردة التي وصلت إلى الحدود . وحرصا على تنفيذ هذه البنود ، تم إنشاء لجنة مختصة للمراقبة تتكون من نحو مائتي عضو من الطرفين بالتساوي[3].

---

[1] نبيل بويبية: الأمن في منطقة الصحراء الكبرى بين المقاربة الجزائرية و المشاريع الأجنبية ، رسالة ماجستير، ٢٠٠٩ ، جامعة الدول العربية ، ص ص ١٨٥ – ١٨٩ .

[2] حسين بوقارة : مشكلة الأقلية الترقية و انعكاساتها على الاستقرار في منطقة الساحل الإفريقي ، مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية ،العدد ٧ ، ٢٠٠٨ ، الجزائر ،ص ٢٨ .

[3] بوطنية قوي : الإستراتيجية الجزائرية اتجاه التطورات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي ، مركز الجيرة للدراسات ، ٢٠١٧/٥/٣ ، ص٨ .

إن الجزائر بقدر امتلاكها و تحريكها لماكنة الدبلوماسية المعززة لعلاقات حسن الجوار وإطفاء النزاعات بالدول المجاورة إلا أن هشاشة البناء السياسي وشساعة مناطق الصراع صعَّب من مهمة الجزائر في تطويق و احتواء الاقتتالات المستمرة[١].

المطلب الثالث : التخوف من كيان دولة فاشلة مجاورة (أزمة مالي):

تشير الدراسات الإستراتيجية إلى أن الجزائر وجدت نفسها أمام دولة فاشلة تجسدها "الحالة المالية" وذلك بعد انقلاب أفريل/٢٠١٢ والذي أدى لاحقا إلى إعلان "كيان أزوادي" أشبه بالحالة الأزموية الفاشلة "والتي تجمع في خصائصها الفشل الدولتي الصومالي والأفغاني"[٢]، وما جرته لاحقا من أزمات ترتبط مفصليا بنشر وتوسع رقعة التهديدات الأمنية الصلبة والناعمة من انتشار تجارة السلاح ، الجريمة المنظمة ، الهجرة غير الشرعية ، هي تهديدات تضعها الجزائر و تتعامل معها بحذر ودقة لما لها من آثار ستكون تداعياتها واضحة على صعيد الوحدة الترابية للجزائر نتيجة للروابط الأثنية والتاريخية بين المكون الأمازيغي الطارقي الموجود في مالي والدول المغاربية.

و ترتكز الحركات الأزوادية على أربعة مكونات رئيسية تشكل القوة الضاربة عسكريا[٣] وهي:

١- المجندون الماليون والنيجيريون من أصول طارقية ممن كانوا يخدمون تحت إمرة الزعيم الليبي ، وكانوا يعملون في وحدة خاصة تسمى الوحدة ٣٢ يقودها نجل الزعيم الليبي الراحل "خميس القذافي" . وكانت آخر مجموعة من هؤلاء المجندين الماليين قد عادت في الثالث من أكتوبر/٢٠١١ واضطرت السلطات الإقليمية في "كيدال"إلى استقبالهم لدمجهم في الجيش النظامي المالي .

---

[١] وهيبة دالع ، مرجع سابق ، ص ٤٢ .

[٢] رنا أبو عميرة : الدول الفاشلة ، من كتاب أمريكا و الدولة الفاشلة ، دار ميريت للنشر ، ٢٠١٤ ، ص ١٠٣ .

[٣] بوطنية قوي ، مرجع سابق ، ص ٠٩ .

٢- المجندون السابقون في تحالف ٢٣ ماي/٢٠٠٦ الذي كان يرأسه إبراهيم"آغ باهانغا" قبل موته الغامض في أوت/٢٠١١ في حادث سيارة عائدا من ليبيا - حسب الرواية الرسمية المالية والجزائرية - سواء الذين انضموا للجيش النظامي المالي تطبيقا لاتفاقيات السلام وملحقاتها والذين هربوا منه عند اندلاع الأزمة ، أو من لم يدخلوا الجيش النظامي أصلا وتمسكوا بسلاحهم بعد اتفاقية الجزائر٢٠٠٦ . و ينحدر غالبية زعماء ومجندي هذه الحركات من قبيلة "أيفوغاس" و هي قبيلة طارقية قليلة العدد و لكن نفوذها السياسي في الشمال المالي واسع جدا.

٣- حركة أنصار الدين[١] الأزوادية التي يعتبر زعيمها :"إياد آغ غالي" أقدم وأبرز زعيم للمتمردين الطوارق بعد رحيل "آغ باهانغا" ومقتل القائد "بركة الشيخ"- العضو في التحالف الديمقراطي لـ٢٣ ماي من أجل التغيير و الذي يمثل رمز تمرد الطوارق السابق ، حيث عثر على جثته في ١١ أفريل/٢٠٠٨ قرب مدينة "كيدال"، وكاد مقتله يعجل بأتون الحرب التي اندلعت فيما بعد - وزعيم هذه الحركة هو رفيق سلاح للقادة التاريخيين للمتمردين الطوارق ، وقد عينته الحكومة المالية قنصلا عاما لمالي في جدة في خطوة قيل إنها سعي من الرئيس المالي "توماني توري" لإبعاد "آغ غالي" عن مركز قوته في "كيدال" قبل أن تطرده المملكة العربية السعودية لاتهامه بالقيام بمهام صنفتها المملكة "بالتخريبية"[٢].

وتسعى حركة أنصار الدين التي توصف بأنها حركة " تبليغية " حسب بعض المصادر في أزواد إلى " ضرورة إظهار الحالة الدينية الإسلامية للشعب الأزوادي" وذلك بتطبيق الشريعة وإقامة حكم إسلامي في أزواد . وقد توحدت مع الحركات الطوارقية الأخرى التي

[١] د/ وهيبة دالع ، مرجع سابق ، ص ٧٤ .

[٢] مزارة زهيرة، ميلود عامر ، ميلود عامر حاج : أزمة الطوارق في منطقة الساحل الإفريقي ، بين المخاطر الأمنية و الانفصال ، مجلة آفاق للعلوم الجلفة .

ليس لها توجه ديني نتيجة لالتقاء مصالح الطرفين إضافة لكون عدوهما واحد وهو الحكومة المالية[1].

٤- الدور الخفي الذي يلعبه تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي في توفير الدعم اللوجستي لبعض القيادات التي تنشط في هذا الصراع ، رغم حرص كل القيادات والمتحدثين باسم المتمردين الطوارق سواء في الداخل أو في دول الشتات في أوربا على نفي أي صلة لهم بتنظيم القاعدة . ويحرص كل طرف على اتهام الطرف الآخر بالتعاون السري مع التنظيم الإرهابي لتسجيل نقاط عند الأطراف الإقليمية أو الدولية التي يشكل التحرك الحر للتنظيم في دول الساحل و الصحراء تهديدات لمصالحها. إلا أن تقارير انفردت مصادر صحفية مالية بنشرها تؤكد مشاركة بعض قادة التنظيم المسلح في عمليات قتل بشعة استهدفت أفرادا من الجيش المالي .

٥- وهو طرف أخير، ليس بالمسلح ولم يشارك ميدانيا في النزاع القائم ، و يتمثل في بعض الأعيان و الموظفين السامين في الإدارة الإقليمية للشمال المالي كالحكام وعمد البلديات أو الدبلوماسيين السابقين ، وينحدرون في مجملهم من قبائل العرب والطوارق[2] الذين يشكلون الغالبية العظمى لسكان الشمال الذي يمثل حوالي ٧٠% من مساحة البلاد المقدرة بـ ٢٣٧٢٤١١ كلم مربع . من أبرز هؤلاء الرموز الوزير السابق في الحكومة "موسى اتراوري حمة آغ محمد"، وكذلك "أحمد ولد سيد محمد" وهو دبلوماسي موريتاني سابق ، إضافة لشخصيات عسكرية ومدنية أخرى هربت من مناطق الصراع خوفا من التصفية من طرف

[1] بشكيط خالد ، مرجع سابق ، ص ص ٧٦ – ٧٧ .

[2] عادل زقاغ : إدارة النزاعات الاثنية لفترة ما بعد الحرب الباردة ، دور الطرف الثالث ، رسالة ماجستير في العلوم السياسية ، ٢٠٠٣ ، جامعة باتنة ، ص ٦٤ .

القوات المالية أو المواطنين الماليين الزنوج الذين شاهدوا ما فعل متمردو الطوارق بأبناء جلدتهم من الزنوج[1] .

وبعد الإعلان الرسمي من طرف واحد على تأسيس "الكيان الأزوادي" الذي لم تعترف به أي دولة ، فالشكوك تزداد بإمكانية إضعاف وتهديد ما تبقى من الكيان المالي ونقل ذلك لدول ذات صفات بنيوية واقتصادية متشابهة ومجاورة[2] ، وبهذا الصدد وتماشيا مع هذا الاتجاه المتخوف من هذا الكيان الذي سيكون وفقا لهذه الرؤية مأوى حقيقي للقاعدة ، وذلك راجع لكون هذا الكيان الهجين الوليد منح (٢٠) حقيبة وزارية للقاعدة في الحكومة الأزوادية المعلنة.

[1] احمد شنة : العاصفة الزرقاء ، تفاصيل حرب مدمرة انتهت على طاولة مفاوضات جزائرية ، مؤسسة هديل للنشر و التوزيع ، ٢٠٠٠ ، الجزائر ، ص ١٨ .

[2] منى بومعزة : دور المنظمات الإقليمية في تسوية أزمة مالي ، كلية العلوم السياسية ، ٢٠١٦/٠٩/٢٥ ، جامعة عنابة ، ص ٢٢٨ .

المبحث الثالث : الجهود الجزائرية في تسوية النزاع في مالي :

حاولت الدول الأفريقية منذ استقلالها تنسيق جهودها والتعاون فيما بينها لحل مشاكلها في إطار منظمات جهوية وإقليمية أهمها منظمة الوحدة الإفريقية التي تأسست عام ١٩٦٣ بهدف تحقيق الأمن وبناء السلم في القارة ودعم حركات التحرر في الدول المستعمرة آنذاك ، و مع مطلع التسعينات ، حاولت بعض الدول الأفريقية على رأسها الجزائر إعادة تأهيل التنظيمات الجهوية و الإقليمية تماشيا واستجابة للتحولات و التغيرات التي طرأت على الساحة الدولية بعد نهاية الحرب الباردة خاصة على المستوى الأمني ، حيث أصبحت دول الساحل الإفريقي تواجه تهديدات أمنية مشتركة ، و في هذا السياق تم إنشاء ما يعرف بالاتحاد الإفريقي[١] ، و لقد حاولت كل دولة من الدول القائدة في القارة تقديم رؤية لتفعيل التنظيم الإقليمي لمواجهة التهديدات و التحديات الأمنية الجديدة التي تمس أمنها بالدرجة الأولى ، وبناء السلم في القارة ، خصوصا في الدول المنهكة من الحروب .

ولهذا ركزت الجزائر من خلال دورها في تفعيل عمل التنظيم الإقليمي على ضرورة إيجاد سياسات واستراتيجيات أمنية مشتركة لمواجهة ظاهرة الإرهاب الذي يجد له قواعد خفية في الجنوب أين تتوفر مصادر تمويله بالأسلحة من خلال انتشار تجارة الأسلحة في منطقة الساحل ، وهو ما أثر سلبا على قدرة هذه الدول على بناء السلم وتحقيق الاستقرار الأمني والسياسي بها ، بالإضافة إلى الهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة وتجارة المخدرات التي تعتبر هي الأخرى تهديدات أمنية مشتركة لدول المنطقة[٢] .

---

[١] بشكيط خالد ، مرجع سابق ، ص ص ١٥١ – ١٥٢ .

[٢] خلفة نصير : رهانات التهديدات الامنية في منطقة الساحل الافريقي و انعكاساتها على الدوائر الجيوسياسية و الامنية الجزائرية ، مجلة البحوث في الحقوق و العلوم السياسية ، المجلد ٠٣ ، العدد ٠٢ ، ٢٠١٨/٠٦/٠٤ .

لذلك فقد مرت جهود التعاون والتنسيق الأمني الإقليمي بين الدول الأفريقية بصفة خاصة بمرحلتين[١] :

* المرحلة الأولى : في إطار منظمة الوحدة الإفريقية والاتحاد الإفريقي .

* والمرحلة الثانية : في إطار تأسيس الشراكة الجديدة من أجل التنمية في إفريقيا.

أ) المرحلة الأولى : اقتصرت جهود التنسيق والتعاون الإقليمي لمكافحة ظاهرة الإرهاب والجريمة المنظمة على جهود دبلوماسية وقانونية بهدف تقنين ومأسسة عملية محاربة هذه الظواهر في إطار قانوني ومؤسساتي وذلك من خلال إدراج بعض المواد الخاصة بتعريف الجريمة والإرهاب في المعاهدة التأسيسية لمنظمة الوحدة الإفريقية والاتحاد الإفريقي[٢] ، وعقد اتفاقيات متعددة الأطراف في إطار منظمة الوحدة الإفريقية والاتحاد الإفريقي لتجريم مختلف الجرائم تمخضت عنها مجموعة من الصكوك والمواثيق والإعلانات ، بالإضافة إلى وضع آليات وإيجاد مؤسسات تتخذ الإجراءات الفعلية المناسبة لمكافحة التهديدات واستباقها ، والوقاية من النزاعات بما يضمن حلها بشكل سلمي .

ب) المرحلة الثانية : أدركت الدول المغاربية مبكرا منذ التسعينات خطر التهديد الإرهابي على أمنها القومي والإقليمي ، وأدركت أيضا أن أنجع وسيلة لمواجهة هذا التهديد ، فضلا عن بناء السلم بدول المنطقة لا يكون إلا من خلال العمل الجماعي على المستوى الإقليمي والقاري هذا ما جعل منظمة الوحدة الإفريقية تعتمد خلال دورتها العادية ٢٨ التي عقدت في داكار عام ١٩٩٢ القرار رقم / Res٢١٣AHG الذي يهدف إلى تعزيز التعاون وتنسيق

[١] ظريف شاكر ، مرجع سابق ، ص ص ١٣٩ – ١٤٠ .

[٢] د/ ناصر بوعلام ، مرجع سابق ، ص ٢٠٠ .

الجهود بين الدول الأعضاء من أجل محاربة ظاهرة التطرف و استخدام الدين لارتكاب أعمال العنف[١] .

المطلب الأول : وساطة جزائرية ناجحة في خضّم التحديات (الأزمة في شمال مالي):

يعكس موقف الجزائر من تطورات الأزمة في شمال مالي مدى تمسّك الجزائر بمبادئ سياستها الخارجية ؛ إذ رفضت التدخّل الفرنسي ، وحاولت مقاومته إلى الرمق الأخير، كما رفضت المشاركة في ملاحقة الجماعات الإرهابية بشمال مالي ؛ متذرعةً بمبدأ عدم مشاركة الجيش الجزائري في أية عمليات عسكرية خارج التراب الوطني[٢] .

غير أنّ هذا الموقف الأخير نتج عنه ردود أفعالٍ داخليةٍ ودولية ، طالبت الجزائر بضرورة مراجعة هذا المبدأ والتخلّي عنه ، وذلك نظير التطورات التي شهدتها الساحة الإقليمية المغاربية والساحلية ، وانتشار الإرهاب والتهريب على حدودها ، والذي لم تعد تكفي معه الحلول الوطنية المنفردة ؛ بقدر ما يتطلب تعددية الأطراف والتعاون الإقليمي.

في بداية الأمر، وبخصوص ما حدث في ٢٠١٢م من تمرّدٍ جديدٍ للطوارق[٣] ، عبّر المسؤولون الجزائريون أنهم يتبنّون موقف «الحياد الإيجابي» ، وتُرجع الباحثة « لورنس عايدة عمور» هذا الموقف إلى اعتبارات داخلية ؛ بحكم أنّ الجزائر في تلك الفترة كانت تشهد انتخابات تشريعية عام ٢٠١٢م ، وبصدد التحضير لانتخابات رئاسية في ٢٠١٤م، لذلك لم

---

[١] دريس باخوية : دور الجزائر في تعزيز الامن و محاربة الإرهاب بمنطقة الساحل و المغرب العربي ، الملتقى الدولي ، الدور الإقليمي للجزائر ، ٢٨ – ٢٩ افريل ٢٠١٤ ، جامعة تبسة ، ص ص ٩ – ١٤ .

[٢] سيدي احمد ولد احمد سالم : أزمة شمال مالي و الاحتمالات المفتوحة ، مركز الجزيرة للدراسات ٢٠١٢/١٢/١٣ : الخبر .

[٣] منى بومعزة ، مرجع سابق ، ص ٢٣٠ .

تول أهمية بالغة لما حدث في شمال مالي[1] ، غير أنها سرعان ما غيّرت موقفها جذريّاً – بعد تعقّد الأمور– حيث عرضت وساطتها بين الفرقاء السياسيين .

انطلق المسار التفاوضي بين الحكومة المالية ومنسقية الحركات الأزوادية ، في جويلية ٢٠١٤م ، بالجزائر، و بمشاركةٍ دوليةٍ مشكّلةٍ من : المنظمة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا ، الاتحاد الإفريقي ، الأمم المتحدة ، الاتحاد الأوروبي ، منظمة التعاون الإسلامي ، إضافة إلى : بوركينافاسو و موريتانيا و النيجر و تشاد ؛ بوصفهم أعضاء في فريق الوساطة.

و قد واجهت الوساطة الجزائرية في الأزمة في شمال مالي صعوبات وعراقيل عدة ، لكن برغم كلّ الصعاب يمكن القول بأنّ الجزائر قد نجحت في مساعيها هذه ؛ إذ تُوّجت وساطتها بتوقيع اتفاق عام ٢٠١٥م ، فما قامت به الدبلوماسية الجزائرية ، يُعدّ نجاحاً سياسيّاً للجزائر، وإيذاناً بعودتها إلى الساحة الإفريقية من بابها الواسع[2].

المطلب الثاني : مقاربات الجزائر في علاقاتها بدول الساحل الإفريقي :

تعتمد الجزائر في علاقاتها بدول الساحل على عدة مقاربات أهمها :

١ – المقاربة الأولى : ثنائية الأطراف :

تعتمد فيها على تطوير علاقاتها بدول المنطقة سياسيّاً ودبلوماسيّاً وأمنيّاً[3] ، فعلى الصعيد الاقتصادي ؛ كان هناك حضورٌ لشركة "سوناطراك/Sonatrach" الجزائرية في شمال مالي بشكلٍ خاص ، وبرغم أنّ مالي ليست بلداً نفطيّاً فإنّ "حوض تاوندي"يعتبر واعداً ، وقد بدأت "سوناطراك" بعمليات الحفر والتنقيب في "حوض تاوندي" الغني بالنفط منذ ٢٠٠٧م .

---

[1] عزمي بومدين : أزمة شمال مالي و المقاربة الجزائرية ، تاريخ و ساعة الاطلاع ، ٢٠١٧/٠٣/١٠ ، الحوار .

[2] خذير فتيحة : دور الجزائر الأمني في تسوية النزاعات الإقليمية ، دراسة حالة مالي ٢٠١١–٢٠١٩ ، ماستر علوم سياسية ، جامعة تيزي وزو ، ٢٠١٩ ، ص ٦٠ .

[3] د/ وهيبة دالع ، مرجع سابق ، ص ص ٣٢٢ – ٣٢٦ .

وسعياً منها لتحسين علاقاتها بجيرانها «الجدد» ؛ قامت الجزائر (قبل الانقلاب على "أمادو تومانو توري") بتقديم ١٠ ملايين دولار منحةً لمالي في ٢٠١١م ؛ للمساهمة في تنمية شمالها[١] ، فضلاً على ذلك ؛ مسحت الجزائر ديون ١٤ دولة إفريقية ، معظمها من دول الساحل الإفريقي، بلغت ٩٠٢ مليون دولار.

أما على الصعيد العسكري ؛ فقد عملت الجزائر في نهاية ٢٠١١م بتنفيذ تمارين تكوينية لقوات خاصّة مالية و نيجيرية ، كما أرسلت الجزائر قوات خاصّة لتدريب قطاعات من الجيش المالي ؛غير أنّ المجموعة الاقتصادية لدول "غرب إفريقيا/CEDEAO" عرقلت العملية.

٢ – المقاربة الثانية : متعددة الأطراف :

تعمل من خلالها الجزائر على تشكيل أطرٍ إستراتيجية ، وتنخرط في مبادرات أمنيةٍ إقليمية ، سواء إفريقية المنشأ ، أو المقترحة من طرف القوى الكبرى الغربية.

فبغية المساهمة في أمن المنطقة الساحلي – الصحراوي[٢] ؛ تنخرط الجزائر في كلّ الترتيبات الأمنية في هذا الفضاء الجيوسياسي ، بل تقود بعضها ، وخاصّة إستراتيجية« دول الميدان»، والتي تضمّ كلاً من : مالي والنيجر وموريتانيا برعايةٍ جزائرية ، و وضعت هذه الإستراتيجية التنسيق فيما بين هذه الدول كهدفٍ لها لمواجهة التحديات الأمنية بالمنطقة ، و خاصّة الإرهاب عبر الوطني ، مع ربطها بالتنمية كشرطٍ مسبقٍ للأمن في هذا الفضاء.

علاوةً على انخراط الجزائر في مختلف الأطر الإستراتيجية الموجودة في الساحل ، والتي تصوغها القوى الكبرى ، وخاصّة " مبادرة عبر الساحل لمكافحة الإرهاب/TSCTI " (لملاحقة

[١] د/ ناصر بوعلام ، مرجع سابق ، ص ص ١٩٨ – ١٩٩ .

[٢] علي . ع : موقف الجزائر من أزمة مالي ثابت و لن يتغير ، جريدة وقت الجزائر ، العدد ١٢٩١ ، ٢٠١٨ .

التنظيمات الإرهابية في الساحل الإفريقي) التي أطلقتها الولايات المتحدة الأمريكية في ٢٠٠٥م ، وتضمّ العديد من دول الساحل ، من بينها الجزائر.

وتواجه كلّ هذه الترتيبات الأمنية والأطر الإستراتيجية صعوبات ميدانية عدّة حدّت من فعاليتها ، لعلّ في صدارتها غياب الثقة بين بلدان المنطقة ، الضعف الشديد الذي تعانيه كلّ دول الساحل باستثناء الجزائر، خصوصاً على الصعيد العسكري[١] ، فشل أجهزتها الأمنية ، ما يجعل الجزائر مجبرة على بذل مجهوداتٍ مضاعفةٍ من أجل تأمين نفسها.

٣- الحوار مقاربة الجزائر لحل الأزمة في مالي :

تتعامل الجزائر وفق إستراتيجية محكمة لإيجاد حل للأزمة في شمال مالي بعيدا عن التدخل الأجنبي والخارجي و الصراع بين أطراف النزاع في مالي وبالخصوص الطرف الفرنسي ، حيث ترى أن أي تدخل خارجي أجنبي من شأنه تهديد الأمن والاستقرار في المنطقة ككل وانعكاسه على الأمن القومي الجزائري ، لذلك فقد ركزت الدبلوماسية الجزائرية على الحوار المباشر مع جميع الأطراف الفاعلة في الأزمة[٢] ، وهو ما جسدته الزيارة الرسمية لرئيس الحكومة المالية إلى الجزائر واستقبال وفد من حركة أنصار الدين فضلا عن وفود من دول الجوار، وهو ما يتطابق مع ضرورة الحل السلمي وفقا للمنظور الجزائري .

كما أن الدبلوماسية الجزائرية تركز بشكل كبير على استبعاد أي تدخل أجنبي في شمال مالي خصوصا في ظل التنافس الأجنبي في المنطقة[٣] ، الذي سيزيد من شدة التهديدات الأمنية بالمنطقة ويعطى للجماعات الجهادية المتشددة غطاء لإضفاء الشرعية على أعمالها

---

[١] إبراهيم مجاهدي : دور الدبلوماسية الجزائرية في تسوية النزاعات المسلحة ، النزاعات الإفريقية نموذجا ، مجلة صوت القانون ، عدد ٠٨ ، ٢٠١٧ ، ص ٢٤٩ .

[٢] وهيبة خبيزي ، مرجع سابق ، ص ١٦ .

[٣] ابراهيم مجاهدي ، مرجع سابق ، ص ص ٢٤٨ – ٢٥٠ .

وجلب الجهاديين للمنطقة ويغذي الأزمات ، الأمر الذي استدعى ضرورة تكيف الدبلوماسية الجزائرية مع المشاريع الإقليمية والدولية لإدارة الأزمة في مالي[١].

كما قامت الجزائر منذ اندلاع الأزمة في مالي في جانفي ٢٠١٢ باعتبارها الوسيط الأول بدعوة أطراف النزاع لوقف إطلاق النار والجلوس إلى طاولة الحوار والمفاوضات لإيجاد تسوية سلمية للأزمة ، كون معالجة الأزمة المالية يقتضي الحلول الأمنية والعسكرية ولكن في إطار إقليمي[٢] .

وتعتبر المقاربة الجزائرية لبناء السلم في مالي مقاربة سياسية دبلوماسية تعتمد على القوة الناعمة وتسعى إلى إيجاد تسوية للأزمة بعيدا عن الحلول العسكرية التي تطالب بها الدول الأجنبية وعلى رأسها فرنسا .

٤ – مقاربة الجزائر التنموية لبناء السلم بمنطقة الساحل الأفريقي :

تقوم المقاربة الأمنية الجزائرية أيضا في منطقة الساحل الأفريقي في ظل التحديات والتهديدات الأمنية التي تشهدها المنطقة على مبدأ اعتماد مقاربة تنموية لمواجهة هذه التحديات التي تعرفها المنطقة إدراكا منها بأهمية العلاقة القائمة بين الأمن وعملية التنمية ، ولهذا تدعو الجزائر إلى تفعيل مبادرة آلية الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا – النيباد[٣]. باعتبار أن الجزائر دولة مؤسسة ومفعلة للمبادرة ، ولها دور كبير في الدفاع عن الوحدة الإفريقية والتنمية في القارة السوداء عموما و المنطقة المغاربية خصوصا لأن تحقيق و تطوير مجالات التنمية بأفريقيا يشكل الرهان المستقبلي الذي يتبنى اعتماده من أجل مواجهة

---

[١] عبد النور بن عنتر : البعد المتوسطي للأمن الجزائري ، المكتبة العصرية للطباعة ، ٢٠٠٥ ، الجزائر ، ص ص ٢٥ – ٢٦

[٢] محمد السيد عرفة : تجفيف مصادر الإرهاب، ط١ ، جامعة نايف للعلوم الأمنية ، ٢٠٠٩ ، الرياض ، ص ص ٢٩٧ – ٣٠١ .

[٣] بشكيط خالد ، مرجع سابق ، ص ص ١٤٧ – ١٥٠ .

التحديات الأمنية وتحقيق السلم و التنمية المستدامة بأفريقيا . وتظهر أهمية المقاربة التنموية التي تعتمدها الجزائر لمواجهة التحديات الأمنية من خلال الدور الفعال و النشط في إيجاد مبادرة "النيباد" و العمل على تحقيقها إفريقيا[1].

و نظرا للتحولات السياسية التي تعرفها البيئة الجهوية والإقليمية للجزائر على مستوى دول الساحل الإفريقي التي تشكل تهديدات أمنية حقيقية للأمن القومي الجزائري يرى الكثير من الباحثين أن الدبلوماسية الأمنية الجزائرية في حاجة إلى إعادة قراءة الواقع الجيوسياسي الإفريقي سياسيا وأمنيا بهدف صياغة رؤية إستراتيجية أمنية وطنية استباقية لمواجهة التهديدات الراهنة والمستقبلية وذلك بمراعاة الجوانب التالية[2] :

أ) إعادة قراءة مدى نجاعة الدبلوماسية الأمنية الجزائرية وقدرتها على الاستجابة والتوافق مع وزن الدولة وقدرتها الجيوسياسية ودبلوماسيتها النشطة تاريخيا -

ب) إعادة قراءة واقع الأمن الجزائري بشكل استشرافي بهدف تقوية المنظومة الدفاعية وزيادة احترافية الجيش الجزائري لحماية الحدود الجزائرية ومواجهة التهديدات الأمنية الصلبة واللينة.

ج) إعادة النظر في ضمان إجراءات دستورية تمنح للجيش الجزائري حق التدخل وملاحقة الجماعات الإرهابية خارج حدود الدولة الجزائرية .

المطلب الثالث : الوساطة الجزائرية وهندسة بناء السلم في مالي :

خاضت الجزائر من منطلق ومبدأ حسن الجوار الوساطة الدبلوماسية لحل مشكلة الأزواد منذ عام ١٩٩١ بين الحركة الشعبية لتحرير الأزواد والجبهة العربية الإسلامية للأزواد لغرض وقف العمليات المسلحة .

---

[1] وهيبة خبيزي ، مرجع سابق ، ص ص ٥٦ – ٥٧ .

[2] بوطنية قوي ، مرجع سابق ، ص ٣٥ .

١ – الوساطة الجزائرية لبناء السلم في مالي (١٩٩٠) :

أدرك الساسة في الجزائر منذ السنوات الأولى لبداية نزاع الطوارق على السلطات المركزية في مالي أن ترك الأمور وعدم الاهتمام بما يدور على الحدود الجنوبية للبلاد من شأنه أن يؤثر على الأمن الداخلي للجزائر، ويزعزع الاستقرار في المنطقة ككل ، وما ينجم عنه من أزمات إنسانية وفتح الباب واسعا أمام تدخل الأطراف الخارجية في المنطقة[١].

هذا ، و قامت الجزائر بالوقوف موقفا يهدف للحفاظ على الوحدة الترابية لمالي وضمان عدم إقصاء أو تهميش السكان الطوارق ، وقد أثار هذا الموقف غضب المتمردين الطوارق الذين كانوا يأملون أن تتخذ الجزائر موقفا لصالحهم[٢].

وقد بدأ التحرك الملموس للدبلوماسية الجزائرية في المنطقة مع تجدد التوتر بين الطوارق في بداية التسعينات حول مناطق " كيدال"، وتوجت الجهود الدبلوماسية في هذا الاتجاه بعقد قمة رباعية ضمت ؛ الجزائر ، ليبيا ، النيجر ، مالي في مدينة "جانت" في سبتمبر ١٩٩٠ حيث أكدت الدول المشاركة على عدم استعمال القوة لحل مشكل الطوارق ، وتعهدت الدول الأطراف المشاركة في هذا اللقاء على ضرورة تنمية المناطق الحدودية ووضع حد للتهميش الذي يعيشه السكان[٣] .

وبغية انجاز تلك المهمة تم تشكيل لجنة وزارية تضع وزراء خارجية الدول المشاركة[٤] ، مع التأكيد على مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وعلى ضرورة تعزيز التعاون

---

[١] عبد الحق بن جديد و باسط سميرة ، استراتيجية الجزائر لمكافحة الارهاب على المستوى الاقليمي و الدولي ٢٠١٤/٩٩ ، مجلة الجزائرية للامن و التنمية ٢٠١٤ ، ص ٣٨ .

[٢] ليلى قارة : الوساطة الجزائرية في النزاع المالي ، رسالة ماجستير في العلوم السياسية ،٢٠١٠ ، جامعة الجزائر ٣ ،ص ٥٨

[٣] عشوي علي ، مرجع سابق ، ص ٩٦ .

[٤] عزمي بومدين : أزمة شمال مالي و المقاربة الجزائرية ، ٢٠١٢/١٠/٢٧ ، الحوار المتمدن .

المشترك ، فضلا عن العمل على إدماج سكان الطوارق ، و مكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية[1] ، غير أن تماطل الدول في تطبيق تلك الإجراءات في ظل غياب صوت موحد للطوارق أجل حسم قضية الطوارق .

٢ – اتفاقية تمنراست (١٩٩١) :

و كان هذا الاتفاق بين السلطات المالية مع العناصر المسلحة تحت إشراف الوساطة الجزائرية ، حيث التقى ممثلو الحكومة المالية يوم ٣٥ جانفي ١٩٩١ بتمنراست[2] ، وقد ضم ممثلي الحركتين المتمردتين اللتين كانتا موجودتين خلال تلك الفترة وهما الحركة الشعبية لتحرير الأزواد ، والجبهة العربية الإسلامية للأزواد ، وذلك لإجراء المفاوضات التي أدت إلى التوقيع على اتفاق يقضي بوقف الأعمال المسلحة ، نصت هذه الاتفاقية على[3] :

وقف إطلاق النار– إطلاق سراح المسجونين – إعادة توطين العناصر المتمردة – التخفيف من التواجد العسكري الحكومي في شمال البلاد – إبعاد الجيش عن إدارة الشؤون المدنية – تفكيك بعض المراكز العسكرية – إدماج العناصر المتمردة في القوات المسلحة – الإسراع في تطبيق فكرة اللامركزية – توجيه ٧٣% من قروض البرنامج للاستثمار نحو المناطق الشمالية .

وفي مارس ١٩٩١ ، انعقد في " قاوه" شمال مالي لقاء لجنة المتابعة لتنفيذ اتفاقيات تمنراست ، هذه اللجنة عاينت عدم احترام الحركات المتمردة لبعض التزاماتها من بينها إطلاق سراح المساجين الموجودين لديها وكذلك عدم احترام وقف إطلاق النار .

---

[1] تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٩ : التغلب على الحواجز : قابلية التنقل البشري و التنمية ، منشورات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، ص ص ٦٢ – ٦٣

[2] بشكيط خالد ، مرجع سابق ، ص ١٣٨ .

[3] احمد شنة ، مرجع سابق ، ص ص ١٧٢ – ١٧٣ .

من جانفي ١٩٩١ ولغاية التوقيع على اتفاقية تمنراست في ٢٦ مارس من نفس السنة قام المتمردون بسبعة هجمات خلفت قتيلين وخمسة جرحى في حين أن سبعة سيارات جرى خطفها بالإضافة إلى خسائر مادية معتبرة .

بعد سقوط الدكتاتورية في ٢٦ مارس ١٩٩١ عبرت السلطات الانتقالية عن تمسكها باتفاقية تمنراست ، مع عقدها عدة لقاءات مع مسؤولي التمرد ، وقد شهدت هذه المرحلة ميلاد تنظيمين مسلحين جديدين هما : الجيش الثوري لتحرير الأزواد ، والجبهة الشعبية لتحرير الأزواد[١] .

* لقاء الجزائر العاصمة الأول ٢٩ / ٣٠ ديسمبر١٩٩١: يتعلق الأمر بلقاء أولي بين الحكومة المالية وممثلي الحكومة الجزائرية سمح بتحديد وتحضير إطار المفاوضات والوساطة التي ستقودها الجزائر .

* لقاء الجزائر العاصمة الثاني ٢٢/ ٢٤ جانفي ١٩٩٢: خلال جلسة المفاوضات الأولية وتحت إشراف الجمهورية الجزائرية توصلت الأطراف المشاركة للاتفاق حول النقاط التالية[٢] : توقيع هدنة – الإطلاق المتبادل لسراج المسجونين – تنصيب لجنة مستقلة للتحقيق – ضرورة متابعة المفاوضات .

* لقاء الجزائر العاصمة الثالث ١٥ /٢٥ مارس ١٩٩٢ : في هذا اللقاء الثالث توصل لتحقيق الاتفاق الوطني الذي وقع فيما بعد في بماكو .

* لقاء تمنراست ١٦/٢٠ افريل ١٩٩٤ : تعلق الأمر في هذا اللقاء ب[٣]:

---

[١] احمد شنة ، مرجع سابق ، ص ١٧٥ .

[٢] عشوي علي ، مرجع سابق ، ص ٣٥ .

[٣] عشوي علي ، مرجع سابق ، ٩٧ .

التوصل لتقييم عملية تطبيق الاتفاق الوطني وتحديد الطرق والوسائل الممكنة التي ستسمح للانتهاء من عملية تطبيق الاتفاق ، وبعد تبادل الاقتراحات بين الطرفين توصلا لوضع موضع التطبيق العمليات التي ستسمح بتفعيل سير الاتفاق الوطني في أبعاده الأمنية ، العسكرية ، المؤسساتية والسياسية وفي مجال التنمية .

* لقاء ١٥/١٠ ماي ١٩٩٤ : تطرق للمسائل الأخرى المرتبطة باتفاق لقاء تمنراست وتخص : تقدير عدد مقاتلي الجهات والحركات الموحدة للازواد (mfua) المتبقي من اجل إدماجه في مختلف أسلاك الدولة بهدف الغلق النهائي لقواعدها (mfua) – عملية الإدماج في الوظيف العمومي للمقاتلين وإعادة إدماجهم في الحياة المهنية والاقتصادية ، مع تقديراتهم للغلاف المالي الضروري للتكفل بإعادة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي(المشاريع السوسيو–اقتصادية) للمقاتلين في صفوف القوات المسلحة والأمن[١] .

من جهة أخرى تم عقد اتفاق يتعلق بتفكيك قواعد (mfua) الجهات والحركات الموحدة للأزواد – وضع جهاز أمن لحماية الأشخاص والممتلكات – تنصيب لجنة ستعود لها مهمة التنظيم ، وابتداءا من ١٥ جوان ١٩٩٤ تتم عملية إدماج المقاتلين – تنصيب لجنة تفكيك القواعد العسكرية التي تبدأ عملها تحت إشراف الوسيط الجزائري في أجل لا يتعدى ١٥ أكتوبر ١٩٩٤– تنصيب لجنة إعادة الإدماج لمقاتلي (mfua) .

وقد تلا هذا الاتفاق عمليات تقتيل راح ضحيتها ٩ طوارق في نشاران في شهر ماي ١٩٩٤ والتي قادتها الحركة الشعبية الغوندا كوي MpGk ، وهو ما أدى بعناصر الجبهة الإسلامية العربية للأزواد للانتقام من سكان بلدة قاقا الحضر، الأمر الذي جعل اتفاق السلام في مهب الريح[٢].

---

[١] عمار جفال : وجهة نظر حول طبيعة التهديدات على الحدود الجنوبية الجزائرية ، العالم الاستراتيجي للجزائر ، مركز الشعب الشعب للدراسات الاستراتيجية ، العدد ٧ ، نوفمبر ٢٠٠٨ ، ص ١٠ .

[٢] عشوي علي ، مرجع سابق ، ص ٩٨ .

* لقاء تمنراست ٣٠/٢٧ جوان ١٩٩٤ : قام الطرفين في هذا اللقاء بتحليل الأوضاع واستعراض العوامل السلبية التي ساهمت في تدهور الوضع الأمني ، وقد سجل الطرفان و اظهرا إرادتهما التامة لتجاوز سوء التفاهم ، وعلى متابعة جهودهم من اجل التطبيق السليم للاتفاق الوطني وللقرارات المتخذة في الجزائر في ماي ١٩٩٤ ، وقد نص الاتفاق على ما يلي :

أ . إدانة الانحرافات غير المراقبة : كما أبرز الطرفان أن مهمة التعزيزات العسكرية بهدف حماية كل السكان وإعادة الأمن ، وان سحبها سيتم بالتدريج من طرف السلطات المختصة ، وهذا وفقا لتطور الأوضاع الأمنية ، وتنصيب الوحدات الخاصة في مناصبها – تسيير عملية الإدماج في جو من الثقة والأمن من جهة ومن جهة أخرى التنصيب التدريجي للمدمجين في المواقع المختارة ، وأخيرا استعمالهم في مهمة قيادة الأركان بقيامهم بمهمات وبعثات تحسيسية سيتم تنظيمها بهدف عودة المدمجين لوحداتهم بكل احترام و الالتزام الدائم بسريان قرارات الجزائر التي اتخذت في ماي ١٩٩٤ .

ب . محاربة العصابات : التزم الطرفان بالقيام كل من جهته بعمليات تحسيسية وإعلامية بهدف المساهمة في نزع عوامل اللأمن ، كما التزم الطرفان كذلك بمحاربة ظاهرة العصابات تحت أي شكل من الأشكال ومهما كان مصدرها ، كما سيتم توحيد جهود الطرفين في الميدان من أجل تأمين كل مكان بدون استثناء ، كما التزم الطرفان بتجنب كل فعل من شأنه أن يعرقل تطبيق الاتفاق الوطني والقرارات المتخذة في لقاء الجزائر ١٥ ماي ١٩٩٤ .

وقد استمر المد والجزر لغاية ٢٦ مارس ١٩٩٦ حيث نظمت الدولة المالية بمدينة "تومبوكتو" حفل سمي" شعلة السلام " تم خلاله حرق كل الأسلحة التي جمعت بعد استعمالها في نزاع شمال مالي ، وقد شاركت الجزائر في هذا الاحتفال الرمزي[١].

[١] د/ غضبان سمية ، مرجع سابق ، ص ٥٠ .

إلا أن عدم احترام الطرفين للاتفاقات المبرمة بينهما في كل مرة يؤدي إلى احتدام المواجهة من جديد ، لتدخل الجزائر على خط الوساطة لوعيها بخطورة النزاع الطوارقي على أمنها القومي ، خاصة مع وجود أطماع خارجية تتربص بالمنطقة ، إلا أن هذه الوساطة ما لبثت أن علقت في أفريل ٢٠٠٥ اثر انتقادات وجهتها الصحافة المالية للجزائر، لتعود فيما بعد اثر اشتداد الصراع بداية من سنة ٢٠٠٦ ، والتي كللت بقيام " التحالف الديمقراطي من اجل التغيير"[١].

هذا، وأفضت الوساطة الجزائرية في النزاع بين الجيش المالي ومتمردي حركة التحالف الديمقراطي من أجل التغيير إلى التوقيع على اتفاق لتسوية النزاع المسلح الذي كان يهدد منطقة الساحل الإفريقي ، وقد نص هذا الاتفاق على ، التمسك بالجمهورية الثالثة لمالي والتأكيد على التمسك باحترام الوحدة الترابية والوحدة الوطنية – التأكيد على الحرص على السلم والاستقرار والأمن في البلاد والتفرغ لمهمات التنمية الاجتماعية والاقتصادية لمناطق الشمال ومنها كيدال – ترقية ديناميكية لتعويض التأخر الذي تواجهه منطقة كيدال في المجال الاجتماعي والاقتصادي – التأكيد على ضرورة ترقية التنوع الثقافي المالي مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصية مناطق الشمال والتذكير بمكتسبات العقد الوطني في أفريل ١٩٩٢ الذي اعترف بخصوصية شمال مالي وضرورة تكفل أهالي المنطقة بقضاياهم المحلية ، ومشاركتهم في التسيير الوطني والتأسيس لمسار اقتصادي للتعاون والتنمية بمساهمة شركاء أجانب – الأخذ في الاعتبار تفكك منطقة " كيدال" القاحلة نظرا إلى عدم تطورها وافتقارها الواضح للهياكل القاعدية الضرورية لتطويرها ونظرا إلى ارتباط أهالي المنطقة بالرعي[٢] .

مقتنعون بأنه لا يمكن أن تكون هناك تنمية مستدامة بدون تجنيد كل الموارد البشرية وتثمين الطاقات المحلية ، و الأخذ في الاعتبار التلازم بين التنمية والأمن والاستقرار، ونظرا

---

[١] ظريف شاكر ، مرجع سابق ، ص ٣١ .

[٢] بن عائشة محمد الأمين : الدبلوماسية الجزائرية و المعظلة الأمنية في مالي ، ٢٠١٨/١٢/١٤ .

إلى التزام الحكومة بإيجاد حل سياسي مستديم بل نهائي للازمة ، سيتم أخذ الإجراءات اللاحقة لمصلحة منطقة" كيدال" ، ولتجسيد ذلك نص الاتفاق على إنشاء مجلس جهوي مؤقت للتنسيق والمتابعة حيث يتم اختيار أعضاؤه بطريقة متفق عليها ، يتولى شؤون التنمية ويشرف على الميزانية المحلية وجميع مظاهر الأمن في المنطقة[1] .

وفي الجانب الاقتصادي والاجتماعي تم الاتفاق على تنظيم منتدى في "كيدال" حول التنمية خلال ثلاث أشهر بعد توقيع الاتفاق ، يفضي إلى إنشاء صندوق خاص للاستثمار مع تسريع مسار تحويل صلاحيات التسيير إلى الجماعات المحلية ، ومنح قروض لإقامة مشاريع تنموية ، وتحديد التبادل التجاري وتنسيقه بين مناطق دول الجوار، ووضع نظام صحي يفهم طبيعة حياة الأهالي الرحل ، والقضاء على عزلة المنطقة بواسطة تطوير شبكات الطرقات الرئيسية بين گيدال وداخل البلاد ، وبينها وبين المناطق الجزائرية ، كما نص اتفاق الجزائر على إنشاء إذاعة جهوية وروابط التلفزيون الوطني بغية تصدير القيم الثقافية للمنطقة ، ووضع نظام تعليمي و تخصيص منح للدراسة بالخارج ، ومواصلة العمل مدة ١٠ سنوات بالنظام الجنائي التفضيلي المحدد بالعقد الوطني لمناطق شمال مالي بهدف جلب المستثمرين.

فضلا عن إنشاء لجنة متابعة من تسعة (٠٩) أعضاء تتشكل من ثلاثة (٠٣) ممثلين من طرفي الأزمة إضافة إلى الوسيط الجزائري ، ويكون مقرها في "كيدال" للسهر على تطبيق ما تم التوصل والاتفاق عليه ، وتتفرع عنها مجموعة تقنية للأمن تشرف على عملية استرجاع الأسلحة والذخيرة والمعدات العسكرية المستولى عليها ، مع تسوية الوضعية الاجتماعية والمهنية للمقاتلين الطوارق ، وتلتزم الحكومة المالية بإطلاق سراح جميع الأشخاص

[1] نبيل بويبية ، مرجع سابق ، ص ١٣٩ .

المحجوزين بعد الأحداث ، وتسهيل عملية عودة الهياكل العسكرية والأمنية المنتشرة في المنطقة إلى مستواها السابق[1] .

بعد ذلك ظهرت عدة نقاط خلافية في فهم بعض بنود الاتفاق تطلبت الدخول في مفاوضات برعاية الوسيط الجزائري انتهت بالتوقيع في ٢٠ فيفري ٢٠٠٧ في الجزائر على بروتوكول إضافي يضم ثلاث (٠٣) وثائق: تتعلق الأولى بالإجراءات التطبيقية العالقة في اتفاق جويلية ، والثانية تكمن في جدول زمني يحدد آجال تسليم ٣٠٠٠ من عناصر التحالف لسلاحهم ، أما الثالثة فتتعلق بشروط منتدي المانحين لتنمية منطقة شمال مالي (كيدال ، تمبكتو ، فاو) وطريقة تنظيم هذا المنتدى والذي عقد في ٢٣ و ٢٤ مارس ٢٠٠٨[2].

إلا أن الأزمة لم تنته ، بتواصل الاتهامات المتبادلة حول عدم التزام كل طرف ببنوده ، نظرا لتواصل القتال ابتداءا من مارس ٢٠٠٨ ، لتقوم الجزائر بجمع فرقاء الأزمة بالجزائر العاصمة في ٢٤ إلى ٢٧ جويلية توجت بتوقيع اتفاق لوقف إطلاق النار بين الطرفين ، فضلا عن التشديد على ضرورة إطلاق مساجين كل طرف ، وتم إنشاء لجنة مختصة لمراقبة تنفيذ الاتفاق تتكون من ٢٠٠ عضو من الطرفين بالتساوي.

ليتم اجتماع أخر نهاية شهر أوت ٢٠٠٨ الذي تطرق إلى الوحدات الخاصة ، وحل المشاكل الاقتصادية وإدماج الشباب في هذه المنطقة في إطار برنامج مسطر[3].

* اتفاق الجزائر ٢٠٠٩ : حيث دعت الجزائر إلى عقد الاجتماع الطارئ في مدينة تمنراست سنة ٢٠٠٩ بعد اندلاع الاشتباكات في نيجيريا بين الجيش ومتمردي جماعة بوكو حرام المسلحة التي تعد على علاقة مع تنظيم القاعدة في المنطقة .

---

[1] د/ عادل بن عمر : دور الدبلوماسية الجزائرية في ادارة النزاعات الداخلية في افريقيا ، دراسة الحالة المالية، مجلة الحقوق و العلوم السياسية،العدد ٢٠١٩/٠١/١١ ، ص ص ١٣٢ – ١٣٤ .

[2] نبيل بويبية ، مرجع سابق ، ص ١٤٠ .

[3] رحوال زينب ، مرجع سابق ، ص ص ٦٤ – ٦٦ .

حلت من خلالها الجزائر مشكلة تسهيل عمل الجيوش النظامية لدول الساحل الأفريقي بما يمكنها من مطاردة الإسلاميين وراء الحدود وضرب معاقل تنظيم القاعدة وتجفيف منابع الدعم والإمداد اللوجستي ، كما اتفقت كل من الجزائر وليبيا وموريتانيا ومالي والنيجر من السماح لهيئات أركان الجيوش الخمسة التابعة لها بالمطاردة المستمرة للجماعات الإسلامية المنضوية تحت لواء تنظيم القاعدة في المناطق الصحراوية[١] .

٣ – الوساطة الجزائرية بعد (٢٠١٢) :

لم تهدأ الجهود الجزائرية منذ سنة ٢٠١٢ مع تفجر الأحداث في شمال مالي من أجل حل المسألة في هذا البلد باعتماد مقاربة ثابتة تعتمد على أولوية الحل السلمي في النزاع القائم ، وكذا تفادي التدخل العسكري الأجنبي في هذا البلد تجنبا لإعطاء الشرعية الجهادية للحركات الإرهابية النشطة في المنطقة الأمر الذي توج باتفاق في الجزائر ٢١ ديسمبر ٢٠١٢ الذي اعتبرته الخارجية الجزائرية لبنة في طريق حل سياسي شامل برعاية جزائرية ، بالنظر لكونه ساهم في عزل تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وحركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا[٢] .

٤ – اتفاق الجزائر مارس (٢٠١٥) :

نص على انتخاب مجالس إقليمية في مناطق شمال البلاد ، على أن تتمتع تلك المجالس بصلاحيات تنفيذية ومالية كبيرة في تلك المناطق ، في الوقت الذي لم يقر فيه بمطالب الحركات الطوارقية بالحصول على الحكم الذاتي الموسع في مناطقهم ، كما يؤكد

[١] عبد النور بن عنتر ، مرجع سابق ، ص ١١٥ .

[٢] العايب سليم ، مرجع سابق ، ص ٢٩ .

الاتفاق على وحدة الأراضي المالية في مواجهة المطالب الانفصالية ، وهو ما أدى بالحركة الوطنية لتحرير الأزواد والمجلس الأعلى لوحدة الأزواد بعدم التوقيع على الاتفاق[١].

٥ – الجزائر في مالي دبلوماسية نشطة وصدامات متكررة :

في ١٨ أوت ٢٠٢٠ ، قامت عناصر من القوات المسلحة المالية بعملية انقلاب[٢] ، حيث اقتحم الجنود شاحنات صغيرة في قاعدة "ساونداتا" العسكرية في بلدة "كاتي"، أين تم تبادل إطلاق النار قبل توزيع الأسلحة من المستودع و تم اعتقال كبار الضباط . وشوهدت دبابات ومدرعات في شوارع البلدة ، بالإضافة إلى شاحنات عسكرية متجهة إلى العاصمة "باماكو"[٣].

و على اثر ذلك قامت الجزائر بتعبئة دبلوماسية " قوية" منذ هذا الانقلاب العسكري الذي أطاح برئيس مالي "إبراهيم بوبكر كيتا"، وأصرت على مشاركة " فعالة" في رسم خارطة الخروج من الأزمة.

حيث أوفد الرئيس الجزائري"عبد المجيد تبون"، وزير الخارجية "صبري بوقادوم" إلى "باماكو" مرتين في أقل من شهر، للقاء مسؤولين عسكريين سياسيين ودوليين. والذي كان أول مسؤول أجنبي رفيع يصل إلى مالي بعد إزاحة مجموعة الضباط بقيادة العقيد "أسيمي غويتا" للرئيس " كيتا" وإجباره على الاستقالة.

و خلال الزيارتين ، التقى وزير خارجية الجزائر "بوقادوم" بقيادة المجلس العسكري الحاكم ، والرئيس السابق "إبراهيم بوبكر كيتا" وقادة بعثات المنظمات الدولية في مالي

---

[١] د/ ناصر بوعلام ، مرجع سابق ، ص ص ٢٠٦ – ٢٠٧ .

[٢] كريم مصولح : الامن في منطقة الساحل و الصحراء في افريقيا ، عن مركز الامارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية ، الطبعة الاولى ، ٢٠١٤ ، ابو ضبي . ص ٩٥ .

[٣] عبد الحكيم حذاقة : الجزائر وأزمة مالي.. ما الذي أغضب تبون وما أوراق الحل والضغط ، ٢٠٢٠/٩/٢٧ .APS .

وفاعلين سياسيين في البلاد ، وقال : "جئت لأستمع وأتبادل وجهات النظر"، لافتاً إلى أن "ما يشغل مالي يشغل الجزائر". مؤكدين على أن الحل في مالي سيكون ٩٠% جزائرياً ، حيث جاء تصريح الرئيس الجزائري بذلك قبل يومين من تعيين وزير الدفاع الأسبق،"باه نداو"، رئيساً انتقالياً لمالي ما أسموه بـ "الحل الوسط"، ليعكس التمسك الجزائري بالإمساك بزمام التسوية في الجارة الجنوبية.

إن تحركات الدبلوماسية الجزائرية أكدت أن أهم ما تريده الجزائر خلال الفترة الانتقالية هو الحفاظ على سريان "اتفاق السلم والمصالحة"الموقع برعايتها في عام ٢٠١٥، بين الحكومة المركزية وفصائل شمال البلاد التي رفعت السلاح، ولوحت بالانفصال في أكثر من مناسبة.

وحصلت الجزائر على التزام رئيس المجلس العسكري في مالي "أسيمي غويتا"، بالحفاظ على "اتفاق الجزائر"، ليعلن تعهده في خطاب رسمي، وخلال لقاء جمعه بوفد من تنسيقية حركات أزواد ذات النفوذ الواسع في شمال مالي.

واشترطت تنسيقية حركات أزواد على السلطات الحاكمة الجديدة بعد لقائها بوزير الخارجية "صبري بوقادوم" ، إضافة " اتفاق الجزائر" إلى دستور عام ١٩٩٢ ضمن ميثاق الفترة الانتقالية التي ستستمر ١٨ شهراً، مقابل المشاركة في المجلس الانتقالي (البرلمان).

وتخشى الجزائر أن يعيد الاتفاق البلاد إلى الصفر، وبالضبط إلى النصف الثاني من عام ٢٠١٢، حين أدت الحرب بين الحكومة والانفصاليين إلى سقوط كامل مناطق الشمال بيد الجماعات المسلحة، ما يشكل خطراً كبيراً على الجزائر التي تربطها حدود صحروية واسعة مع مالي. لذلك عبّر وزير الخارجية الجزائري "صبري بوقادوم" ،عن قلق بلاده من موجة نزوح جديدة، وتوفير بيئة مناسبة للنشاط الإرهابي، تضع الجيش الجزائري أمام أعباء أمنية تضاف لما هو حاصل في الجارة الشرقية ليبيا.

وقال بوقادوم "إن ٤٠ ألفاً من سكان المنطقة موجودون على الحدود خوفاً من الأوضاع في مالي"، مرجعاً حالة " اللاأمن والانقسامات السياسية في الساحل إلى الانقلابات العسكرية ".

واللافت في تعاطي الجزائر مع الأزمة الأخيرة في مالي هو "موقفها اللين من الضباط العسكريين الذين أزاحوا الرئيس كيتا". فقد كان وزير الخارجية الجزائري أول مسؤول أجنبي رفيع يجتمع بمن أطلقوا على أنفسهم "لجنة إنقاذ الشعب المالي"[١]، بعد ١٠ أيام من الإطاحة بكيتا، رغم إصداره بياناً يعبّر فيه عن رفض بلاده القاطع "للتغيرات السياسية المخالفة للدساتير.

وتراجعت الجزائر عن وصف ما حصل في مالي بـ"الانقلاب"، وقال الرئيس الجزائري تبون : " لا نستطيع أن نقول عنه انقلاب ١٠٠%، لأن الرئيس كيتا أعلن استقالته، وتم حل البرلمان وهي حالة تشبه ما حصل في الجزائر عام ١٩٩٢"[٢].

كما استخدمت وكالة الأنباء الرسمية حول الوضع في مالي مصطلح "التغيير غير الدستوري" بدل " الانقلاب" .

[١] مبروك كاهي : الدبلوماسية الجزائرية تنجح في قيادة مالي نحو السلام ، حوار هيام لعيون ، ١٧ / ٠٢ / ٢٠٢١ .

[٢] حمزة مختار: الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون يتحدث خلال مؤتمر صحافي ، ٢٥ سبتمبر ٢٠٢٠ .

الخـاتمة

الخـــاتمة :

تمتلك الجزائر حضوراً دائماً في المشهد السياسي والأمني في مالي، بصفتها قائداً للوساطة الدولية الجارية منذ عام ٢٠١٤، ورئيساً للجنة متابعة وتنفيذ اتفاق "السلم والمصالحة" في مالي، الموقع بالعاصمة الجزائر في جوان من عام ٢٠١٥.

يضاف إلى ذلك، صفة الجار الذي يتقاسم حدوداً جغرافية تناهز ١٣٠٠ كم، بما تمثله من تهديدات أمنية جراء انتشار الجماعات المسلحة على طول الشريط الحدودي.

كما تتولى الجزائر رئاسة اجتماعات دورية مع ممثلي الوساطة الدولية (الأمم المتحدة، الاتحاد الإفريقي، الاتحاد الأوروبي، مجموعة غرب إفريقيا والأطراف المالية)، لبحث مدى تقدم تنفيذ "اتفاق الجزائر" الذي وقع لتعزيز الأمن والسلم في مالي.

مما سبق ؛ يمكن القول بأنّ إفريقيا كانت على مرّ تاريخ الجزائر المستقلة ، وإلى يومنا هذا ،هي موضع قدم السياسة الخارجية الجزائرية، وعمقها الطبيعي، و فضائها الجيوسياسي الأنسب لتمارس عليه الجزائر حركتُها الدبلوماسية ونشاطها الخارجي ، خصوصاً أنّ دول القارة السمراء أثبتت دائماً دعمها لخيارات الجزائر ومواقفها الخارجية.

لكن مزال امام الدبلوماسية الجزائرية بذل مجهودا اكبر للتنسيق مع بعض الدول المغاربية ، خاصة مع الشقيقة ليبيا التي تواجه نفس التحديات والتهديدات الامنية ، لتعزيز امنها القومي في هذا الفضاء الافريقي ، وذالك بالتنسيق الامني والدبلوماسي من اجل بناء صرح مغاربي قادر على مجابهة الأخطار الأمنية المحدقة من جناحه الجنوبي ، أيّ من الساحل الإفريقي من جهة ، وبإمكانه من جهةٍ أخرى التصدي لمشاريع القوى الكبرى، وعلى رأسها الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة والحلف الأطلسي ، فضلاً عن الصين ، والوقوف بندّية عند التفاوض معها ، بما يضمن لها فرصاً أكبر للاستفادة من المكاسب ، وتجنّب الضغوط التي تفرضها . لذلك فقد كانت دائما ما تلعب دور الوسيط في الأزمة المالية دون التدخل في توجيه المفاوضات بين الأطراف المتصارعة ، ففي كل مرة تتدخل بغية تسوية الأزمة سلميا من خلال عدة جولات للمفاوضات بواسطة التركيز على مختلف أبعاد الأزمة

مع لفت الانتباه بضرورة إعطاء العامل السلعي – الحواري – التنموي الأولوية على باقي الأبعاد وعلى رأسها البعد العسكري .

و كاجابة على اشكالية دراستنا المطروحة فالدبلوماسية الجزائرية قدمت ولازالت تقدم في مساهمات معتبرة و ذات نوعية لحلحلة الازمات و بناء السلم في الساحل الافريقي على وجه العموم بالتركيز على منطقة مالي و هذا نظرا للحدود الجيوسياسية و الامنية بينهما و التي ستؤثر غالبا على أمن الجزائر لولا التدخلات السريعة و الفاعلة لمعالجة التوترات بذات المنطقة .

و لحالة اللاستقرار لدولة مالي ، تم تعديل الدستور الجزائري الحالي ليتم رفع الحظر عن مشاركة وحدات من الجيش في مهمات عسكرية خارج البلاد ، وذلك لأول مرة منذ استقلالها ، حيث تم إدخال تعديل على المادة ٢٩ منه والتي تمنع خوض الجيش لأي عمليات خارج الحدود ، بإضافة الفقرة التالية: "يمكن للجزائر في إطار الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي والجامعة العربية وفي ظل الامتثال التام لمبادئها وأهدافها أن تشترك في عمليات حفظ سلام في الخارج".

كما أضيف للمادة ٩٥ الخاصة بصلاحيات الرئيس: "يقرر (رئيس الجمهورية) إرسال وحدات من الجيش إلى الخارج بعد مصادقة البرلمان بأغلبية ثلثي أعضائه".

فمقترح هاته الرخصة الدستورية للجيش الوطني الشعبي ورفع الحظر عن مشاركته في مهمات عسكرية خارج الحدود الوطنية وهذا لأول مرة في تاريخه، فرضته الظروف الإقليمية الراهنة، وهي خطوة مدروسة للتأقلم مع المستجدات الطارئة والمتغيرات الدولية والتطورات التي شهدتها منطقة الساحل وشمال أفريقيا في العقدين الأخيرين ، وتضرر المصالح الإستراتيجية والعمق الأمني للجزائر، سواء بسبب وجود المجموعات المسلحة في منطقة الساحل ، أو قواعد عسكرية لدول إقليمية وغربية ، أو بسبب توترات وحروب أهلية .

و هذا ما يجعلنا أمام حتمية دراسة جديدة للمتغيرات الأمنية على مستوى دول الساحل الافريقي وجهود الدبلوماسية الجزائرية لبناء السلم و الامن بها.

قائمة المصادر و المراجع

قـائمة المصادر و المراجـع :

الــكتب :

١- احمد شنة : العاصفة الزرقاء ، تفاصيل حرب مدمرة انتهت على طاولة مفاوضات جزائرية ، مؤسسة هديل للنشر و التوزيع ، ٢٠٠٠ ، الجزائر.

٢- إسماعيل صبري مقلد : السياسة الخارجية الأصول النظرية و التطبيقات العملية ، المكتبة الأكاديمية ، ٢٠١٣ ، الجيزة.

٣- آر. بي . بارسستون : الدبلوماسية المعاصرة، سلسلة المعهد العربي للشؤون الدولية و الدبلوماسية ، ط١ .

٤- برهان غليون : الاثنية و القبلية و مستقبل الشعوب البدائية ، دار الطليعة للنشر و الطباعة ، بيروت ، ٢٠١٢/٠٤/٢٣ .

٥- برهان غليون : المسألة الطائفية و مشكلة الأقليات ، دار الطليعة للنشر و الطباعة ، ١٩٧٩ ، بيروت.

٦- جوزيف.ب.لاش(داغ همرشلد): الدبلوماسية ، الدار القومية ، ط١، القاهرة .

٧- هشام محمود الاقدامي :علم التفاوض الدولي ،السوسة شباب الجامعة ، مصر،٢٠١١ .

٨- هاني الرضا : العلاقات الدبلوماسية و القنصلية ، تاريخها ، قوانينها، أصولها ، دار المنهل اللبناني، ط ١ ، بيروت.

٩- د/ سعيد أبو عباه : الدبلوماسية (تاريخها،مؤسساتها،أنواعها، قوانينها)، دار الشيماء للنشر و التوزيع،.٢٠٠٩

١٠- سهيل حسن الفتلاوي : الدبلوماسية بين النظرية و التطبيق، دار الثقافة ،الأردن ، ط١ ، ٢٠٦ .

١١- رنا أبو عميرة : الدول الفاشلة ، من كتاب أمريكا و الدولة الفاشلة ، دار ميريت للنشر ، ٢٠١٤ .

١٢- زايد عبد الله عبيد مصباح : الدبلوماسية ، دار الجيل ، ط ٢ ، .٢٠٠١

١٣- علي حسين الشامي:الدبلوماسية، دار الثقافة للنشر و التوزيع ، الأردن ،٢٠٠٩ .

١٤- علي يوسف الشكري : الدبلوماسية في عالم متغير ، ايتراك للنشر و التوزيع ، القاهرة ، ٢٠٠٨.

١٥- عبد الفتاح شبانة: الدبلوماسية (القواعد الأساسية،الممارسة العملية،المشكلات الفعلية) ط١ ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، ٢٠٠٢ .

١٦- عطا محمد صالح زهرة: النظرية الدبلوماسية ، دار مجدلاوي للنشر و التوزيع ٢٠٠٣ ، الأردن .

١٧- عامر رخيلة : الحركة الوطنية و التأسيس للدبلوماسية الجزائرية ١٨٣٠-١٩٦٢ ، ط ٢ ، دار هومة ، ٢٠٠٧ ، الجزائر.

١٨- عمر سعدالله : القانون الدولي لحل النزاعات ، دار هومة ، ٢٠٠٨ ، الجزائر.

١٩- عبد النور بن عنتر : البعد المتوسطي للأمن الجزائري ، المكتبة العصرية للطباعة ، ٢٠٠٥ ، الجزائر .

٢٠- محمد خلف : الدبلوماسية : النظرية و الممارسة ، دار زهران للنشر و التوزيع، ط ١ ، ٢٠١٣ ، الأردن.

٢١- د / محمود عبد ربه العجرمي : كتاب الدبلوماسية (النظرية و الممارسة) ،٢٠١١.

٢٢- محمد احمد عبد الغفار : فض النزاعات في الفكر و الممارسة الغربية ، ج١ ، دار هومة للطباعة و النشر ، بوزريعة ٢٠٠٣ .

٢٣- محمد السيد سليم : تحليل السياسة الخارجية ، ط ٢ ، مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٩٨ ، مصر .

٢٤- محمد السيد عرفة : تجفيف مصادر الإرهاب، ط١ ، جامعة نايف للعلوم الأمنية ، ٢٠٠٩ ، الرياض.

٢٥- ناصر كامل محمد : الدبلوماسية المعاصرة و إستراتيجية إدارة المفاوضات، دار المسيرة للنشر و التوزيع ، ط١ ، ٢٠٠٤ ، الأردن.

٢٦- نعوم تشومسكي: الدول الفاشلة، تر: سامي الكعكي ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ٢٠٠٧.

٢٧- د / وهيبة دالع : السياسة الجزائرية تجاه منطقة الساحل الإفريقي ، دار الخلدونية ٢٠١٨ ، جامعة الجزائر ٣.

مـذكـرات و محاضرات :

١- قبايلي باهي : دور الدبلوماسية الجزائرية في حل النزاعات الإقليمية/الصحراء الغربية أنموذجا، مذكرة ماستر في العلوم السياسية ٢٠١٧/.٢٠١٨

٢- رحوال زينب : دور الدبلوماسية الجزائرية في حل الأزمة في الساحل الإفريقي / نموذج مالي ، رسالة ماستر في العلوم السياسية ، جامعة مستغانم ، ٢٠١٦ / .٢٠١٧

٣- بشكيط خالد : دور المقاربة الأمنية الإنسانية في تحقيق الأمن في الساحل الإفريقي ، رسالة ماجستير في العلوم السياسية ، جامعة الجزائر ٠٣ ، ٢٠١٠ / .٢٠١١

٤- احمد وهبان : الصراعات العرقية و استقرار العالم المعاصر ، كلية العلوم السياسية ، الإسكندرية ، .٢٠٠٧

٥- سمية بلعيد : اثر النزاعات الاثنية على الديمقراطية في القارة الإفريقية – دراسة حالة – الكونغو الديمقراطية ، رسالة ماجستير في العلوم السياسية ، جامعة قسنطينة ، ٢٠١٠.

٦- امحند برقوق : الأساليب الجديدة في حل النزاعات الدولية ، محاضرات ألقيت على طلبة الماجستير في العلوم السياسية ، جامعة الجزائر ، ٢٠٠٧ .

٧- د / جمال منصر : مقال علمي : بناء السلم في مرحلة ما بعد النزاعات : المضامين و النطاقات ، دفاتر السياسة و القانون ، العدد ١٣ ، جوان ٢٠١٥ ، جامعة ٠٨ ماي٤٥ قالمة.

٨- علي عشوي : سياسة الجزائر في منطقة الساحل الإفريقي ، مذكرة ماجستير ، كلية العلوم السياسية ١٩٩٧ ، جامعة الجزائر.

٩- احمد شعير : اثر الإرهاب الدولي على امن المغاربي ، دراسة حالة الجزائر ، مذكرة ماستر علوم سياسية ، ٢٠١٥/٢٠١٦ ، جامعة سعيدة.

١٠- ليلى قارة : الوساطة الجزائرية في النزاع المالي ، رسالة ماجستير في العلوم السياسية ،٢٠١٠ ، جامعة الجزائر٣.

١١- خذير فتيحة : دور الجزائر الأمني في تسوية النزاعات الإقليمية ، دراسة حالة مالي ٢٠١١-٢٠١٩ ، ماستر علوم سياسية ، جامعة تيزي وزو ، ٢٠١٩.

١٢- عادل زقاغ : إدارة النزاعات الاثنية لفترة ما بعد الحرب الباردة ، دور الطرف الثالث ، رسالة ماجستير في العلوم السياسية ، ٢٠٠٣ ، جامعة باتنة .

١٣- نبيل بويبية: الأمن في منطقة الصحراء الكبرى بين المقاربة الجزائرية و المشاريع الأجنبية ، رسالة ماجستير، ٢٠٠٩ ، جامعة الدول العربية.

١٤- دخيل عبد السلام : قراءة في الأبعاد السياسية للمقاربة الأمنية الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي ، أزمة الطوارق في شمال مالي أنموذجا ، جامعة ٢٠ أوت ٥٥ ، سكيكدة .

١٥- ظريف شاكر : البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل و الصحراء الإفريقية ، رسالة ماجستير في العلوم السياسية ، جامعة باتنة ٢٠١٠ .

مـنشورات :

١- فادي خليل ، محمد حسون و آخرون : تاريخ الدبلوماسية ، قسم العلاقات الدولية و الدبلوماسية ، منشورات جامعة دمشق ٢٠٠٨ .

٢- إعداد ماركريت انطوسيان : ورقة بحثية عن الدبلوماسية وفق القانون الدولي : بين النظرية و التطبيق ، مارس ٢٠١٣ ، البرنامج التدريبي لخريجي الجامعات في مجلس النواب اللبناني .

٣- د/عبد الهادي بوطالب: مسار الدبلوماسية العالمية و دبلوماسية القرن العشرين،عرض محمد عيادي ، دار الثقافة، الدار البيضاء.

٤- حسن قادري: الدبلوماسية و التفاوض، ط ١ ، منشورات خير جليس ٢٠٠٧ ، الجزائر.

٥- هنري كيسنجر: الدبلوماسية من الحرب الباردة حتى يومنا هذا ، تر: مالك فاضل البديري ، ٢٠١٧/١١/٣٠ .

٦- جوزيف . س . ناي : القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية ، تر : د / محمد توفيق البجيرمي ، ٢٠١٥/٠٤/١٢ .

٧- بطرس بطرس غالي : الدبلوماسية الوقائية ، صنع السلام و بناء السلام في السياسة الدولية ، العدد ١١٠ ، أكتوبر .١٩٩٢

٨- صندوق السلام (Fund For Peace) .

٩- أنشأت لجنة بناء السلام من قبل مجلس الأمن و الجمعية العامة في القرارين : مجلس الأمن : ١٦٤٥(٢٠٠٥) ، الجمعية العامة A/RES/٦٠/١٨٠ .

١٠- تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٩ : التغلب على الحواجز : قابلية التنقل البشري و التنمية ، منشورات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي .

١١- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي : تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٤،٠١/٠١/١٩٩٤، مركز دراسات الوحدة العربية، ط١،مجلدات ٠١

مقـالات علمية :

١- د/ أخميس حنان : مقال علمي ، تاريخ الدبلوماسية ، دراسات دولية ، مركز الشرق العربي ، ٢٠٠٤/١٢/٠٨ .

٢- نشأت هلالي : الأمن الجماعي، مجلة مفاهيم الأسس العلمية للمعرفة،المركز الدولي للدراسات الإستراتيجية،ع٩ ،السنة الأولى، سبتمبر.٢٠٠٥

٣- د/ رضوى عمار: خصخصة الأمن ، المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية ، القاهرة، ٢٠١٥/٠٦/٢٣

٤- حمدي عبد الرحمن حسن : الصراعات العرقية و السياسية في إفريقيا "الأسباب و الأنماط و آفاق المستقبل"، مجلة قراءات افريقية، العدد الأول، أكتوبر .٢٠٠٤

٥- عبده مختار : دار فور من أزمة دولة إلى صراع القوى العظمى ، مركز الجزيرة للدراسات ، الدوحه ، ٢٠٠٩ .

٦- محمد مهدي : قراءة في كتاب : محمد غرايبية : التعددية الاثنية ، إدارة الصراعات و استراتيجيات التسوية ، المركز العلمي للدراسات السياسية ، الأردن ، .٢٠٠٢

٧- د / ناهض بوحماد : النزاعات الاثنية و العرقية في إفريقيا و استراتيجيات المواجهة ، مجلة دراسات افريقية ، العدد ٠٢ ، افريل ٢٠١٧ ، جامعة تونس.

٨- رانيا حسين خفاجة : بناء السلام ، تطور الاتجاهات و المنظورات الغربية ، ملحق السياسة الدولية ، العدد ٢٠٦ ، أكتوبر ٢٠١٦، المجلد ٠٣ ، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية ، القاهرة.

٩- داليا رشدي : أبعاد و متطلبات إعادة بناء الدولة بعد الصراعات ، ملحق السياسة الدولية ، العدد ٢٠٦ ، أكتوبر ٢٠١٦ ، المجلد ٥١ ، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية ، القاهرة .

١٠- خولة محي الدين: دور الأمم المتحدة في بناء السلام ،مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية – المجلد – ٢٧ العدد الثالث (٢٠١١).

١١- مارتن غريفيش و تيري اوكالاهان : المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية ، تر : نشر مركز الخليج للأبحاث ، الإمارات العربية ، .٢٠٠٨

١٢- حمدي عبد الرحمان حسن : دراسات في النظم الإفريقية ، كلية العلوم ، ٢٠٠٢ ، القاهرة.

١٣- د / غضبان سمية : مساهمة الدبلوماسية الجزائرية في تسوية النزاعات الإفريقية – تحدي نحو تحقيق السلم و الأمن في إفريقيا – مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية و السياسية ، العدد ١١ سبتمبر .٢٠١٨

١٤- رؤوف بوسعدية : دور الدبلوماسية الجزائرية في حل النزاعات الإقليمية ، مجلة الباحث ، العدد ٠٩ ، جوان ٢٠١٦.

١٥- بوحشية قوي : الإستراتيجية الجزائرية اتجاه التطورات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي ، مركز الجزيرة للدراسات ، ٢٠١٧/٥/٣.

١٦- احمد دردیش و کویحل فاروق : مكافحة الإرهاب بوابة الدور الإقليمي للجزائر في دول الساحل ، الملتقى الدولي ، قسم العلوم السياسية بجامعة تبسة ، ٢٨ – ٢٩ افريل ٢٠١٤.

١٧- جهاد الغرام : الدور الإقليمي للجزائر ، المحددات و الأبعاد ، مجلة آفاق لعلم الاجتماع ، المجلد ٦ ، العدد ١ ، ٢٠١٦.

١٨- بوريب خديجة : الدبلوماسية الأمنية الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي ، الواقع و الرهانات ، المجلة العربية للعلوم السياسية ، لبنان ، المجلد ٤١ / ٤٢ ، ٢٠١٤ .

١٩- د / صالح زياني : تحولات العقيدة الأمنية الجزائرية في ظل تنامي تهديدات العولمة ، مجلة المفكر ، العدد ٥.

٢٠- بشكيط خالد : الجزائر تراهن على التيجانية لمحاربة الإرهاب في إفريقيا : مقال علمي ، العربية ٢٠١٠/٠٤/١٦ .

٢١- د / ناصر بوعلام : دور الجزائر الإقليمي بين المعيارية و مقتضيات البيئة الجيو – أمنية في منطقة الساحل ، كلية العلوم السياسية ، جامعة الجزائر٣ ، مجلة مدارات سياسية ، المجلد ٠١ ، العدد ٤ ، مارس ٢٠١٨.

٢٢- حسين بوقارة : المسألة الاثنية في منطقة الساحل : الخلفيات و الأبعاد ، ملتقى وطني ، النادي الوطني للجيش ١٥ / ١٠ / ٢٠١٢.

٢٣- منصف بكاي : دور الجزائر ما بعد الاستقلال في تحرير إفريقيا و مقومات دبلوماسيتها الإفريقية ، مجلة الدراسات الإفريقية ، المجلد ١ ، العدد ١ ، ٢٠١٧.

٢٤- د/ مجاهدي إبراهيم : دور الدبلوماسية الجزائرية في تسوية النزاعات المسلحة الإقليمية (دراسة حالة النزاعات الإفريقية نموذجا) ، كلية العلوم السياسية ، جامعة البليدة ، مجلة صوت القانون ، العدد ٠٨ ، ٢٠١٧ .

٢٥- عبد الكريم بوحميدة : دور الجزائر في مكافحة الهجرة غير القانونية في منطقة الساحل ، الملتقى الدولي : الدور الإقليمي للجزائر المحددات و الأبعاد ، جامعة تبسة ، ٢٨ – ٢٩ افريل ٢٠١٤.

٢٦- روبيرت غيرتيد : لماذا يتمرد البشر ، تر : مركز الخليج للأبحاث ، الإمارات العربية المتحدة ، ٢٠٠٤

٢٧- احمد دردیش و کویحل فاروق : مکافحة الإرهاب بوابة الدور الإقلیمي للجائر في دول الساحل ، الملتقى الدولي : الدور الإقليمي للجزائر المحددات و الأبعاد.

٢٨- د/ طيبي محمد بلهاشمي الأمين – د/ صافو محمد : أزمة الطوارق و تداعياتها على الأمن القومي للجزائر ، مجلة الدراسات الإفريقية و حوض النيل ، المجلد ٢ ، العدد ٥ ، مارس ٢٠١٩.

٢٩- السعيد ملاح : تأثير مشكل الطوارق على استقرار منطقة الساحل الإفريقي ، مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية ، العدد ٧ ، ٢٠٠٨ ، الجزائر.

٣٠- وهيبة خبيزي : النشاط الدبلوماسي الجزائري على الصعيد الإفريقي ، مجلة الدراسات القانونية المقارنة ، المجلد ٦ ، العدد ١ ، ٢٠١٦.

٣١- عبير شلغم : سياسات الدفاع الوطني بين الالتزامات السياسية و التهديدات الإقليمية ، مداخلة في كلية العلوم السياسية، ٢٠١٤ ، جامعة ورقلة.

٣٢- احمد ايدابير: مالي ، التعدد الاثني و التحرري الأمني ، دراسة في كرونولوجيا النزاع من ٦٣ الى ٢٠١٢ ، مجلة آفاق علمية ، مجلد ٩ ، عدد ٢ ، ٢٠١٧ .

٣٣- عبد العالي عبد القادر : السياسة الخارجية الجزائرية تجاه دول الجوار : بين مقتضيات الدور الإقليمي و التحديات الأمنية ، المجلة الجزائرية للأمن و التنمية ، عدد ٧ ، ٢٠١٧.

٣٤- جدو فؤاد : السياسة الخارجية الجزائرية و التحولات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي ، كلية العلوم السياسية ، جامعة خيضر ، مجلة المفكر ، العدد ١٣ .

٣٥- عبد العالي عبد القادر : السياسة الخارجية الجزائرية تجاه دول الجوار : بين مقتضيات الدور الإقليمي و التحديات الأمنية ، المجلة الجزائرية للأمن و التنمية ، عدد ٧ ، ٢٠١٧.

٣٦- حسين بوقارة : مشكلة الأقلية الترقية و انعكاساتها على الاستقرار في منطقة الساحل الإفريقي ، مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية ،العدد ٧ ، ٢٠٠٨ ، الجزائر.

٣٧- بوطنية قوي : الإستراتيجية الجزائرية اتجاه التطورات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي ، مركز الجيرة للدراسات ، ٢٠١٧/٥/٣.

٣٨- مزارة زهيرة، ميلود عامر ، ميلود عامر حاج : أزمة الطوارق في منطقة الساحل الإفريقي ، بين المخاطر الأمنية و الانفصال ، مجلة آفاق للعلوم ، الجلفة .

٣٩- منى بومعزة : دور المنظمات الإقليمية في تسوية أزمة مالي ، كلية العلوم السياسية ، ٢٠١٦/٠٩/٢٥ ، جامعة عنابة .

٤٠- خلفة نصير : رهانات التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي و انعكاساتها على الدوائر الجيوسياسية و الأمنية الجزائرية ، مجلة البحوث في الحقوق و العلوم السياسية ، المجلد ٠٣ ، العدد ٠٢ ، ٢٠١٨/٠٦/٠٤ .

٤١- دريس باخوية : دور الجزائر في تعزيز الأمن و محاربة الإرهاب بمنطقة الساحل و المغرب العربي ، الملتقى الدولي ، الدور الإقليمي للجزائر ، ٢٨ – ٢٩ افريل ٢٠١٤ ، جامعة تبسة.

٤٢- إبراهيم مجاهدي : دور الدبلوماسية الجزائرية في تسوية النزاعات المسلحة ، النزاعات الإفريقية نموذجا ، مجلة صوت القانون ، عدد ٠٨ ، ٢٠١٧.

٤٣- عبد الحق بن جديد و باسط سميرة ، إستراتيجية الجزائر لمكافحة الإرهاب على المستوى الإقليمي و الدولي ٢٠١٤/٩٩ ، مجلة الجزائرية للأمن و التنمية ٢٠١٤ .

٤٤- عمار جفال : وجهة نظر حول طبيعة التهديدات على الحدود الجنوبية الجزائرية ، العالم الاستراتيجي للجزائر ، مركز الشعب الشعب للدراسات الإستراتيجية ، العدد ٧ ، نوفمبر ٢٠٠٨.

٤٥- بن عائشة محمد الأمين : الدبلوماسية الجزائرية و المعضلة الأمنية في مالي ، ٢٠١٨/١٢/١٤ .

٤٦- د/ عادل بن عمر : دور الدبلوماسية الجزائرية في إدارة النزاعات الداخلية في إفريقيا ، دراسة الحالة المالية، مجلة الحقوق و العلوم السياسية،العدد ٢٠١٩./٠١/١١

٤٧- كريم مصولح : الأمن في منطقة الساحل و الصحراء في إفريقيا ، عن مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية ، الطبعة الأولى ، ٢٠١٤ ، أبو ضبي.

٤٨- ا / نصر الدين بال : المقاربة الجزائرية لبناء السلم في منطقة الساحل الإفريقي : مالي أنموذجا ، المجلة الجزائرية للأمن و التنمية ، العدد ١٠ ، جانفي ٢٠١٧ .

مقـالات صحف :

١- علاء هادي الحطاب : أطروحة الدبلوماسية الموازية – البارادبلوماسي ، الحوار المتمدن ، العدد٠٩ ، ٦٠٧٨ ، ٢٠١٨/١٢ ، محور السياسة و العلاقات الدولية.

٢- سلطان الرفاعي : السلام الديمقراطي – المنظور اللبرالي – البنيوي ، الحوار المتمدن ، العدد ١٦٦١ ، ٠٢ / ٠٩ / ٢٠٠٦ .

٣- عزمي بومدين : أزمة شمال مالي و المقاربة الجزائرية ، ٢٠١٢/١٠/٢٧ ، الحوار المتمدن .

٤- علي . ع : موقف الجزائر من أزمة مالي ثابت و لن يتغير ، جريدة وقت الجزائر ، العدد ١٢٩١ ، ٢٠١٨ .

٥- د/ مصطفى صايج : الدبلوماسية الجزائرية في ظل التحولات الإقليمية و الدولية ، حوار وكالة الأنباء الجزائرية .

٦- سيدي احمد ولد احمد سالم : أزمة شمال مالي و الاحتمالات المفتوحة ، مركز الجزيرة للدراسات ٢٠١٢/١٢/١٣ : الخبر .

٧- عزمي بومدين : أزمة شمال مالي و المقاربة الجزائرية ، تاريخ و ساعة الاطلاع ، ٢٠١٧/٠٣/١٠ ، الحوار .

٨- عبد الحكيم حذاقة : الجزائر وأزمة مالي.. ما الذي أغضب تبون وما أوراق الحل و الضغط ، ٢٠٢٠/٩/٢٧ .APS .

٩- مبروك كاهي : الدبلوماسية الجزائرية تنجح في قيادة مالي نحو السلام ، حوار هيام لعيون ، ١٧ / ٠٢ /٢٠٢١.

١٠- حمزة مختار: الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون يتحدث خلال مؤتمر صحافي ، ٢٥ سبتمبر ٢٠٢٠.

مــراجع بــالفرنسية :

١- Rotberg .I.Rotberg,"the new nature on nation state failure,the Washington quarterly,summer;٢٠٠٢;p ٨٥

٢- Ferdaous bouhel hardy : crises touaregues au niger et au mali ; ifri programme afrique subsaharienne ; janvier ٢٠٠٨

٣- Wendy lambourne ; poste – conflict peacebuilding:Metting humen needs for justice and reconciliation ; peace,conflict qnd development;issue four,april ٢٠٠٤ .

٤- Agenda for peace ; report of the secretary general of ١٧ june ١٩٩٢ ; UN doc . Q/٤٧/٢٧٧-S/٢٤١١١ .

٥- جاء هذا التمييز من غاريث ايفانز وزير خارجية استراليا الاسبق في كتابه: cooperating of peace;the global agenda for the ١٩٩٠'s and beyond;st;leonard;NSW;australia;allen and anwin;١٩٩٣ .

٦- John stack and louis herbon , the ethnic entanglement and intervention in zorld politics , praeger : green zood , ١٩٩٩ .

قائمة المحتويات

قـائمة المحتويات

الإهداء ٣
شكر و تقدير ٥
المقدمـــة ٦
الفصـــل الأول : الاطار النظري و المفاهيمي للدبلوماسية و بناء السلم ٩
المبحث الأول : مفهوم الدبلوماسية :..... ١٠
المطلب الاول : أصل كلمة دبلوماسية و تعريفها :..... ١٠
المطلب الثاني : أنواع الدبلوماسية : ١٤
المطلب الثالث : وظائف الدبلوماسية و ادوارها : ١٤
المطلب الرابع : مصطلحات مشابهة للدبلوماسية : ٤٠
المبحث الثاني :المقاربات و النظريات المفسرة للدبلوماسية:..... ٤٠
المطلب الاول : الامن الانساني:..... ٤٢
المطلب الثاني : الدولة الفاشلة:..... ٤٥
المطلب الثالث : الوحدة الاثنية : ٤٧
المطلب الرابع : المقاربة الليبرالية :..... ٤٩
المبحث الثالث : مفهوم بناء السلم : ٥٢
المطلب الأول : تعريف بناء السلم :..... ٥٢

المطلب الثاني : مقاربات بناء السلم : ٥٥
المطلب الثالث : مستويات عملية بناء السلم: ٥٦
المطلب الرابع : الإجراءات والآليات لعملية بناء السلم: ٥٨
الفصل الثاني :المقاربة الجزائرية لبناء السلم في الساحل الأفريقي (أزمة مالي) ٦٠
المبحث الأول : الدبلوماسية الجزائرية التأصيل و المحددات :..... ٦١
المطلب الأول : مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية :..... ٦١
المطلب الثاني : أُسس السياسة الخارجية الجزائرية في إفريقيا :..... ٦٥
المطلب الثالث : المنظور الأمني الجزائري و الإفريقي :..... ٦٧
المطلب الرابع : قضية الطوارق :..... ٦٨
المبحث الثاني : منطقة الساحل الإفريقي الجيوسياسية :..... ٧٠
المطلب الأول : العقيدة الأمنية الجزائرية : ٧٠
المطلب الثاني : أزمة الطوارق (إشكالية فوق دولتية) : ٧٢
المطلب الثالث : التخوف من كيان دولة فاشلة مجاورة (أزمة مالي): ٧٨
المبحث الثالث : الجهود الجزائرية في تسوية النزاع في مالي :..... ٨٢
المطلب الاول : وساطة جزائرية ناجحة في خضم التحديات (الازمة في شمال مالي) : ٨٥
المطلب الثاني : مقاربات الجزائر في علاقاتها بدول الساحل الإفريقي : ٨٥
المطلب الثالث : الوساطة الجزائرية وهندسة بناء السلم في مالي : ٨٩
الخاتمة ١٠٢

قائمة المصادر و المراجع..... ١٠٥

الملخص :

تشكل منطقة الساحل الافريقي أحد المجالات الجيو– سياسية التي تثير اهتمام الفواعل الاقليمية و الدولية و مراكز البحوث و الدراسات في الوقت الحالي لكونها منطقة مهمة استراتيجيا و اقتصاديا و سياسيا و بيئيا....الخ .

و من خلال التطور الذي شهدته المنطقة عبر الامتداد التاريخي ، فانها تعرضت للعديد من التهديدات نتيجة انعكاسات الاهمية الاستراتيجية للموقع الجغرافي بالاضافة الى تأثيرات النزاعات الاثنية و هشاشة الانظمة السياسية و كذا الشبكة العنكبوتية للتحديات الامنية ، و هذا ما فرض التأسيس الى مبدأ أفرقة الحلول لهاته التهديدات خاصة منطقة الساحل الافريقي و جنوب الصحراء .

و قد تمكنت الجزائر من فرض منطقها الدبلوماسي بقوة على النطاق الاقليمي و العالمي على حد سواء نتيجة التعقد التشابكي للتهديدات الامنية بالمنطقة من خلال سعيها الدؤوب لتوفير الامن و السلم و تعزيز الاستقرار و بخاصة في ظل التحولات الاستراتيجية – الهيكلية الراهنة ، و السعي لتجسيد الطرح التوازني بين المصالح الامنية المشتركة بمنطقة الساحل الافريقي .

الكلمات المفتاحية : الدبلوماسية ، الدبلوماسية الجزائرية ، بناء السلم ، الساحل الافريقي ، أزمة مالي .

Abstract :

The African Sahel region constitutes one of the geo-political areas that arouse the interest of regional and international actors and research and studies centers at the present time because it is an important strategically, economically, politically and environmentally....etc .

Through the development that the region witnessed through the historical expansion, it has been exposed to many threats as a result of the repercussions of the strategic importance of the geographical location in addition to the effects of ethnic conflicts and the fragility of political systems, as well as the Internet of security challenges, and this is what imposed the establishment of the principle of solutions teams for these threats, especially The African Sahel and Southern Sahara .

Algeria has been able to forcefully impose its diplomatic logic on the regional and global levels alike as a result of the intertwined complexity of the security threats in the region through its tireless pursuit to provide security and peace and enhance stability, especially in light of the current strategic-structural transformations, and seeking to embody the equilibrium between Common security interests in the African Sahel .